"بناء السلام يرسم مستقبلنا الآن"

دراسة حول حراك النساء
في بناء السلام في سوريا

بدائل

Kvinna till Kvinna

المحتويات

مؤسسة بدائل	٢
المؤلفون	٢
تقديم: نظرة خاصة في الحراك النسائي في سوريا	٣
الملخص التنفيذي: تمكين من أجل السلام	٤
مقدمة: بناء السلام في خضم العنف	٦
الفصل الأول: التطور التاريخي للحراك النسائي في سوريا	٨
الفصل الثاني: الخصائص العامة للمنظمات النسائية	١٠
الفصل الثالث: وجهات نظر وأولويات	١٤
الفصل الرابع: حراك بناء السلام: جهود جماعية وجهود فردية	٢٠
الفصل الخامس: التحديات والموارد	٣١
استنتاجات وتوصيات: نساء يصنعن التغيير	٣٦
قائمة الاختصارات	٣٩
المراجع وقراءات إضافية	٣٩
عن مؤسسة كفينا تل كفينا ومؤسسة فريدريش إيبيرت	٣٩

«بناء السلام يرسم مستقبلنا الأن»
دراسة حول حراك النساء في بناء السلام في سوريا

المؤلفون: رزان غزاوي، عفراء محمد، علا رمضان
باحثون مساعدون في مؤسسة بدائل: أيهم الحسين
ورحب علواني
البحث الميداني: فريق مؤسسة بدائل
منسقة المشروع في مؤسسة كفينا تل كفينا
سابا نوزري
تحرير النص الانكليزي: مالين إيكيرستيد،
مؤسسة كفينا تل كفينا
تحرير وتدقيق النص العربي: ياسين سويحة
تصميم النسخة الانكليزية: إيدا سفيدلوند،
مؤسسة كفينا تل كفينا
التصميم في النسخة العربية : ديمة بخاري
ترجمة النص الى العربية: مركز التوثيق السوري الأوروبي

الناشر: مؤسسة بدائل
تمويل: مؤسسة فريدريش إيبيرت و مؤسسة كفينا تل كفينا
صورة الغلاف: نساء سوريات يشاركن في مظاهرة ضد النظام
في محافظة حلب. المصادر: ديميتار ديلكوف /AFP

مؤسسة بدائل، ٢٠١٥ ©

مؤسسة بدائل
هي مؤسسة غير حكومية سورية، ملتزمة بتمكين التجمعات والمنظمات المدنية في سوريا، والتي تنشط أو تريد أن تنشط في ترويج أو تطبيق نشاطات من شأنها التخفيف من العنف القائم، كسر دائرته، الاستجابة للنزاع والتحضير لسوريا تعددية عادلة في المستقبل.
للمزيد من المعلومات: www.badael.org

اسطنبول، تركيا

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن طباعة أو إنتاج أواستخدام أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل أو بأية وسيلة من دون إذن خطي مسبق من مؤسسة بدائل.

تمت الطباعة في: بيجز – المكتبة العربية الأولى
في اسطنبول

نظرة خاصة في الحراك النسائي في سوريا

لا تخفى تقارير انتهاكات حقوق الإنسان المقلقة في سوريا على أحد، ولطالما صُوّر تعرضُ النساء السوريات بصفة خاصة للخطر، في وسائل الإعلام ومن قبل العديد من الأطراف. وقد وضعت هذه التقارير من جديد العنف القائم على الجنس و النوع الاجتماعي، لاسيما العنف الجنسي في أوقات الحرب، على جدول أعمال الأمم المتحدة (والمجتمع الدولي) والتي أدانت هذه الأفعال في قراراتها، ودعت إلى آليات للحماية. بيد أنّ هذه الأفعال أدت إلى ضعف إدراك دور النساء السوريات في جهود بناء السلام، وقد قاد التعامل مع حقوق المرأة السورية على أنها مجرد مسألة حماية إلى اختزال النساء إلى ضحايا سلبيين للحرب. وعلى الرغم من كون الحماية شرطاً أساسياً لأمن النساء السوريات، الا أن هذه الحماية يجب أن تسير جنبًا إلى جنب مع الاعتراف بدورهن كصنّاع للتغيير والسلام المستدام.

إن تحقيق السلام والديمقراطية المستدامين في البلدان المتأثرة بالنزاعات يُعد أكبر تحديات العصر. وتوجد نظريات عديدة بشأن ما هو ضروري لتحقيق السلام والاستقرار والأمن، ولكن ثمة شرط واضح هو مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في حل النزاعات. تنتشر النزاعات العنيفة عادة بشكل أكبر في البلدان ذات التمثيل الضعيف للنساء في مواقع صنع القرار، وحيث يكون العنف ضد النساء أكثر انتشارًا[١]، ولذلك يعد التعرف على خبرات النساء في مناطق النزاع والاستفادة منها نشاطًا من نشاطات بناء السلام في حد ذاته. هذا ما تخلص إليه خبرة مؤسسة (كفينا تل كفينا)، التي تأسست كرد فعل على الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد النساء في حرب البلقان. فطوال ٢٠ عامًا من وجودها، عملت المؤسسة باستمرار ليس لتعزيز حماية النساء فحسب، بل ولزيادة مشاركتهن كفاعلات في التغيير.

وبعد عشرين عامًا على حرب البلقان، تظهر التحديات نفسها في مناطق أخرى متضررة من النزاعات فيما يتعلق بإشراك النساء على قدم المساواة في جهود بناء السلام. ولذلك، ينبغي التركيز باستمرار على الرسالة القائلة بأهمية الأدوار الفاعلة للنساء في بناء السلام من أجل الحفاظ على مشاركتهن في العمليات الانتقالية. ويعتبر هذا التقرير، الذي أعدته مؤسسة بدائل بدعم من مؤسسة وشاركت في تمويله مؤسسة فريدريش إيبرت، شهادة على قيام النساء بأعمال حاسمة لتحقيق السلام في خضم العنف والقمع، وهي جهودٌ غالباً ما لا يعترف بها العالم الخارجي.

مؤسسة بدائل هي منظمة غير حكومية سورية ملتزمة بدعم التجمعات والمنظمات المدنية في سوريا، والتي تنشط أو تريد أن تنشط في تعزيز تدابير بناء السلام. والمؤسسة لا تؤهل منظمات المجتمع المدني السورية فحسب، بل وتنتج بحوثًا مدعّمة بالأدلة حول عملها من أجل سلام مستدام ولصالحه. ونظرًا للوضع الأمني الراهن في سوريا، لم يكن الحصول على البيانات اللازمة للقيام بهذه الدراسة ممكنًا لولا وصول فريق بحث بدائل إلى طيف واسع من التجمعات والمنظمات النسائية في البلاد. وقد جمعت البيانات في الفترة ما بين النصف الثاني من ٢٠١٤ وصيف ٢٠١٥ وهي فترة شهدت تدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، ما عرض الباحثين لخطر دائم.

وبفضل علاقات بدائل المتميزة، استطاع هذا التقرير تقديم نظرة استثنائية على حراك النساء السوريات، بشكل عام، وضمن مجال بناء السلام بشكل خاص . وهو يسعى إلى فهم الحراك النسائي في سوريا، في احتواء العنف ومواجهته وتسليط الضوء على الدور الذي لعبته الناشطات السوريات في بناء السلام. ويحدد أيضًا فرصًا للمجتمع الدولي والجهات الفاعلة السورية للبناء على هذا النشاط والاستفادة منه كما و المساعدة في إيجاد حل سياسي سلمي.

علا رمضان،
مديرة مؤسسة بدائل

لينا آغ،
الأمين العام لمؤسسة
كفينا تل كفينا

١. قوى متساوية - لسلام دائم، مؤسسة كفينا تل كفينا ، ٢٠١٢.

تمكين من أجل السلام

عانى الحراك النسائي، مثله مثل أي حراك مدني في سوريا قبل عام ٢٠١١، إما من رعاية محكمة من قبل الدولة، أو من مراقبة شديدة خضعت لها قلة من المنظمات والناشطات اللواتي تمكنّ من الحفاظ على درجةٍ من الاستقلالية. ولكن لم يعد هذا هو الحال بعد أن اندلعت الاحتجاجات ضد النظام السوري في أذار ٢٠١١، فقد بدأ المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية القديمة والجديدة، بالنمو والتنوع.

بيد أن زيادة العسكرة وتصاعد العنف في البلاد أديا إلى تقلص كبير في نطاق عمل كثير من الناشطات و المنظمات المدنية النسائية الناشئة. وفي مواجهة هذا التهميش المتزايد لحراكهن، بدأت الكثير من الناشطات والمنظمات النسائية بتصميم وتنفيذ مشاريع للحد من العنف ومواجهة التسلح ونشر ثقافة اللاعنف.

وتعتمد الحقائق والآراء المقدمة في هذه الدراسة على إجابات ٤٩ مجموعة أو منظمة مدنية نسائية على استبيان تم تصميمه لغرض البحث، وعلى مقابلات مع ٣٥ شخصية نسائية قيادية بارزة، بالاضافة إلى جلسات نقاش جماعية مع قرابة ١٠٠ ناشطة في سوريا. ويغطي البحث نسبة كبيرة من مجمل الأراضي السورية، رغم عدم تمكنه من الوصول إلى بعض المناطق، مثل حمص وحماة والرقة وتغطيتها، وذلك لأسباب أمنية.

بناء السلام من أجل المساواة في الحقوق

تُظهر الدراسة أنّ معظم الناشطات عرّفن بناء السلام بأنّه عملية تبدأ بوقف فوري لإطلاق النار ومفاوضات شاملة للتوصل إلى حل سياسي يُنتج عدالة ومساواة في الحقوق لجميع المواطنين السوريين. كما تعتقد الناشطات بوجود صلة مباشرة بين مجتمع مدني قوي وبناء السلام في سوريا لأنهن اعتبرن أن المجتمع المدني هو الممثل الحقيقي الوحيد للشعب، عكس الأحزاب السياسية والأطراف الدولية الفاعلة التي يعتقدن أنها تسعى إلى مصالحها الضيقة فحسب.

انخرط عدد كبير من الناشطات في مجال بناء السلام بسبب تجارب شخصية تعرضن فيها للتمييز أو إثر مشاهدة أخريات وآخرين يتعرضون للاضطهاد على يد النظام. وأعربن أيضًا عن أنّ الوضع المتدهور في البلاد جعلهن يشعرن بأن عليهن القيام بشيء ما حيال هذا التدهور. ويعتقد معظمهن أن بناء السلام، في خضم استمرار العنف، هو بوابتهن نحو إعادة بناء المجتمع.

نساء سوريات في الغوطة يتظاهرن ضد جيش الإسلام
مصدر الصورة: سراج برس

أربع نساء في دير الزور يشاركن في حملة كوكب سوريا. تهدف الحملة إلى إشراك الناس حول العالم في التضامن لإيقاف العنف والتشدد في سوريا.
مصدر الصورة: كوكب سوريا

نساء يناقشن أدوارهن وحقوقهن ومسؤولياتهن في مؤتمر النساء الأول في الغوطة في ٢٠١٥.
مصدر الصورة: شبكة حراس

وقد عبرت بعض الناشطات عن آراء سلبية بشأن فكرة بناء السلام. لكن يبدو أن هذه الآراء تستند في المقام الأول إلى فهم مختلف لما يعنيه المصطلح، وليس إلى رفض مواجهة العنف و/أو بناء سلام مستدام. فمعظم اللواتي عبرن عن هذه المقاربات السلبية شاركن فعلاً في أنشطة هدفت إلى تخفيف العنف أو نشر المعرفة عن البدائل السلمية في الحراك، مثل حملة ضد انتشار الأسلحة الفردية أو إدارة جهود الوساطة بين جماعات مسلحة مختلفة، لكنهن لم يفكرن بالضرورة بهذه الأنشطة بوصفها بناء سلام.

وأشارت أشدّ الناشطات انتقاداً لبناء السلام بشكل رئيسي إلى وجود أولويات أخرى يجب أن تأتي أولاً، كالنضال اليومي للبقاء على قيد الحياة. وأضافت بعض الناشطات، ومعظمهن من مناطق خاضعة لسيطرة النظام أو من مناطق أخرى تشهد قتالاً عنيفاً، مثل حلب، أنّ بناء السلام قد يعتبر فعل خيانة لكل من قُتل أو اعتقل أو نزح، أو كان من ضحايا الصراع بطرق أخرى.

مقاربات مختلفة في مناطق مختلفة

نفذت ٢٨ مجموعة أو منظمة نسائية مشاركة في هذا البحث أنشطةً لبناء السلام كما عرفته هذه الدراسة. وانتشرت هذه المجموعات على كامل المنطقة الجغرافية المشمولة، مع وجود أكبر عدد منها في الحسكة، تليها دمشق وريفها. ففي الحسكة، بدا أن التركيز على التعايش المشترك والسلم الأهلي متجذر في تاريخ النزاعات بين المجموعات السكانية المتنوعة في المنطقة، بالإضافة إلى تمييز الحكومة الممنهج ضد غير العرب. وفي دمشق وريفها، اتخذت الأنشطة بعداً سياسياً وقانونياً، مثل إنتاج مسودات وأمثلة عن دستور مستقبلي يراعي النوع الاجتماعي، وتنظيم جلسات استماع للناجيات من الاعتداء الجنسي. ويمكن أن يعزى هذا التركيز إلى وجود الكثير من ناشطات حقوق المرأة المخضرمات من ذوات المعرفة السياسية الواسعة ونشاطهن في هذه المنطقة.

أما في إدلب وحلب، فقد تركزت الأنشطة على الحد من العنف ومناهضة تجنيد الأطفال في الفصائل المسلحة، بالإضافة إلى تعزيز حقوق المرأة والتعايش المشترك. وكانت العينات في درعا ودير الزور محدودة نوعاً ما، لكنها أظهرت تركيزاً على مكافحة تجنيد الأطفال على يد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في دير الزور، وعلى تغيير الناشطات في درعا لطبيعة حراكهن بعد إدراكهن لضرورة العمل على تخفيف العنف والحد من تبعاته السلبية أولاً لتكون أي أنشطة مدنية أخرى لاحقة مجدية فعلاً.

وبالإضافة إلى المجموعات والمنظمات النسائية العاملة على بناء السلام، يوجد عدد كبير من الناشطات اللواتي يقمن بجهود فردية، يتمثل العديد منها في أعمال التفاوض أو الوساطة، مثل حل نزاع عنيف بين طرفين أو محاولة الإفراج عن معتقلين.

الدعم المالي وتدريب الكوادر

أشارت معظم الناشطات أنّ لنقص التمويل أثر سلبي على قدرتهن على تنفيذ أنشطة بناء السلام، مع كون عدم تسجيل العديد من المنظمات النسائية سبباً شائعاً لرفض طلبات التمويل من قبل الجهات المانحة. وفي أحيان أخرى، أبدت الناشطات أنفسهن شكوكاً حيال طلبات المنح المشروطة، لاعتقادهن أن هذه الشروط قد تُغيّر أنشطتهن أو لأن الجهات المانحة لديها، ببساطة، أجندات ومصالح أخرى مختلفة. وواجه كثير من مشاريع بناء السلام التي تحدثت عنها الناشطات مقاومة مجتمعية، كما في الرأي المذكور آنفًا بشأن اعتبار العمل من أجل السلام خيانة، ولكن نقص التمويل كان السبب الرئيس الشامل وراء إلغاء الأنشطة أو إيقافها.

بالإضافة إلى ذلك، شددت كافة المجموعات والمنظمات النسائية العاملة في بناء السلام على ضرورة تدريب كوادرها، لاسيما في قضايا بناء السلام. كما وجدوا أن هذه المهارات مهمة جدًا وبحاجة لتحديث منتظم في ظل تصاعد الصراع المسلح. وكما طُلبت تدريبات في التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء. وكان الهدف الرئيس من زيادة هذه المعرفة هو توعية النساء بحقوقهن، وبالتالي تعزيز دورهن في بناء السلام.

وعلاوة على أنشطة بناء السلام التي سبق ذكرها، ثمة أمثلة أخرى على عمل الناشطات من أجل السلام مثل برامج تعليم للأطفال على ثقافة السلام بما فيها التعايش المشترك والتسامح، وتنظيم مهرجان ضم تعبيرات ثقافية لشتى المجموعات العرقية والدينية في منطقة تمتاز بالكثير من التنوع السكاني، واستخدام ورشات حرفية وغيرها من الفعاليات «الآمنة» لبدء حوار مع النساء المشاركات حول حل النزاعات بطرق لا عنفية.

التصدي للتحديات

يبين البحث بوضوح أن حراك بناء السلام في سوريا يواجه تحديات كثيرة، منها العنف المستمر، والتهديدات الأمنية الناجمة عن حملة القمع العنيفة التي يشنها النظام ضد معارضيه، وعدم وجود خطاب سياسي موحد لدى المعارضة السورية المشتتة. كما يتعين على النساء التغلب على المواقف الأبوية في المجتمع إزاء النساء ومشاركتهن في المجال العام، والتحايل على قيود كثيرة مفروضة على تحركاتهن، فضلًا عن النظرة العدائية تجاه أي شكل من أشكال الحراك في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة متطرفة كداعش وجبهة النصرة.

من ناحية أخرى، يمكن أن يستفيد حراك بناء السلام من الدعم المتزايد في أوساط الشعب السوري لحلول غير عنفية للصعوبات القائمة. فمنذ انطلاقة الثورة السورية في أذار ٢٠١١ وحتى اليوم، ينمو مجتمع مدني متخصص، مع وجود ناشطين تزداد مهاراتهم ويركزون اهتمامهم على مكافحة التسلح وانتشار العنف. ويمكن للناشطات البناء على هذه الإنجازات لتحسين وضع الشعب محلياً، والدعوة إلى السلام والمصالحة في البلد ككل، والدعوة إلى المساواة في الحقوق السياسية للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت محنة الحرب قادة محليين حققوا السلام أو حلوا نزاعات في مجتمعاتهم المحلية، وتوفر هذه الحلول المحلية الناجحة فرصاً لا تقدر بثمن للتعلم على المستوى الوطني.

بناء السلام في خضم العنف

في عام ٢٠١١، خرج الرجال والنساء في سوريا إلى الشوارع في مظاهرات سلمية مطالبين في البداية بالعدالة، ولاحقاً بإسقاط النظام بعدما قمع هذا الأخير معارضيه السلميين بعنف. وسرعان ما تصاعد النزاع، وشجعت العسكرة وانتشارها في البلاد على مدى السنوات الأربعة الماضية الكثير من الجهات الفاعلة والأجندات والمصالح المحلية والدولية على التدخل وإثبات النفوذ.

وأثناء هذه الفترة، شاركت ناشطات ومجموعات نسائية بنشاط في جميع جوانب الحراك المدني الجاري في سوريا تقريباً. وفي الآونة الأخيرة، بدأت جهود النساء تشمل أيضاً مشاريع ومبادرات للتخفيف من تصاعد العنف وتشجيع بدائل سلمية بهدف عام هو بناء دولة حديثة قائمة على العدالة والمساواة. بيد أن المعلومات حول هذا الحراك وعن النساء والمنظمات التي تقف وراءه، والظروف التي يبذلن فيها جهودهن بالكاد معروفة للجمهور العام. لذا فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف أشكال الحراك النسائي الحالي في بناء السلام وخصائصه والتعرف على التحديات التي يواجهها، فضلًا عن تسليط الضوء على الفرص المتاحة أمام الحراك النسائي المتنامي في مجال بناء السلام في سوريا.

ولتحقيق ذلك، ركز البحث على إيجاد أجوبة على الأسئلة التالية:

- كيف تعمل النساء على بناء السلام في سوريا؟
- ما العقبات التي تحول دون مشاركة النساء في بناء السلام؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي، وكذلك الأطراف السورية، تعزيز الحراك النسائي لبناء السلام في سوريا؟

وعلى الرغم من أن معظم عمليات بناء السلام تحدث بعد انتهاء الحرب أو النزاع المسلح، يمكن لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المجموعات النسائية، تعزيز آليات حل النزاعات أو تصميم مشاريع تهدف إلى التقليل من العنف أثناء النزاع المسلح الدائر. وبناء على ذلك، يعرف بناء السلام في هذه الدراسة كما يلي:

- التدابير أو الأنشطة المنفذة لمنع النزاعات العنيفة، والحد من العنف القائم، وتشجيع الحل السلمي للنزاعات أو المشاركة فيه مباشرة في خضم الحرب والعنف الجاريين، أو
- التدابير والأنشطة الرامية إلى التحضير لبناء الدولة بعد انتهاء الصراع (كالاستعداد للعدالة الانتقالية أو لإدراج مفاهيم النوع الاجتماعي في الدستور).

هذا وقد شكلت خبرات الناشطات وآراؤهن العمود الفقري لهذا البحث، وهو ما أعطاه منظوراً داخلياً ما كان ليتحقق لولاهن، وسمح لهن بإيصال أصواتهن. ونأمل، إضافة لما سبق، أن تساهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة المتاحة لفهم النزاع ودور المجتمع المدني في سوريا.

طرائق البحث

كان هدف البحث بداية أن يشمل الحراك النسائي في سوريا كاملةً - الشخصيات البارزة وكذلك المجموعات والمنظمات النسائية.[٢] لكن بعض المجموعات النسائية والناشطات الأفراد إما رفضن المشاركة بسبب الوضع الأمني السيء في مناطقهن أو لم يتمكن فريق البحث من الوصول إليهن. وكان الخوف من رد فعل النظام أو المجموعات المسلحة المسيطرة، على سبيل المثال، عقبة رئيسية. كما جعل تغير الأوضاع الأمنية في بعض المناطق (كما في إدلب ودير الزور) أثناء فترة جمع البيانات تحديث بعض البيانات أمراً صعبًا للغاية.

ولجميع الأسباب المذكورة آنفًا، تعين حذف بعض الأمثلة على أعمال بناء السلام، كجهود الوساطة، من هذا التقرير لأن الإشارة إليها سيعرض تنفيذ العمل، وحياة الناشطات والناشطين المنظمين له، للخطر.

لقد تم تحديد ٦٠ مجموعة أو منظمة مدنية إجمالاً، استطاعت ٤٩ منها التعاون، ٤٧ منها مجموعات نسائية، في حين أظهرت المجموعتان المتبقيتان تركيزاً رئيسياً على قضايا المرأة في أنشطتهما. من جهة أخرى، يوجد جزء على الأقل من فريق الإدارة خارج سوريا في ستة مجموعات (أو منظمات)،ولكن لم يتم استبعاد هذه المجموعات كون أنشطتها تنفذ داخل البلاد

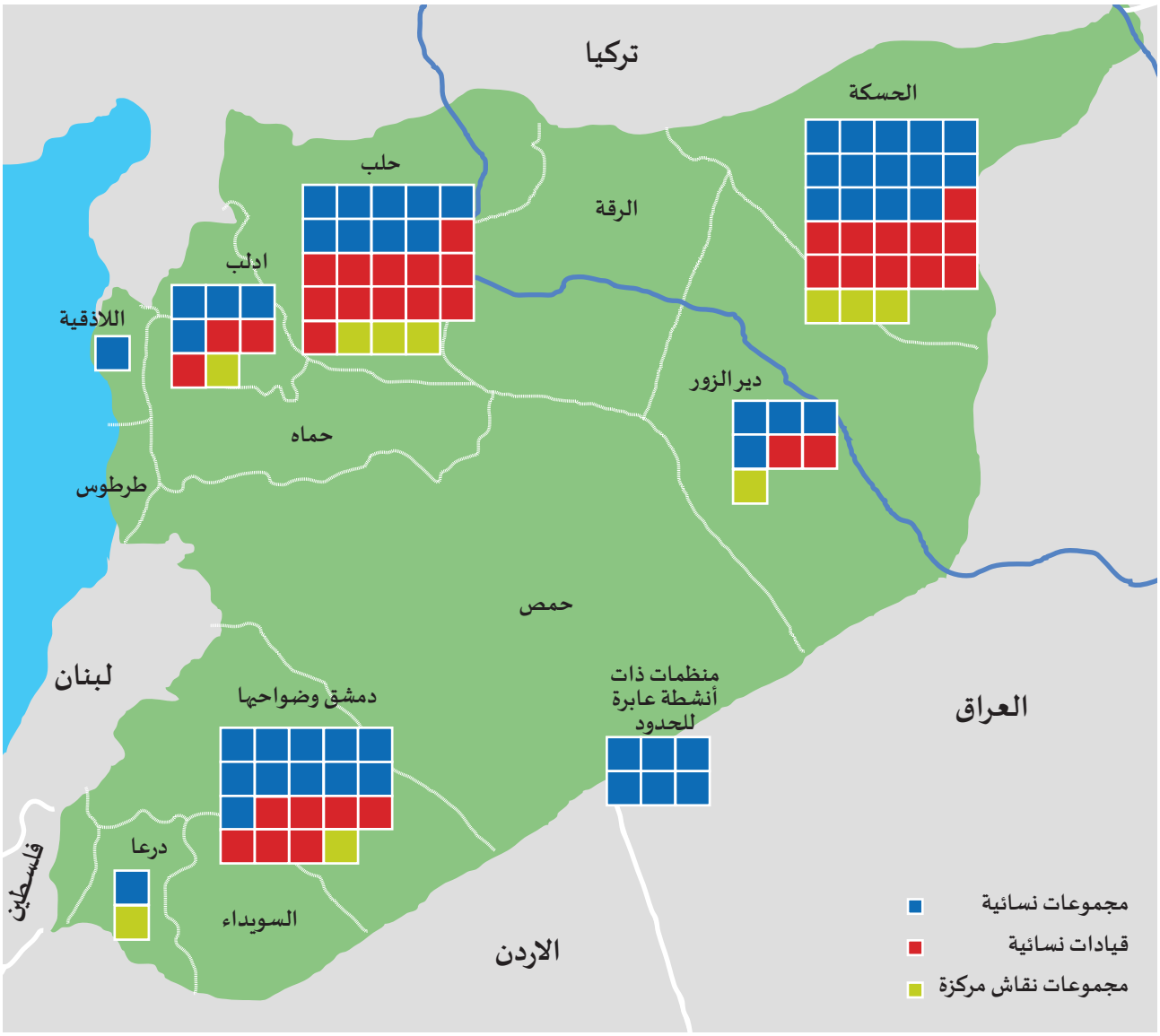

خريطة لسوريا تظهر المناطق التي تم فيها جمع البيانات

وفي مناطق اللاجئين في البلدان المجاورة. ويشير البحث إلى هذه المنظمات الستة كمنظمات ذات أنشطة عابرة للحدود. وقد جمعت المعلومات عن المجموعات الـ ٤٩ بواسطة استبيان.

بالإضافة إلى الاستبيان، أجرى فريق البحث مقابلات فردية مع ٣٥ من القيادات النسائية البارزة وعقدت ١٠ حلقات نقاش مركزة مع ناشطات محليات في الأراضي السورية. لقد كان لجميع الناشطات الـ ٣٥ اللواتي جرى اختيارهن للمقابلات أثر كبير في مجتمعاتهن المحلية و/أو المجالات التي برزن فيها كقائدات، كما أن العديد منهن ناشطات في الشؤون الاجتماعية و/أو السياسية في سوريا قبل عام ٢٠١١. وكن جميعًا يعِشْن ويعملن داخل سوريا عندما تواصل معهن فريق البحث لإجراء المقابلات.[٣]

من جهة أخرى، شاركت ٨-١٢ ناشطة من خلفيات مختلفة[٤] في كل جلسة من جلسات النقاش المركزة العشرة وعقدت هذه الجلسات في مرحلة لاحقة لمرحلة جمع المعلومات الأولية وبعد الانتهاء من معظم المقابلات والاستبيانات، وذلك من أجل جمع معلومات إضافية.

استمرت الدراسة من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ لغاية حزيران/يونيو ٢٠١٥. وتبين الخريطة أعلاه المناطق الجغرافية المشمولة. ومع أن بعض هذه المناطق، وأبرزها دمشق، لا يزال تحت سيطرة النظام السوري، فإن أيًا من المجموعات والأفراد المشمولين في الدراسة ليسوا تابعين للنظام.[٥]

٢. هي مجموعات (أو منظمات) أسستها وترأسها نساء. بالإضافة إلى ذلك، تشكل النساء الأغلبية الساحقة بين أعضاء معظم هذه المجموعات

٣. بسبب التهديدات الأمنية والمضايقات المستمرة من النظام، اضطرت اثنتان من هؤلاء الناشطات إلى الفرار من البلاد تقريبًا في الوقت نفسه التي أجريت فيه المقابلات.

٤. شاركت ناشطتان من اللواتي شاركن في المقابلات الفردية في جلسات النقاش الجماعية أيضاً.

٥. شرحت مجموعة واحدة وعدد قليل من الناشطات اللواتي أجريت معهن مقابلات أنهن تعاونّ مع النظام عندما اقتضت أنشطتهن ذلك، على سبيل المثال، في أنشطة الإغاثة الإنسانية و/أو المفاوضات التي شملت فصائل مقاتلة تابعة للنظام أو هيئات صنع القرار السياسي. لأسباب أمنية، لا يمكن نشر أيّة معلومات إضافية بشأن ذلك.

التطور التاريخي للحراك النسائي في سوريا

كثيراً ما تعتبر الخمسينات المرحلة الديمقراطية في تاريخ سوريا الحديث بسبب الحريات السياسية والاجتماعية التي تمتعت بها تلك الحقبة. وأثر هذا المناخ إلى حد كبير في الحراك والمناصرة النسائيين ، ما أدى إلى ظهور مجموعات رائدة مدافعة عن حقوق المرأة[٦]، مع كون بعض هذه المجموعات فروعاً نسائية لأحزاب سياسية يهيمن عليها الرجال،حيث لم تشغل النساء مناصب صنع القرار في السياسة آنذاك. وتمحور اهتمام هذه المجموعات النسائية حول تمكين النساء وزيادة مهاراتهن المهنية والتعليمية، حيث كانت مكافحة الأمية نشاطاً رئيساً فيه. كما وافقت الدولة على تسجيل كثير من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية. وفي عام ١٩٥٨، قام جمال عبد الناصر، رئيس الاتحاد السياسي الذي لم يدم طويلًا بين سوريا ومصر والمعروف باسم الجمهورية العربية المتحدة،[٧] بحل الأحزاب السياسية. ومع ذلك، رفضت بعض المجموعات النسائية التابعة لهذه الأحزاب قرار الحلّ وتابعت تنفيذ أنشطتها دون أي تأثير على تسجيلها.

وفي عام ١٩٧٠، عندما استولى حافظ الأسد على السلطة، سمي حزب البعث الحزب القائد للدولة،[٨] وتم بناء عليه إدراج كافة منظمات المجتمع المدني في إطار نقابات الحزب، وطلب من المجموعات النسائية الانضمام إلى الاتحاد العام النسائي.[٩] لم تمنح أيّة منظمة نسائية شهادة تسجيل ما لم تكن منضمة إلى الاتحاد، باستثناء عدد قليل من المجموعات التي تربطها علاقات وثيقة مع النظام. ورفضت بعض المجموعات النسائية الاندماج مع الاتحاد، مثل رابطة النساء السوريات التي واصلت العمل بغض النظر عن قانون التسجيل المفروض حديثاً آنذاك. في ذلك الوقت، كان عمل هذه المجموعات النسائية يشمل على التدريب على المهارات والتدريب بغرض التمكين إلى جانب تنظيم العديد من حلقات النقاش حول قضايا المرأة كالمساواة والإصلاحات القانونية. وفي أواخر الثمانينات، بدأ الخطاب الموجه ضد الصور النمطية للجنسين بالظهور وأسفر عن انشقاق المجموعات والمنظمات النسائية عن الأحزاب السياسية التي يهيمن عليها الرجال.[١٠] ودافعت المجموعات النسائية عن المثل النسوية من خلال الدعوة إلى التضامن مع نساء الطبقة العاملة والنساء الريفيات ودعمهن.

في التسعينيات، نظمت المجموعات النسائية حلقات نقاش حول تعريف النوع الاجتماعي وكيف يلعب المجتمع دوراً رئيساً في تشكيله. كما شهدت تلك الحقبة حملات عديدة لمناهضة العنف ضد النساء. وفي عام ١٩٩٥، شاركت المنظمات النسائية، وكذلك الغالبية العظمى من منظمات ومجموعات المجتمع المدني في سوريا[١١]، لأول مرة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، والذي عقدته الأمم المتحدة في العاصمة الصينية بكين[١٢]. وكان للمؤتمر دورٌ كبيرٌ في إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للتعبير عن انتقاداتها لسياسة الدولة واقتراح الإصلاحات.

ومع وراثة بشار الأسد للحكم عن والده في عام ٢٠٠٠، شهدت سوريا احتفاء وجيزاً[١٣] بحرية التعبير وإنشاء منتديات فكرية وسياسية. ومهد ذلك الطريق لإنشاء مجموعات نسائية فكرية ونخبوية صغيرة. وظهر المزيد من القضايا المتعلقة بالمرأة على جداول الأعمال، كالطلاق وما يسمى بجرائم الشرف وكيف يؤثران على النساء، ونظمت اعتصامات تدعو إلى إقرار حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها وتحتفل باليوم العالمي للمرأة. وقد طبق النظام بعض الإصلاحات الزائفة عندما كانت مفيدة لحكمه. على سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم الرئاسي رقم (١)[١٤] الذي رفع عقوبة ما يسمى بجرائم الشرف إلى السجن من خمس إلى سبع سنوات. ومع ذلك، لم يعالج المرسوم الانتهاك الأصلي لحقوق المرأة نفسه، بل جعل النظام يظهر كما لو أنه كان ينفذ إصلاحات لتحسين وضع حقوق المرأة في البلاد، ربما لتحسين صورته دولياً.

بشكل عام، تمتع الحراك من أجل حقوق المرأة، مقارنة مع الحقوق السياسية وحقوق الإنسان الأخرى، بفضاء نسبي من الحرية. غير أنّ هذا الفضاء، وبالتحديد بعد اغتيال رفيق

نساء يتظاهرن في عامودا في شمال شرق سوريا في محاولة منهن للتشكيك في القيود التي تفرضها التقاليد وكسرها. يعدّ ركوب النساء للدراجات الهوائية في هذه المنطقة في سوريا غيرلائقاً. *مصدر الصورة: راديو آرتا اف ام*

الحريري، بدأ بالانحسار.[١٥] تعرض النظام لضغط دولي عقب عملية الاغتيال، ولذلك فرض مراقبة مشددة على النساء المشاركات في مؤتمرات دولية، ومنع بعضهن من السفر بعد انتقادهن لسياسات النظام بشأن الوضع الراهن للنساء في سورية. ونتيجة لذلك، يمكن القول بأن غياب الحريات الاجتماعية والسياسية، والتمييز ضد المرأة،[١٦] والحرب في مرحلة لاحقة، كلها عوامل ساهمت كثيراً في ظهور منظمات شعبية نسائية ناشطة أثناء عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، مع استمرار بعضها في التطور بعد هذا التاريخ، وكونها اليوم من المجموعات المشاركة في هذه الدراسة.

وعلى الرغم من الحرية النسبية التي بدا وكأنّ الحراك النسائي تمتع بها في ظل حكم الأسد، إلا أن ذلك اختفى لحظة اتخذ هذا الحراك أبعاداً سياسية أو متعلقة بحقوق الانسان. ربما تسامح النظام مع حملات القضاء على الأمية بين النساء الريفيات أو حتى حملات المطالبة بحقوق المواطنة المتساوية للمرأة السورية، لكنه في واقع الأمر لم يفعل شيئاً يذكر لتغيير كثير من القوانين التمييزية في البلاد. ويتضح ذلك من استمرار وجود هذه القوانين واستمرار تنفيذها بعد مرور أكثر من أربعة عقود. وقد تعرضت النساء اللواتي نشطن سياسياً وفضحن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام لمعاملة وحشية، أسوة بجميع ناشطي حقوق الإنسان والمعارضين لحكم النظام.[١٧]

وتواجه الناشطات العاملات في سوريا اليوم تحديات ومخاطر متعددة الأوجه. ومن الأمثلة على ذلك الناشطة في مجال حقوق الإنسان رزان زيتونة،[١٨] التي فرض عليها النظام منع سفر في عام ٢٠٠٧ بسبب نشاطها الحقوقي. وبعد ثورة أذار، تعرضت زيتونة بشكل متكرر للتهديد والمضايقات من قبل قوات أمن النظام والجماعات المتطرفة بسبب دورها المحوري في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل النظام والمعارضة والفصائل الإسلامية ضد المعارضين السياسيين والمواطنين العاديين. اختطفت رزان زيتونة في الغوطة الشرقية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، وما زال مصيرها، ومصير زملائها الذين اختطفوا معها، مجهولًا.

٦. في هذه المقالة بالعربية، تعدد خولة دنيا وناصر الغزالي المنظمات النسائية التي كانت ناشطة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.
http://www.mokarabat.com/rep.nesasy.htm

٧. بدأت الوحدة في عام ١٩٥٨ ودامت حتى ١٩٦١، عندما انفصلت سوريا بعد الانقلاب السوري على يد ضباط مستائين في الجيش السوري، ما أدى إلى استعادة الجمهورية السورية المستقلة. وظلت مصر معروفة رسمياً باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٧١. كان رئيس الوحدة جمال عبد الناصر.
http://www.aljazeera.com/focus/arabuni
20085251725282162702/08.html

٨. تنص المادة ٨ في دستور ١٩٧٣ (حتى ٢٠١٢) على أنّ « حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع ويقود جهة وطنية تقدمية تسعى إلى توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية».
http://www.law.yale.edu/rcw/rcw/jurisdictions/asw/
syrianarabrep/syria_constitution.htm.
ولم تعدل هذه المادة حتى عام ٢٠١٢. والنص الجديد هو: «يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية وممارسة السلطة ديمقراطيًا عبر الاقتراع».
http://www.voltairenet.org/article173033.html

٩. بموجب المادة ٦٦ من القانون ٣٣ الصادر عام ١٩٧٥، الذي وضعه حافظ الأسد، ينبغي عدم إنشاء أي منظمات لها أهداف مماثلة لنقابات حزب البعث أو تسجيلها، واعتبر من البديهي أن تنضم المجموعات والمنظمات النسائية إلى الاتحاد العام النسائي.
http://egyptsoft.org/awfonline.net/page/sr/2004/lo.h
tm

١٠. على سبيل المثال، في مقابلة عبر سكايب أجريت عام ٢٠١٥ مع عضوة في رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة، ذكرت الناشطة الرابطة انشقت عن الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٨٦ وغيرت اسمها إلى رابطة المرأة السورية احتجاجًا على تشكيل صور نمطية لأدوار النساء بوصفهن مجرد أمهات ومربيات.

١١. على سبيل المثال، مساواة، الجمعية الإسلامية للمرأة، رابطة المرأة السورية، الجمعية الإسلامية.

١٢. http://beijing20.unwomen.org/en/about

١٣. بُعيد تسلم الأسد منصبه، أغلق سجن المزة وأعلن عن عفو واسع النطاق للإفراج عن مئات السجناء السياسيين المنتمين إلى الإخوان المسلمين، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، نفذ في غضون سنة حملات أمنية ضد تشكيل تحالفات سياسية مثلًا كربيع دمشق في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين عادت سوريا فعلياً إلى الدولة البوليسية التي فرضها حافظ الأسد، مع حملات قمع ضد المعارضين وحظر أي مبادرات مدنية أو سياسية أو ثقافية.
http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/? fa= 48
516

١٤. في المرسوم الرئاسي رقم (١) لعام ٢٠١١، عدل بشار الأسد المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات التي نصت على معاقبة أولئك الذين يرتكبون «جرائم الشرف» بالسجن.
http://www.voltairenet.org/article168085.html

١٥. في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، قتل رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري مع ٢١ شخص آخر في انفجار في بيروت. وكان لوفاته آثار عميقة على لبنان، كما أنّها مهدت الطريق لمظاهرات حاشدة ولانسحاب القوات السورية بعد ٢٩ عاماً على وجودها في البلاد.
http://www.bbc.com/news/world-middle-east- 1397
8635

١٦. تناقش الدراسة في فقرات لاحقة كيف تواجه المرأة أشكال مختلفة من التمييز الذي يؤثر على نشاطها المدني والسياسي.

١٧. كما وصفته، على سبيل المثال، هبة الدباغ في كتابها خمس دقائق وحسب ،(١٩٩٥) الذي يروي تجربتها في السجن بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٠
http://www.shrc.org/wp-content/uploads/5/07/2007
minsonly.pdf.
كذلك، وثقت روزا ياسين حسن في رواياتها الوثائقية نيغاتيف روايات لناشطات سجنن أثناء حكم حافظ الأسد.
https://www.hayfestival.com/artist.aspx?artistid=186
8&skinid=6&localesetting=en-GB

١٨. تعدُّ رزان زيتونة واحدة من أبرز المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا. في عام ٢٠٠٥، أسست رابط معلومات حقوق الإنسان، الذي كانت تغطي من خلاله انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، إضافةً إلى كونها عضوةً ناشطةً في لجنة دعم عائلات السجناء السياسيين في سوريا. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، اختطفت زيتونة مع زوجها وائل حمادة، وزميلها، سميرة الخليل وناظم حمادي، من مركز توثيق الانتهاكات على يد جماعات متطرفة مسلحة تسيطر على ضواحي الغوطة في دمشق. وقد شاركت رزان في تأسيس المركز في عام ٢٠١١ أثناء الثورة.
http://www.rawinwar.org/content/view/161/

الخصائص العامة للمنظمات النسائية

- يدرس هذا الفصل البيانات المستخلصة من استبيانات المجموعات والمنظمات النسائية الـ٤٩ وجلسات النقاش الجماعية الـ١٠. ولإعطاء صورة أفضل عن الشروط التي تعمل ضمنها وبموجبها الناشطات في سوريا حالياً، يسرد هذا الفصل بعض الخصائص الأساسية للمجموعات النسائية فضلاً عن تركيبة أعضائها.

الانتشار الجغرافي

كما يبين الشكل ١، تضم محافظة الحسكة أكبر عدد من المجموعات النسائية (١٤ من أصل ٤٩) غالبيتها في القامشلي (٦ مجموعات)، وعامودا (٥ مجموعات). ويوجد في محافظة حلب ثاني أكبر عدد، (٩من أصل ٤٩)، معظمها في عفرين، تليها مدينة حلب. وتضم مدينة دمشق والمجموعات النسائية العاملة داخل سوريا وعبر الحدود العدد نفسه (٦ مجموعات لكل منهما)، في حين مثلت اللاذقية ودرعا مجموعة واحدة فقط لكل منهما.

عند تحليل الانتشار الجغرافي وفق عدد السكان في كل محافظة،[١٩] يتضح كيف يلعب العنف دوراً محورياً في زيادة أو انخفاض عدد المجموعات النسائية. فالحسكة، على سبيل المثال، ليست سوى رابع أكبر محافظة من حيث عدد السكان بين المناطق المشمولة، إلا أنّها تحتضن أكبر عدد من المجموعات النسائية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى ظروف السلامة والأمن الأفضل جزئياً في الحسكة، وذلك بسبب استبعاد الحسكة من غارات وقصف النظام.[٢٠]

وقد يكون ثمة سبب آخر هو أنّ الأكراد يشكلون غالبية السكان في الحسكة، وأنّ المرأة الكردية كانت ناشطةً سياسياً قبل عام ٢٠١١، ويرجع ذلك أساساً إلى التمييز الذي مارسه النظام السوري ضدهم.

وكذلك تضم عفرين،[٢١] وهي مدينة في ريف حلب الشمالي وذات أغلبية كردية، أربعة من المجموعات النسائية التسعة في محافظة حلب، في حين تضم مدينة حلب، على الرغم من أن عدد سكانها أكبر من عدد سكان عفرين، ثلاث مجموعات فقط. بيد أن مدينة حلب تقع تحت سيطرة فصائل مسلحة مختلفة، وبالتالي تتعرض لقصف النظام بالقنابل والبراميل المتفجرة. ويعزى ضعف انتشار المجموعات النسائية في دير

الشكل ١: الانتشار الجغرافي للمجموعات النسائية

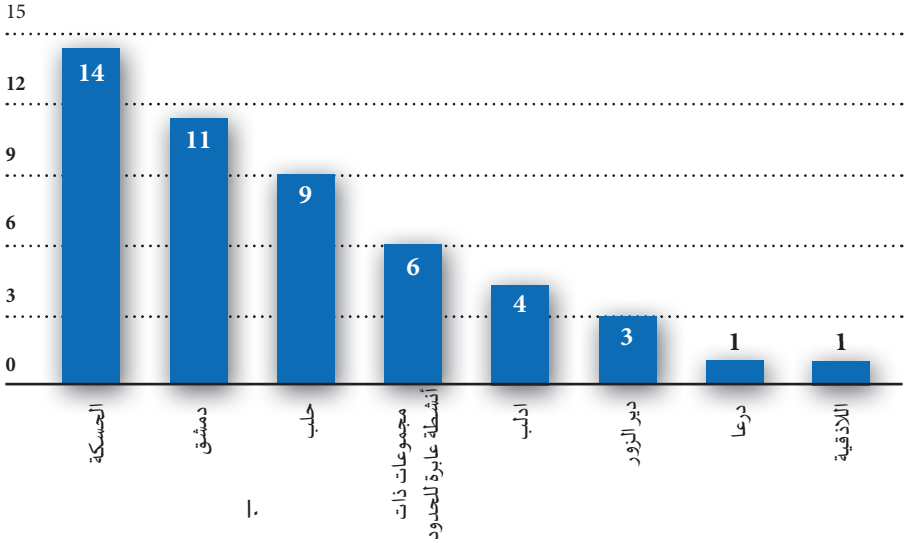

نساء يشاركن في تدريب إعلامي في حلب
مصدر الصورة: زينة أرحيم

الزور (٣ من أصل ٤٩) إلى وقوع المدينة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية[٢٢]، إضافةً إلى أن بعض الأحياء لا تزال خاضعة لسيطرة النظام السوري.

تقع مدينة دمشق ومدينة اللاذقية تحت سيطرة النظام السوري وحده، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً لأيّة منظمات مدنية مستقلة ناشئة بما في ذلك المجموعات النسائية المشمولة بالدراسة.[٢٣] وهذا ما يفسر لماذا جاءت مدينة دمشق ثالثاً من حيث عدد المجموعات النسائية التي تضمها (٦ من ٤٩) على الرغم من أن عدد سكانها أعلى من سكان الحسكة.[٢٤] والجدير بالذكر أن ١٠ من ١٤ مجموعة (و منظمة) نسائية في الحسكة تقوم بأنشطة لبناء السلام. ويفصل الفصل الرابع كيف تشكل الأوضاع الأمنية المستقرة أحد العوامل المساهمة هنا كذلك.

تاريخ التأسيس

أُسست أربعة فقط من المجموعات المشمولة بالدراسة قبل ثورة آذار، اثنتان في محافظة الحسكة واثنتان في مدينة دمشق. ولهذه المجموعات تاريخ طويل وخبرة كبيرة في التصدي للمظالم السياسية والاجتماعية المفروضة على النساء السوريات. فحتى قبل الثورة، شاركت هذه المجموعات والمنظمات النسائية في حملات مناصرة ضد الحكومة السورية في موضوع التمييز القانوني ضد المرأة، وتشارك جميعها اليوم في بناء السلام، على الرغم من مواجهتها للكثير من الصعوبات الأمنية أثناء قيامها بأنشطتها، مما أدى إلى حتمية تنفيذ بعض من هذه الأنشطة بشكل سرّي.

بدأ الارتفاع الكبير في عدد المجموعات النسائية في عام ٢٠١٢ مع إنشاء ١١ مجموعة في سنة واحدة فقط. ويمكن ربط ذلك بهزيمة موازية لقوات النظام السوري على يد المعارضة. على سبيل المثال، أنشئت ٤ مجموعات في دمشق للمرة الأولى منذ بدء النزاع، وكذلك في درعا. وانصب اهتمام هذه المجموعات في المقام الأول على المساعدات الطارئة، ولكنه أخذ تدريجيًا يختص أكثر بحقوق المرأة، كتمكين المرأة على المستويين الاقتصادي والتعليمي وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان - خاصة ضد النساء - والتوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما لوحظت أنشطة لبناء السلام في محافظتي دمشق والحسكة.

شهد عاما ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ازدهاراً للمجموعات النسائية السورية، حيث أسست ١٤ مجموعة جديدة في كل منهما. كما شهد عام ٢٠١٣ توسعاً جغرافياً لمناطق تواجد المجموعات والمنظمات النسائية في إدلب وحلب ودير الزور للمرة الأولى منذ بدء ثورة. توسعت المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وكان الفراغ في الخدمات الاجتماعية والصحية ملحوظاً في تلك المناطق بعد تراجعه. كما كان النظام يقصف على نحو ممنهج مؤسسات الدولة وهيئاتها بعد أيام من هزيمته. وهذا ساهم إلى حد كبير في ظهور مجموعات بديلة، بعضها نسائية، لتقديم الخدمات للسكان.

ومن العوامل الأخرى التي قد تكون ساهمت في تأسيس هذه المجموعات الجديدة أن معظم المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تفضل توظيف الرجال على النساء في سوريا بسبب القيود المفروضة على النساء في التنقل بين المدن. وتفسّر سياسة الإقصاء غير المباشرة هذه دافع للنساء في تنظيم مجموعاتهن الخاصة.

من بين سائر المحافظات المشمولة في هذه الدراسة، دير الزور هي الوحيدة الواقعة تحت سيطرة داعش.[٢٥] أنشئت المجموعات النسائية كلها هناك قبل سيطرة التنظيم على المحافظة وعلى جزء من المدينة في منتصف ٢٠١٤. واختفى كثير من منظمات المجتمع المدني التي أنشئت في المنطقة تدريجياً بسبب مخاوف أمنية بعد استيلاء داعش على السلطة. وتضمنت أنشطة جماعتين نسائيتين تأسستا هناك في عام ٢٠١٣ على أنشطة لتعليم الأطفال وتمكين النساء بالمهارات الحرفية لتأمين الدخل. واستضافتا أيضًا «نادي المرأة للحوار» وورشات لمحو الأمية لدى النساء. وعندما سيطرت داعش على المنطقة، لم يسمح لهما سوى بمواصلة بعض أنشطتهما، كتعليم الأطفال.

في عام ٢٠١٤، ظهرت أربع مجموعات نسائية للمرة الأولى في أربع مدن في ريف دمشق (داريا، دوما، حرستا، المعضمية). ويعكس ظهور مجموعات عديدة هناك في عام واحد الظروف

الشكل ٢: التسلسل الزمني لتأسيس المجموعات النسائية

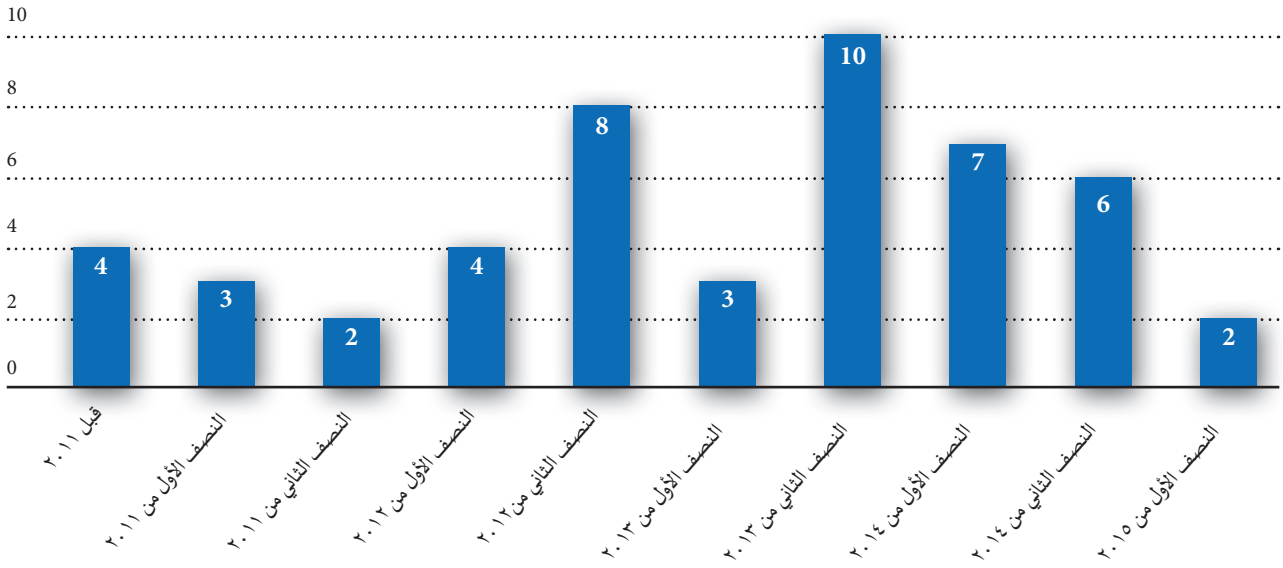

الصعبة التي فرضها حصار النظام على هذه المدن كافة. وعلاوةً على ذلك فإن زيادة العسكرة والهيمنة الذكورية على الفضاءات الحضرية في المدن تؤثر على حركة النساء ومشاركتهن في الشأن العام. فأثناء ثورة ٢٠١١، كانت النساء في دوما وداريا، على سبيل المثال، ناشطات للغاية في تنظيم احتجاجات نسائية شبه يومية[٢٦] وتنظيم أنفسهن في خلايا شعبية لتوزيع المساعدات على أسر المعتقلين والقتلى في المنطقة.[٢٧] وعبر هذه الأنواع من الأعمال المباشرة، أصبحت النساء قادة في مجتمعاتهن المحلية.[٢٨] لكن عندما سيطرت الجماعات المتطرفة تدريجياً على هذه المناطق، واجهت النساء انخفاضاً كبيراً في فرص المشاركة في الشؤون الاجتماعية. ومقارنة مع عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، تواجه النساء الآن تحديات كبيرة في الحفاظ على نشاطهن. وهذا ما دفعهن لاتباع مسار مختلف وخلق أماكن آمنة خاصة بهن، مثل المجموعات النسائية، لتلبية الاحتياجات الناتجة عن مثل هذا الوضع المتغير جذرياً.

وفي عام ٢٠١٤، أنشئت ثلاث مجموعات نسائية أخرى في حلب والحسكة وواحدة في دير الزور.

على الرغم من أنّ البحث لا يشمل سوى النصف الأول من عام ٢٠١٥، يبدو أن هناك انخفاضاً في تأسيس المجموعات النسائية هذه السنة، حيث ظهرت اثنتان فقط، كلاهما يقع في ريف حلب الشمالي. وبما أنهما لم تؤسسا إلا مؤخراً، لا تزال أنشطتهما

مشاركات في ورشة عمل حول النوع الاجتماعي في ريف حلب. تعود العبارة على الحائط، «هي لا تولد امرأة ولكنها تصبح فيما بعد امرأة»، للمفكرة سيمون دي بوفوار
مصدر الصورة: مؤسسة بدائل

قليلة. وتهدف إحداهما إلى توثيق الانتهاكات ضد المرأة التي ترتكبها الأطراف المتحاربة كافة وتوفر المأوى للنساء الناجيات من الحرب، بينما تركز الأخرى على الدفاع عن حقوق الطفل والمرأة وتنفيذ حملات محو الأمية.

الفئات العمرية وعدد الأعضاء

تتراوح أعمار غالبية عضوات المجموعات النسائية بين ٣١ و٥٠ سنة (انظر الشكل ٣). ويمثل هذا اختلافاً كبيراً بالمقارنة مع منظمات المجتمع المدني في سوريا عموماً، حيث أظهر بحث آخر أنّ ٧٤ بالمئة من أعضائها بعمر ١٦-٣٠ عاماً، وهو معدل أصغر بكثير.[٢٩] وفي المجموعات النسائية، لا تشكل الفئة العمرية ١٦-٣٠ سوى ٤٢ بالمئة من الأعضاء. عدا ذلك لا يوجد في منظمات المجتمع المدني عموماً إلا ٨ بالمئة من الأعضاء في الفئة العمرية ٤١-٥٠ عامًا، على الرغم من أنها ثاني أكبر فئة عمرية ضمن المجموعات النسائية. وتناقش الأسباب المحتملة لهذه الاختلافات المميزة أكثر في الفصل الرابع تحت عنوان «جهود فردية».

عند النظر إلى الكوادر الإدارية والأعضاء والمتطوعين (وغالباً ما يتم تضمين الجميع بكلمة «أعضاء»)، يظهر جلياً أن المجموعات النسائية في معظمها صغيرة الحجم نسبياً.[٣٠]
فهناك ١٨ مجموعة لديها ١٦ عضو بالحد الأقصى، و١٧ مجموعة لديها بين ١٧ و٣٢ عضواً، ما يجعل متوسط حجم المجموعة ٢٠. ووجد أقل عدد في مجموعة في إحدى ضواحي دمشق (عضوتان)، فيما كان الحد الأقصى (٢٠٠ عضواً) لدى مجموعة في درعا (انظر الشكل ٤).

وذكرت بعض المجموعات النسائية أنّ قلة عدد الكوادر العاملة يؤثر سلباً على عملها وديمومته. وعزا بعضها انخفاض هذه الأرقام إلى نقص التمويل، والبعض الآخر إلى الأخطار و التهديدات التي تفرضها الحرب وتجبر الناس على الفرار من البلاد.

الشكل ٣: الفئات العمرية ضمن المجموعات النسائية

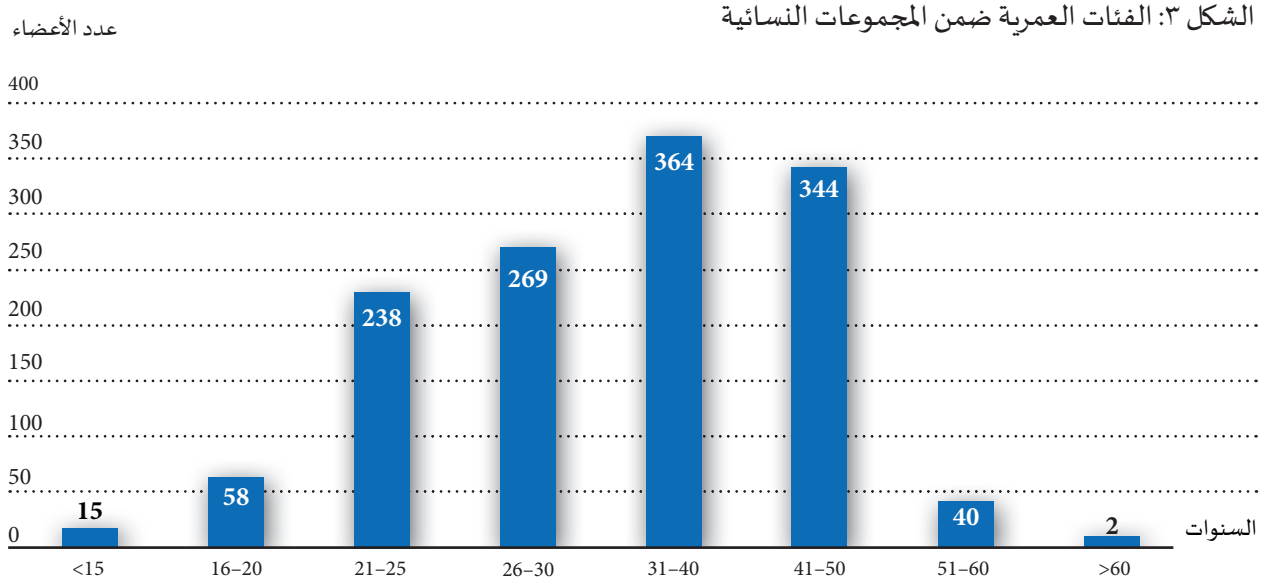

الشكل ٤: حجم المجموعات النسائية.

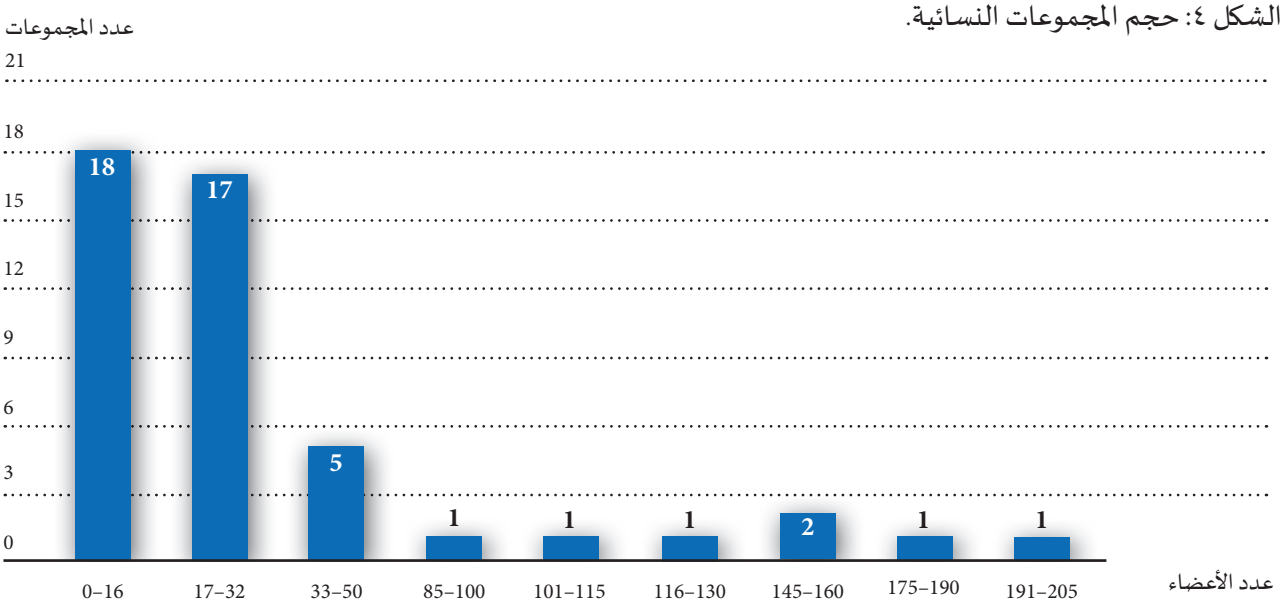

تمثيل الذكور في مجموعات مدنية تقودها نساء

كما ذكر في المقدمة، المجموعات المشار إليها باسم المجموعات النسائية في هذه الدراسة هي مجموعات أسستها وتقودها نساء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المجموعات، على نحو تلقائي على ما يبدو، تتكون في الغالب من النساء. ففي حين يوجد أعضاء ذكور في ٢٨ بالمئة من المجموعات، فإنّ هؤلاء لا يشكلون سوى ٦ بالمئة من العدد الإجمالي للأعضاء.

وتختلف هذه التركيبة إلى حد كبير عن التركيبة العامة لمنظمات المجتمع المدني في سوريا، حيث أظهر بحث أجري بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ [٣١] أنّ ٣١ بالمئة من المجموعات اقتصر على الذكور، فيما كان لدى ٥٤ بالمئة عدد قليل من الأعضاء النساء. والواقع أن انخفاض تمثيل النساء في منظمات المجتمع المدني السورية يمكن في حد ذاته أن يكون أحد الأسباب وراء تزايد عدد المجموعات والمنظمات النسائية في السنوات القليلة الماضية.

من ناحية الانتشار الجغرافي لتمثيل الذكور، توجد معظم المجموعات النسائية التي تضم أعضاء ذكور في مناطق سيطرة النظام كمدينة دمشق (٢٤ بالمئة)، تليها اللاذقية (٩ بالمئة). وفي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وجدت أعلى نسبة تمثيل

للذكور في المجموعات النسائية في ضاحية عفرين بحلب (خمسة أعضاء ذكور من أصل ٢٧).

وفي المقابل، لا يوجد في إدلب ودرعا أي ذكور على الإطلاق في المجموعات النسائية.

وفي ريف دمشق، وجد أربعة أعضاء ذكور في مجموعات نسائية في ثلاث مدن هي: داريا وحرستا والمعضمية (انظر الشكل أدناه).

أعضاء المجموعات النسائية قيد الدرس

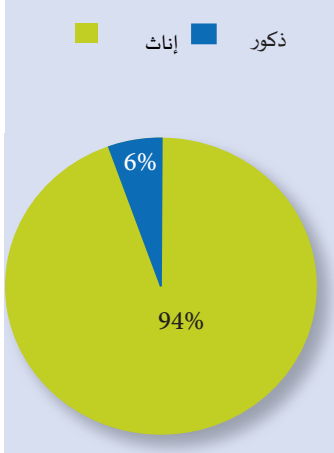

١٩. وفق المكتب المركزي السوري للإحصاء، بلغ عدد سكان محافظة حلب ٤٧٤٤٠٠٠ في عام ٢٠١١ قبل الأزمة، يليها ريف دمشق (٢٧٤٤٠٠٠)، ثم مدينة دمشق (١٧٣٣٠٠٠). وبلغ عدد سكان الحسكة ١٤٧٧٠٠٠ في عام ٢٠١١..
http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter2/TAB2011-2-2-.htm

٢٠. عند إجراء البحث الميداني، كانت مدينة الحسكة تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية. ولا يزال النظام السوري يسيطر على عدد قليل من المدن في المحافظة.

٢١. وفق الإحصاء العام للمكتب المركزي للإحصاء، بلغ مجموع سكان عفرين ١٧٢٠٩٥ في عام ٢٠٠٤.
http://www.cbssyr.sy/people20%statistics/popman.pdf

٢٢. الدولة الإسلامية جماعة متطرفة تعرف أيضًا باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش.

٢٣. يشن النظام بانتظام حملات اعتقال واسعة لناشطين الذين ينظمون أنشطة تعارض حكمه. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في تقرير هيومن رايتس ووتش الأخير عن قمع النظام للناشطين السلميين والمسعفين.
https://www.hrw.org/news/25/10/2012/syria-free-peaceful-activists-journalists-aid-workers-amnesty

٢٤. بلغ عدد سكان مدينة دمشق ١٧٣٣٠٠٠ والحسكة ١٤٧٧٠٠٠ (في عام ٢٠١١، قبل الأزمة)

٢٥. الجزء الذي تسيطر عليه داعش من ريف حلب ليس جزءاً من البحث.

٢٦. فيديو يظهر عددًا من الاحتجاجات النسائية في دوما معظمها في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢:
https://www.youtube.com/results?search_query=
مظاهرة+نسائية+دوما، وفي داريا
https://www.youtube.com/results?search_query=مظاهرة+نسائية+داريا

٢٧. تناقش مقالة الجزيرة في مارس/آذار ٢٠١٢ (باللغة العربية) تقديم النساء في داريا مساعدات إلى أسر المعتقلين والمتوفين.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/10/3/2012/المرأة-السورية-معاناة-وأدوار-متعددة

٢٨. تجري عنب بلدي، وهي صحيفة محلية، مقابلة مع إحدى القيادات النسائية من داريا، وتصف كيف يؤثر نشاطها في الحراك في دورها كأم. (العدد ٣٢):
http://www.enabbaladi.org/wp-content/uploads/2013/03/عنب-بلدي-العدد-٣٢-الأحد-٣٠-أيلول-2012.pdf-نسخة-منخفضة-الدقة

٢٩. «حراك مدني في ظروف قاسية»، مؤسسة بدائل، ٢٠١٤. تقرير يناقش حراك منظمات المجتمع المدني وديناميكياتها بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ في سوريا.

٣٠. استبعدت منظمة نسائية في الحسكة لديها ٢٠٠٠ عضو من البيانات التي جرى تحليلها في هذا القسم، لأنها ستؤدي إلى نتائج غير دقيقة لأحجام المجموعات النسائية في المجمل. وبالإضافة إلى ذلك، امتنعت منظمة واحدة عن الإجابة على السؤال المتعلق بعدد كوادرها ولذلك استبعدت من النتائج الواردة في هذا القسم. كما لا يمكن تحليل إحدى المنظمات في دمشق لأن أعضائها من المتطوعين فقط وبالتالي كان حجمها غير محدد.

٣١. حراك مدني في ظروف قاسية، مؤسسة بدائل، ٢٠١٤.

وجهات نظر وأولويات

- يستند قسم وجهات النظر على جميع البيانات التي أنتجت لغرض هذا البحث، باستثناء أجوبة ١٧ مجموعة ومنظمة نسائية لأنّ هذه المجموعات لم تجب على الأسئلة التي أضيفت لاحقًا عن فهمها لبناء السلام. لم ينتج عن استثناء هذه المجموعات الـ ١٧ أيّة تغييرات على المناطق الجغرافية المشمولة، إذ أجاب ٦٠ - ١٠٠ بالمئة من المجموعات في كل منطقة على الأسئلة الإضافية عن مقاربتها لمفهوم بناء السلام، ما عدا في إدلب حيث أجابت مجموعة واحدة فقط من أصل أربعة.
- ويستند قسم أولويات بناء السلام إلى البيانات المستخلصة من المقابلات الفردية مع القياديات.

وجهات نظر حول مفهوم بناء السلام

عرفت جميع الناشطات تقريباً بناء السلام بعبارات جوهرها العدالة والحقوق المتساوية لجميع المواطنين والتعايش السلمي. وفيما ذكرت كثيرات الأمان والوقف الفوري للقتال في البلاد بصفتهما الشرطين الأكثر أهمية لأيّ فهم عملي للسلام وبنائه، فقد شددت الناشطات كثيراً على أنّ هذين الشرطين وحدهما لا يمكن أن يبنيا سلاماً مستداماً في سوريا.

وأشارت غالبية الناشطات أو ذكرن صراحة أنهن فهمن بناء السلام بوصفه عملية تبدأ مع وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وتشمل مفاوضات للتوصل الى حل سياسي يؤدي إلى العدالة والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين السوريين. وأكدت كثيرات أن هذه العملية ستكون طويلة وتراكمية. واعتبرن بناء السلام فرصة لإعادة بناء البلاد بالشكل المطلوب. وشددن مراراً على أن سوريا المستقبل يجب أن تكون تعددية وديمقراطية وخالية من كل أشكال الظلم والتمييز. وقالت ثلث النساء القياديات في المقابلات الفردية أنهن أصبحن بناة للسلام إما لأنهن عانين من مختلف أوجه عدم المساواة (لأنهن نساء أو ينتمين إلى جماعات عرقية معينة) أو لأنهن شعرن بأنّه يتوجب عليهن الرد على ما اعتبرنه قمعاً في بلدهن. ومن الأمثلة التي ذكرنها التمييز الناجم عن القيود الشديدة على استخدام اللغة الكردية في التعليم والمطبوعات في سوريا.[٣٢] وروت ناشطة كردية كيف أعطتها المدرسة التي كانت تُعلِّم فيها تعليمات صارمة لتتكلم العربية مع طلابها، على الرغم من أن العربية ليست لغتها ولا لغة الطلاب الأم، وهذا ما جعل الطلاب يجدون صعوبة في فهم الدروس.

وبالإضافة إلى المساءلة والعدالة، أضافت بعض الناشطات أنّ الشفافية ومعرفة حقيقة ما حدث ضروريان على قدم المساواة لبناء سلام مستدام في سوريا. وكان من الواضح أنّ الناشطات اعتبرن بناء السلام يصب في مصلحة جميع السوريين، لأنّ نجاحه يتطلب مواطَنة متساوية وآليات سلمية لحل النزاعات وعلاقات صحية بين مختلف مكونات المجتمع. ولذلك، فإن جميع السوريين مدعوون للمشاركة ويتوقع منهم ذلك.

أجمعت الناشطات أيضاً على أن بناء السلام ليس مسعى سياسياً فقط. إذ رأى معظمهن وجود صلة مباشرة بين وجود مجتمع مدني قوي وبناء السلام في سوريا. ويقع على عاتق المجتمع المدني مهمة نشر الوعي بفضائل السلام أو ثقافة اللاعنف وحل النزاعات. وذكرت الناشطات أيضًا أنه، في بناء السلام، يكون المجتمع المدني القوي والنشط ممثلاً حقيقياً وحيداً للشعب، لأنّ الأحزاب والكيانات السياسية وكذلك المجتمع الدولي سوف يسعون فقط لتحقيق مصالحهم الضيقة، وبالتالي إطالة أمد الصراع المسلح.

لماذا بناء السلام؟

قالت الناشطات إن بناء السلام أعطاهن القدرة على التأثير على الواقع في خضم العنف المستمر. وعرفت غالبيتهن هذه القدرة من ناحية تخفيف العنف والحد من إراقة الدماء. وفي حين رأى البعض دورهن مرتبطاً بكونهن أمهات يتعين عليهن حماية مستقبل أبنائهن، أو كونهن مؤمنات تقيات وجدن أنفسهن مضطرات للدفاع عن دينهن (الإسلام) من التشويه وتصويره على أنه عنيف وغير متسامح،[٣٣] أوضح أكثر من نصف الناشطات أنّ ما دفعهن للعمل في بناء السلام هو أنّهن جزءٌ من المجتمع ولديهن مسؤولية تجاه الآخرين.

بينما قالت ثلث المشاركات في المقابلات الفردية إنهن اخترن العمل في بناء السلام بسبب الوضع المتدهور في البلاد و/أو بسبب المشاكل التي تواجهها المجتمعات المحلية جراء هذا التدهور. وأشارت ٢٥ بالمئة منهن إلى أن سنوات العنف والقتال لم تثبت أن الخيارات العسكرية غير مجدية فحسب، بل وحرفت الثورة الشعبية عن سعيها من أجل الحرية والعدالة إلى دوامة لا نهائية من العنف والدمار. وقالت الناشطات إنهن

شعرن بأنهن يتوجب عليهن التدخل ومقاومة هذه الحالة من الفوضى والعسكرة قبل أن يستطعن هن أو أي ناشطين آخرين في حقوق الإنسان والمجتمع المدني استئناف حراكهم بفعالية.
وذكرت الناشطات اللواتي يعشن في مناطق ذات تنوع سكاني أنّ أحد الأسباب الذي دعاهن إلى التدخل والدعوة إلى حلول سلمية هو تزايد التوترات بين شتى الجماعات العرقية والدينية في مناطقهن.

وبالإضافة إلى ذلك، أُعتبر العمل في بناء السلام أيضًا فرصة لتمثيل مطالب الشعب السوري وإحداث التغيير. وأكدت الناشطات بشكل لا لبس فيه، أن التمكين الاقتصادي، رغم كونه ليس ضمن نطاق تعريف بناء السلام في هذه الدراسة،[٣٤] هو مثال على أنشطة بناء السلام التي تؤدي بفعالية إلى إحداث هذا التغيير، واعتُبرت هذه الأنشطة مفتاح تمكين المرأة لتصبح ناشطة في مجتمعها المحلي، وكذلك على مستوى البلد ككل. ولأن الحرب أدت إلى قتل الكثير من الرجال أو اختفائهم أو انضمامهم إلى القتال، أصبحت النساء اللواتي كن متقوقعات في الحياة المنزلية فجأة مسؤولات عن إعالة أسرهن ورفاهها. ونتيجة لذلك، أصبح الوصول إلى هؤلاء النساء المنكوبات ومساعدتهن على مواجهة التحديات المالية الجديدة عبر التدريب المهني والتعليم أحد أبرز المهمات لكثير من المجموعات والمنظمات النسائية وأرضيةً جيدةً للانطلاق منها وتطوير أنشطة وحراك هذه المنظمات والمجموعات.

وربط عدد كبير من الناشطات جهود التمكين الاقتصادي مباشرة ببناء السلام، وبررن هذه الرؤية بأن الاستقلال الاقتصادي يعزز ثقة المرأة بنفسها وينتج نساء لديهن آراءهن الخاصة، وهذا يقلّص من احتمال رضوخهن للتمييز المجتمعي والأسري ضدهن أو أن يكن متفرجات سلبيات فقط عندما ينضم أبنائهن إلى ساحات القتال.[٣٥]

كما ذكرت الناشطات أهمية وجود دخل مادي للمرأة لمساعدتها على أن تصبح ناشطة. فعند شغل وظيفة، تحتك النساء اللواتي كن متقوقعات في الحياة المنزلية بالعالم خارج منازلهن ويتعرفن على طرق بديلة للمعيشة. هذا للمساهمة مالياً في أسرهن تأثير إيجابي على مكانتهن بين أفراد الأسرة وكذلك في المجتمع، كما أنّها تساعدهن في التغلب على اعتراضات الآخرين ضد نشاطهن. وما يؤكد الأهمية الكبيرة للاستقلال المالي هو أن نصف المجموعات النسائية في هذا البحث تنفذ هذا النوع من الأنشطة سواء أكان التمكين الاقتصادي بين الأهداف الأساسية لنشاطهن أم لا.

كذلك، ثمة مثالٌ آخر تكرّرَ ذكره كثيراً على مستوى بناء السلام محلياً، وهو أنشطة التوعية المجتمعية على قضايا كحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية. فقد أكدت الناشطات أن ارتفاع سوية الوعي العام ستشجع تدريجياً مزيداً من النساء على الانخراط في الشؤون العامة، وتجشع المجتمع أيضاً على قبول ودعم حقوق المرأة ودورهن في الحياة العامة. وعلى حد تعبير ناشطات حلب، «لا تشارك النساء في بناء السلام لأنهن لا يعرفن حقوقهن أو الآثار الكبيرة التي يمكن أن تحدثها جهودهن»، وعزت الناشطات ظهور كثير من المجموعات والمنظمات النسائية في أواخر عام ٢٠١٣ وبداية عام ٢٠١٤ إلى تراجع الأفكار التي تشجع التسلح وإدراك مزيد من الناس أهمية العمل على بناء السلام.

وتحدثت ناشطات دير الزور عن جهودهن في بناء السلام من خلال التوعية ضد تجنيد داعش للأطفال والرجال[٣٦]. وكانت خيبة الأمل والإحباط واضحين عندما وصفت الناشطات كيف قلص الوضع الأمني في مناطقهن أنواع الحراك الذي يمكن أن يشاركن فيه، فطوال العامين الماضيين أصبحت حياتهن كفاحاً للنجاة من قصف النظام وداعش، وكان عليهن مكافحة التجنيد بسرية من منازلهن. ولكن أياً من هذا لم يعني أنه كان لدى الناشطات شكوك حول أهمية حراكهن بل أظهرن اعتقاداً راسخاً بأنهن يمكن أن يحدثن فرقاً وأن نشاطهن سيكون له تأثير متنامي كتأثير كرة الثلج.

واتفقت جميع الناشطات تقريباً على أن بناء السلام يعزز ويضمن التعايش لأنه يقدم وسائل غير عنفية لتسوية النزاع. وهنا، أشارت الناشطات إلى أدوات العدالة الانتقالية مرات عديدة: على سبيل المثال، ينبغي أن يتمكن الذين أجبروا على ترك منازلهم أو البلاد من العودة وأن يتم تعويضهم، وينبغي محاسبة الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب السوري أو سببوا ضرراً له، وينبغي تشكيل بعثات لتقصي الحقائق. واعتبرت الناشطات أنّ العدالة وسيادة القانون هما مفتاح «مجتمع آمن حيث يمكن للأسر تربية أطفالها دون ضغائن»، على حد تعبير إحدى الناشطات.

وإضافة إلى كون العدالة الانتقالية تشكل أداة لتسوية مظالم الماضي والحاضر، اعتبرت الناشطات بناء السلام فرصةً لبناء ثقافة التنوع وبناء علاقات تتقاطع فيها «مصالح [المواطنين] عوضاً عن أن تتعارض». وبالتالي، فإن المواطنة المتساوية ستكون بالغة الأهمية ليكون هذا التعايش سلمياً ودائماً.

يخاطر متطوعون عزل يعرفون بأصحاب الخوذ البيضاء بحياتهم لمساعدة محتاجي المساعدة في المناطق السورية حيث لم تعد الخدمات العامة متوفرة. تم تشكيل فريقين من النساء يضمان ٥٦ متطوعة في حلب وإدلب.
مصدر الصورة: الدفاع المدني السوري
www.whitehelmets.org

عناوين مختلفة ومواقف سلبية

على الرغم من المواقف الإيجابية الإجمالية إزاء بناء السلام، قالت خمس ناشطات ممن جرت مقابلتهن إنهن لا يعتقدن أنّ عملهن يصب في مجال بناء السلام. ومع ذلك، بينت المقابلات أن ثلاثاً منهن على الأقل شاركن في جهود بناء السلام. من جهة، قامت إحداهن بدور أساسي في حملة ضد إشهار الأسلحة الصغيرة واستخدامها،[٣٧] فيما قالت أخرى أنّها استخدمت مكانتها وعلاقاتها الاجتماعية لحل نزاع بين مجموعة مسلحة ومركز طبي، وشاركت الثالثة في تأسيس مجموعة نسائية لتأهيل النساء وتشجيعهن على تبني أساليب لاعنفية في الثورة ضد النظام.

وتشير هذه القصص إلى أنّ الناشطات اعتمدن تعريفاً ضيقاً لما ينطوي عليه بناء السلام أوربما افتقدن إلى المعرفة المطلوبة لتقديم أي تعريف على الإطلاق. وقد يكون هذا أيضاً سبب الاختلاف الذي ظهر في بعض جلسات النقاش الجماعية والاستبيانات مع رأي الأغلبية بأنّ هناك حاجة ملحة لبناء السلام في سوريا. فقد قالت الناشطات المعارضات لرأي الآخرين بأنّ هنالك الكثير من الأولويات الأخرى التي يجب أن تسبق أي عمل من أعمال بناء السلام، وبينها القدرة على البقاء على قيد الحياة. ففي حلب، قالت الناشطات إن كسب الرزق والتمكين الاقتصادي حيثما تسمح الظروف هما أكثر إلحاحاً بكثير من بناء السلام. وشددت ناشطات من مخيم للنازحين على الحدود السورية على أنّ العيش في مخيم حرمهن من أيّة امكانية للتمتع بحياة كريمة وتركهن يكافحن لتغطية نفقاتهن المعيشية الأساسية يوماً بيوم. ولذلك، ما كان الناس «ليضيعوا وقتهم» حتى ولو فقط للتحدث عن بناء السلام.
وفي دمشق، ذكرت الناشطات اللواتي أسقطن بناء السلام من قائمة أولوياتهن أنّ لوقف القتال وتوحيد المعارضة أهمية أكثر من التعلم عن بناء السلام. وكانت مهمتهن الأولى رعاية أسر عشرات الأشخاص الذين كانوا يقتلون يومياً. وكذلك في درعا واللاذقية، قالت الناشطات أنّ المجتمع لا يؤمن ببناء السلام، وأن واقع الحرب اليومي جعل وقف العنف الأولوية القصوى.

ولم يقتصر الطرح القائل بعدم أولوية بناء السلام الآن على ضرورة التركيز على قضايا أخرى، بل تم أيضاً شرح أنّ عقبات العمل على بناء السلام كبيرة جداً. ففي حلب ودمشق ودير الزور، ذكرت ناشطات أنّ الوضع الأمني جعل القيام بأي أنشطة لبناء السلام أمراً شبه مستحيل، فكل من يفعل ذلك يخاطر بحياته إذ لن يتسامح أيٌّ من الأطراف المتحاربة مع هذا النوع من النشاط، واعتبرت المصالحة والمغفرة «خطأً أحمراً» في هذه المناطق. كما عبرت الناشطات عن مخاوفهن المتعلقة بالأمن والسلامة عند السفر خارج سوريا لحضور دورات تدريب وورشات عمل حول بناء السلام.[٣٨] وذكرت المجموعات النسائية في إدلب وحلب أنها تواجه صعوبات عند محاولة إيجاد متطوعات أو ناشطات أو موظفات مؤمنات ببناء السلام وبالتالي على استعداد لهذا النوع من الأنشطة.

وصدرت مواقف سلبية أخرى ضد بناء السلام عن ناشطات انتقدن تدريبات بناء السلام التي كنا قد حضرنها ووجدنها غير فعالة[٣٩] و«طوباوية». وشددت مجموعة أخرى لديها أنشطة عابرة للحدود على أنّه لا ينبغي لبناء السلام في سوريا أن يتبع نموذجاً مستوردا مسبق الصنع، بل هناك حاجة إلى مقاربة مصممة خصيصاً للسياق وتأخذ في الاعتبار الظروف السورية المختلفة عن غيرها من السياقات، بما فيها الاختلافات في الأوضاع والظروف بين منطقة وأخرى داخل سوريا نفسها. وأكدت العديد من المجموعات الناشطة في مناطق سيطرة النظام أو في مناطق تشهد قتالاً عنيفاً، وأبرزها حلب، بأن بناء السلام يعتبر فعل خيانة بحق كل من قُتل أو اعتُقل أو نزح أو كان ضحيةً للحرب بأي شكل من الأشكال. وقالت إحدى المجموعات في دمشق «إن حجم العنف الممارس من النظام في المناطق المحاصرة يجعل من الخطأ أخلاقياً الحديث عن بناء السلام مع أسر الضحايا». ووصفت ناشطات حلب بناء السلام بأنّه «مصالحة وطنية ظالمة» لا تحقق العدالة أو تثأر للضحايا، وبالتالي، فالمشاركة فيها خيانة للثورة ضد النظام.

وأشير أيضاً إلى أن نشطاء المجتمع المدني قد يترددون أو يمتنعون عن المشاركة بسبب ما يعتبره بعضهم درجة مقلقة من الفساد والمتاجرة بالقضايا في أنشطة بناء السلام الحالية.

ومع ذلك، على الرغم من النقد الذي وجّه ضد بناء السلام، فإنّ معظم الناشطات والمجموعات المتشككة نفذت، على أرض الواقع، أعمالاً تندرج تحت هذه الفئة. فعلى سبيل المثال، شاركت ناشطات في مخيم للنازحين، اللواتي اعتبرن بناء السلام أقل إلحاحاً، في تصميم وتنفيذ حملة ناجحة ضد حمل السلاح واستخدامه في المخيم.

وبالمثل، قالت مجموعة أخرى جاهرت بعدم موافقتها على بناء السلام أنّها ترسل وفوداً من كبار عضواتها من شتى المشارب والخلفيات لتقديم تعازيهن في الجنازات. وتكلف المجموعة هذه الوفود أيضاً بتقييم الوضع المالي لأسرة الفقيد، ومن ثم تقوم المجموعة بتقديم الدعم عند الضرورة. ويمكن أن يكون هذا الدعم على شكل تدريب مهني للنساء اللواتي فقدن معيلهن وعلمهن رعاية أسرهن، أو توفير التمويل اللازم لهن لبدء مشروع صغير يديرنه هن. ولم تعتبر هذه المجموعة أنّ أنشطتها هذه هي أنشطة لبناء السلام، على الرغم من أنّها وصفتها بأنّها ضرورية للحفاظ على التماسك الاجتماعي السوري.

ويتجلى مثال ثالث على القيام بأنشطة لبناء السلام من قبل المجموعات النسائية المشككة بأهمية أو أولوية هذه الأنشطة في منظمة نسائية شككت في كون الوقت مناسباً الآن للعمل على بناء السلام، ولكن في الوقت نفسه، ذكرت أن توزيع الإغاثة التي تقوم به متاح لجميع الأسر النازحة التي جاءت إلى منطقتها، بغض النظر عن انتماءات هذه الأسر. وأضافت المجموعة أيضاً أنها تستخدم أنشطة التوعية التي تقوم بها، مثل أنشطتها حول الرعاية الصحية على سبيل المثال، والتي يحضرها عادة أناس من مختلف الخلفيات الاجتماعية والعرقية والدينية، لتضمين رسائل إيجابية عن الاندماج والتضامن الاجتماعي.

وكما ذكر آنفًا، يمكن، إلى حد كبير، أن يعزى التفاوت بين النظرية والممارسة في أوساط الناشطات إلى عدم اشتمال وجهة نظرهم حول ما يعنيه بناء السلام على جميع هذه القضايا، وليس إلى موقف سلبي تجاه بناء السلام كما تعرفه هذه الدراسة. ومن ناحية أخرى، أظهرت البيانات المجموعة أن الناشطات قلّما اكترثن لتصنيف وتسمية أنشطتهن، وإنما كن يستجبن لما شعرن أنه ضروري في السياقات المحلية التي نشطن فيها.

أولويات بناء السلام

عند ذكر ما ينبغي أن يعطى الأولوية في بناء السلام في سوريا اليوم، عددت الناشطات إجراءات يمكن تقسيمها إلى فئتين: خطوات زمنية بشأن قضايا مثل وقف إطلاق النار والمفاوضات والعدالة الانتقالية، وعمليات تعالج الأزمة الناجمة عن القتال الدائر وتضطلع بإعادة بناء سوريا.

الخطوات الزمنية

١) وقف إراقة الدماء

وقف غير مشروط للقتال الدائر في سوريا. فقد أعاق استمرار أعمال العنف جميع أنشطة السلام وبناء الدولة حالياً. وأكد كثير من الناشطات أن إيقاف الحرب يتطلب أن يكون لدى المجتمع الدولي الإرادة السياسية والالتزام بإيجاد حل سياسي. كما يجب أن يتوقف التمويل المقدم من الحكومات الخارجية واللاعبين الآخرين الذين يدعمون المقاتلين داخل سوريا. وبمجرد أن تتوقف إراقة الدماء، يمكن أن تبدأ عملية التفاوض.

٢) عقد مفاوضات شاملة

ينبغي أن تشمل هذه المفاوضات جميع الأطراف السورية المتنازعة وغير المتنازعة، دون تدخل أي أجندات إقليمية أو دولية لصالح أحد الأطراف المتحاربة، وأن تبنى في مناخ من الثقة والالتزام بالتوصل إلى حل سلمي. كما ذكر عدد كبير من الناشطات أن المجتمع الدولي يجب أن يأخذ على عاتقه مسؤولية جعل هذه المفاوضات ممكنة، أي وقف الدعم الخارجي المذكور آنفاً لمختلف الأطراف المتحاربة وممارسة الضغط على هذه الأطراف للمشاركة في المفاوضات. وأكد بعض الناشطات ذوي الخبرة السياسية الكبيرة أن المفاوضات المقبلة ينبغي أن تكون على أساس بيان جنيف ١ [٤٠] لأنه كان قد حظي بإجماع دولي.

وينبغي أن تحضر النساء اللواتي يعتبرن قوى مؤثرة وليس مجرد رموز لمختلف الأطراف على طاولة المفاوضات. ويجب أن يفرض المجتمع الدولي نسبة تمثيل للنساء (كوتا) على الأطراف المتفاوضة. كما ينبغي أن تشمل المفاوضات ممثلين عن المجتمع المدني مستقلين عن القوى السياسية المتفاوضة، وبالتالي يستطيعون تمثيل مصالح الشعب.

وشدد عدد من الناشطات أيضاً على أنّ المفاوضات سوف تستفيد من مساهمات القادة المحليين وبناة السلام الذين ظهروا ونجحوا في مجتمعاتهم المحلية أثناء النزاع. وكذلك، يمكن إطلاق محادثات سلام وتسويات محلية وإقليمية في وقت واحد في مناطق مختلفة من البلاد.

٣) عقد اجتماعي جديد، عدالة ومصالحة

لتنجح عملية السلام، يجب أن تسفر المفاوضات عما يسمى عقد اجتماعي جديد في سوريا. وهذا يعني تعديل الدستور والقوانين السورية، بما فيها قوانين الأحوال الشخصية، لإلغاء كافة أشكال التمييز فيها، كي تكفل بوضوح حقوقاً متساوية لأفراد شتى الفئات الاجتماعية والعرقية والدينية، بغض النظر عن جنسهم. كما ينبغي اعتماد حقوق الإنسان للمرأة صراحة ووضع آليات لضمان تفعيل هذه الحقوق.

وأكدت الناشطات أيضاً أنّ العقد الجديد ينبغي أن يمهد الطريق أمام شكل ديمقراطي وتعددي للحكم ويضمن الفصل بين السلطات والمساءلة. وفضل بعضهن شكلاً لا مركزياً للحكم تتمتع فيه المناطق الجغرافية بدرجة نسبية من الحكم الذاتي، فيما أرادت أخريات التركيز على المواطنة المتساوية والوحدة. وهذا لا يعني أن اللامركزية والمواطنة المتساوية اعتبرتا متنافيتين، إنما هو مجرد نقل للعبارات التي اختارتها الناشطات لوصف نظام الحكم الذي يفضلنه في الدستور الجديد. الناشطات اللواتي أعربن عن تأييدهن لنظام لا مركزي هن غالباً من مناطق جغرافية و/أو فئات سورية عانت كثيراً من تمييز الدولة على مدى العقود الماضية.

وبالإضافة إلى الوقف الفوري للعنف في البلاد، ينبغي معالجة أشكال أخرى من العنف البنيوي والثقافي في مرحلة مبكرة من مفاوضات السلام. وما لم تعالج التسوية السلمية المظالم وانتهاكات حقوق الإنسان في النزاع الحالي وكذلك تلك التي حدثت في الماضي، فإن الاتفاق نفسه سيكون في خطر. وينبغي إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المخطوفين أو المختفين قسرياً. وكما ذكر من قبل، تعد المساءلة أساسية، ويجب ألا يفلت أي جانٍ من العقاب. واقترحت الناشطات مراراً وتكراراً استخدام أدوات وآليات العدالة الانتقالية (كما في بعثات تقصي الحقائق، وعودة النازحين، والتعويضات)، لاستعادة كرامة المواطنين ومصالحة البلاد مع ماضيها.[٤١]

عمليات معالجة الأزمة وإعادة البناء

ومثلما رأت معظم الناشطات أن بناء السلام جهد طويل المدى وتراكمي، فإنهن حددن بالطريقة نفسها عمليات تراكمية طويلة المدى يجب أن تبدأ فوراً وتستمر بالتوازي مع الخطوات المفصلة آنفاً وتستمر بعدها.

١) المساعدات الإنسانية

إن الأكثر إلحاحاً هو معالجة الأزمة الإنسانية الملحة داخل سوريا وفي مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة. وتقع على عاتق الدولة السورية (على افتراض أن هناك دولة ممثلة للشعب السوري وترقى إلى مستوى مسؤولياتها المدنية[٤٢]) والمجتمع الدولي مسؤوليات يجب أن يسارعوا إلى الاضطلاع بها، مع وجود أكثر من ١٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية.[٤٣]

٢) بناء النظم التعليمية

تعد معالجة أزمة التعليم المتفاقمة أمراً بالغ الأهمية. فالنزوح والنزاع المسلح خلف ملايين الأطفال دون أي تعليم أساسي أو بالقليل منه، مما يجعل هؤلاء الأطفال هدفاً سهلاً لمجنّدي مختلف الجماعات المقاتلة.

٣) تفعيل المجتمع المدني وتعزيزه

إن مجتمعاً مدنياً فاعلاً وقوياً أمر لابد منه لنجاح أي عملية بناء سلام في سوريا، ولذلك، يجب أن يحظى المجتمع المدني السوري بمزيد من الاهتمام من جميع الأطراف المعنية، الوطنية والدولية على حد سواء. وفسرت الناشطات ذلك بأن المجتمع المدني سيساهم ليس فقط في إجراءات صناعة السلام وعملياتها في المفاوضات الوطنية وعلى أرض الواقع في المجتمعات المحلية، بل وسيساهم في أنشطة بناء السلام على المدى الطويل كإطلاق الحملات لتعديل القوانين التمييزية ومساءلة السلطات المحلية والوطنية المستقبلية أمام الشعب. كم شددت بعض الناشطات

ذكرت ناشطات من حلب ودمشق ودير الزور أنّ الوضع الأمني في مناطقهن جعل من شبه المستحيل القيام بأي أنشطة لبناء السلام، فكل من يحاول القيام بذلك يخاطر بحياته إذ لن يتسامح أيٌّ من الأطراف المتحاربة مع هذا النوع من النشاط. تظهر الصورة مواطنين من حلب وهم يهربون من هجوم بالبراميل المتفجرة يشنه النظام.

على ضرورة وجود مجتمع مدني قوي وفاعل لحظة توقف النزاع المسلح لدعم البلاد في مرحلتها الانتقالية.

٤) بناء القدرات والمشاركة

كي تصبح النساء قادرات على القيام بدورهن في بناء السلام وترك أثر إيجابي فيه، يجب أن يتلقين التدريب وأن تشاركن في بناء السلام. فإشراك نساء قويات وفعالات في عملية التفاوض وكذلك في كافة عمليات بناء الدولة اللاحقة أمر لا غنى عنه لكفالة حقوق المرأة وحمايتها في سوريا المستقبل. ولكي تكون هذه المشاركة مثمرة، ينبغي تمكين النساء المشاركات ودعمهن وتأهيلهن بجدارة. وتقع على عاتق المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني السوري مهمة تنظيم ورعاية فرص التدريب وبناء القدرات لهؤلاء النسوة، كما يقع على عاتق النساء أنفسهن البحث عن مثل هذه الفرص، وطلبها عندما تغيب، وتكييفها وفق احتياجاتهن. كما تحتاج النساء جميعاً إلى التعلم عن بناء السلام وعملياته. ويتوجب على الناشطات والسياسيات السوريات الوصول إلى نساء أخريات، والتعرف على احتياجاتهن، وترجمة هذه المعرفة إلى برامج على أرض الواقع. ويعد الدعم التقني والمالي المقدم من المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني السوري أمراً لا غنى عنه هنا. وهذا، كما قال كثير من الناشطات، جزء لا يتجزأ من عملية إصلاح المجتمع برمته لإتاحة الفرصة لبناء ثقافة جديدة حول قضايا المواطنة وحل النزاعات.

٥) التوعية الاجتماعية

لتطوير هذه الثقافة، هناك حاجة إلى عملية واسعة النطاق لرفع مستوى الوعي الاجتماعي والمعرفة ببناء السلام. وهنا، ينظر إلى دور المجتمع المدني بوصفه الأكثر أهمية لخلق هذه الثقافة وتعزيزها. ويقع على عاتق المجتمع المدني أيضاً مهمة تصميم أنشطة التوعية وتنفيذها مع السعي إلى الحصول على الدعم التقني والمالي من المنظمات غير الحكومية الدولية عند الحاجة. وكذلك، كلما كان المجتمع المدني أقوى كلما أصبح أكثر

فعالية في الحصول على الدعم. وقد أكدت الناشطات أنّ نشر الوعي السياسي والمعرفة حول دور وأهمية المواطنة الفاعلة سيكون أمراً لابد منه لخلق بيئة مواتية للسلام في البلاد والحفاظ عليها، وتأتي أهمية نشر هذا الوعي وهذه المعرفة من حقيقة أنّ القليل جداً من المعرفة بحقوق الإنسان والسياسة والشؤون العامة كان متاحاً أمام المواطنيين السوريين في الماضي.

وتشمل التوعية الاجتماعية أيضاً بناء الثقة بين المواطنين وحكومتهم وكذلك بناء الثقة بين المواطنين أنفسهم، كما يمكن أن يكون بناء الثقة هذا يكون فرصة للأحزاب السياسية لاستعادة ثقة الشعب. وأشارت الناشطات مراراً وتكراراً إلى أن المراقبة الأمنية المشددة من النظام وأساليبه القمعية ضد المواطنين في العقود الماضية تركتا الناس في خوف، ليس فقط من الحكومة، بل أيضاً من غيرهم من المواطنين، وأن معظم المواطنين السوريين كان يعتقدون قبل عام ٢٠١١ أنهم لا يملكون القدرة على التأثير أو أنهم لا يمتلكون صوتاً خاصاً بهم. ولذلك، فإن تغيير ذلك سيكون العملية الجوهرية الأولى لبناء السلام في البلاد والحفاظ عليه، وذلك على الرغم من كونها عملية معقدة وتتطلب الكثير من الوقت.

والتوعية الاجتماعية هي أيضاً فرصة لإيجاد ما أطلقت عليه الناشطات وصف «القيم المشتركة» للسوريين. وذكرت الناشطات أن مفاهيماً مثل مفاهيم القومية لم تعد تنال على استحسان الناس، وأن الوقت قد حان لإعادة بناء الدولة السورية ككيان سياسي يعامل جميع مواطنيه على قدم المساواة. وقالت الناشطات: «يجب أن نعترف بأنه يوجد أشكال أخرى للتطرف إلى جانب التطرف الديني سوريا وأن الجماعات المتصارعة ليست وحدها التي أصبحت متطرفة فكرياً في رفضها لبعضها، بل وفئات المواطنين العاديين أيضاً». يجب أن يدرك المجتمع حجم الضرر الذي يمكن أن يسببه ذلك للبلاد وسكانها على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل.

٦) لا بد من المشاركة السياسية للنساء

يجب أن تشارك النساء ليس في مفاوضات السلام وبناء الدولة فحسب، بل وفي كافة العمليات السياسية وعمليات صنع القرار في سوريا. وقد قالت الناشطات إن «السياسة ترسم مستقبلنا الآن، ومن المحتمل جدًا أن يؤدي عدم مشاركة النساء إلى إهمال حقوقهن!». كما وتعتقد الناشطات أن النساء اللواتي يعتزمن المشاركة في مجموعات سياسية ينبغي أن يكن ذوات خبرة ولديهن «شخصية قوية»، على سبيل المثال ألا يخشين التعبير عن آرائهن، ويمتلكن مهارات التفاوض وكذلك معرفة معمقة بديناميكيات السياسة السورية. وشددت الناشطات على أن تكون هذه النساء ناشطات سياسياً مسبقاً أو منخرطات في شكل آخر من أشكال الحراك لأن ذلك سيساعدهن على تمثيل مصالح الشعب، وليس مصالح أمراء الحرب.

ولتحقيق هذه المشاركة الضرورية للنساء وحث الهيئات السياسية على تمكين عضواتها، حضت الناشطات على فرض نسبة مشاركة نسائية إلزامية على جميع الهيئات والعمليات السياسية. فالنظام الحالي برأيهن، مثله مثل مختلف جماعات المعارضة السياسية، «ليسو بأهل للثقة»، و «تمييزيون»، و «نخبويون»، وليس لديهم سوى ممثلين نساء يتقلدن «مناصب شكلية» دون أي دور فعال في عمليات صنع القرار. وقالت ناشطات من دمشق والحسكة كن ناشطات أثناء حكم حافظ الأسد أنه مثلما «شن النظام معركة [ضدهن] إلى الأبد»، فإن جماعات المعارضة لا يمكن أن تكون أكثر علنيةً في «إهمال مطالب النساء وحقوقهن».

ولهذا السبب، فإن إقرار كوتا (نسبة تمثيل) نسائية أمر لا يقدر بثمن لضمان وصول سوريا في النهاية إلى مرحلة تمتلك فيها ما يكفي من النساء المؤهلات والمؤثرات. وأضافت بعض الناشطات، بالأخص في دمشق، أن هذه الوسيلة هي جزءٌ من استراتيجية طويلة الأمد لتحدي ما وصفته الناشطات بكم التمييز الشائن ضد المرأة.

ولدى ذكر وسائل أخرى لدعم النساء في الحياة السياسية، شددت الناشطات على أهمية التضامن مع النساء بوصفه عملاً سياسياً. ويمكن التعبير عن ذلك بطرق مختلفة، مثل حملات المناصرة التي تسلط الضوء على إنجازات السياسيات ونقاط قوتهن أو أنشطة جمع التبرعات لمساعدة النساء في اكتساب المهارات القيادية بحيث يمتلكن وسائل تساعدهن على الاستفادة من قدراتهن.

وأكدت بعض الناشطات أيضاً على أهمية أن تقوم النساء بإيصال مطالبهن إلى السياسيات وإطلاعهن باستمرار على توثيقات الانتهاكات ضد النساء داخل سوريا وخارجها. وتوقع قسم كبير من الناشطات أن تساهم جميع النساء السياسيات في الكفاح بنشاط من أجل المساواة بين الجنسين.

٣٢. لمزيد من المعلومات ، انظر/ي:
http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria1109webwcover_0.pdf

٣٣. كانت الناشطات، ومعظمهن من مجموعات نسائية في حلب ودير الزور، في بعض الأحيان تنظمن دروساً لتعليم القرآن الكريم أو الدراسات الإسلامية، وذكرت كثير منهن صراحة أنهن سعين لتعليم المبادئ الحقيقية للدين والمتمثلة في التسامح والرحمة، .واستخدام هذه المعرفة للتصدي لانتشار الإرهاب على يد الفصائل الإسلامية المتشددة

٣٤. انظر/ي التعريف في المقدمة. تناقش هذه الاختلافات في وجهات النظر حول تعريف .بناء السلام أيضاً تحت قسم عناوين مختلفة ومواقف سلبية

٣٥. بدا وأن الناشطات اتفقن على أن جميع النساء السوريات كن ميالات إلى تفضيل السلم على الحرب، وأقلية من الآراء فقط تركت مجالاً لفكرة أن بعض النساء على الأقل يمكن أن تكون لديها ميول حربية كتلك التي عادة ما يتبناها الرجال. على سبيل المثال إحدى المنظمات النسائية تستهدف النساء اللواتي يدعمن المقاتلين من خلال أنشطة بناء .السلام التي تقوم بها

٣٦. تناقش هذه الأنشطة أكثر في الفصل الرابع «أمثلة على بناء السلام».

٣٧. سيتم تناول هذا المثال بالتفصيل في الفصل الرابع.

٣٨. قالت الناشطات اللواتي يعيشن في مناطق سيطرة النظام إن أكثر ما يخشين هو الاعتقال من قبل النظام، فيما قالت اللواتي يعيشن في المناطق الشمالية مثل حلب و .الحسكة إن لديهن مخاوف أمنية كبرى عند عبور الحدود السورية الشمالية

٣٩. أضافت إحدى المجموعات أن التدريب أثبت في بعض الأحيان أنه بلا جدوى لاحقاً .عندما لم تبق المجموعات المشاركة على اتصال أو تنسق مع بعضها بعده

٤٠. بيان صدر بعد اجتماع جنيف-١، عقد في يونيو/حزيران ٢٠١٢. ودعا إلى الاجتماع مبعوث الأمم المتحدة للسلام الأخضر الإبراهيمي. وحضره ١٤ وزيراً للعلاقات الخارجية .ورؤساء منظمات حكومية دولية
http://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommunique ActionGroupforSyria.pdf

٤١. ينبغي عدم الخلط مع وزارة المصالحة الحالية التي أنشئت في عام ٢٠١٢ ويديرها النظام. وبناء على اللقاءات اليومية بين الباحثين الميدانيين لمؤسسة بدائل والمجتمع المدني السوري، تسخر الغالبية العظمى من الناشطين السوريين من الوزارة ورسالتها المقترحة للمصالحة. وقد ساهم وضع النظام لمزاعم عن مفهوم المصالحة على شكل وزارة في المواقف السلبية التي يحملها الناشطون الشعبيون في سوريا تجاه بناء السلام .والمصالحة، وذلك لأن النظام يعتبر الجاني الرئيسي في الأزمة الحالية

٤٢. أشارت الناشطات إلى أن هذا الاقتراح المثالي إشكالي في حقيقة الأمر وذلك نظراً لأن النظام السوري يستغل مؤسسات الدولة لقمع لشعب. ولذلك، فإن الدولة هي حالياً السبب الرئيس للأزمة الإنسانية.

٤٣. http://www.unocha.org/syria

نشاط بناء السلام: جهود جماعية، وجهود فردية

- يقدم قسم «جهود جماعية »، تحليلًا للبيانات المستخلصة من استبيانات ٢٨ مجموعة أو منظمة نسائية تعمل في مجال بناء السلام.[٤٤]
- ويستخدم قسم «جهود-فردية» المعلومات المستمدة من المقابلات الفردية، إضافةً إلى حلقات النقاش الجماعية.
- في «أمثلة على أنشطة بناء السلام»، استُخدامت كافة البيانات التي تم جمعها لغرض هذه الدراسة لتحديد قصص الأمثلة المحتملة، ثم أجري بحث إضافي لجمع مزيد من المعلومات عن هذه الأمثلة والمشاريع.

جهود جماعية

التوزع الجغرافي

تشارك ٢٨ مجموعة ومنظمة نسائية من أصل الـ ٤٩ مجموعة ومنظمة التي شملتها الدراسة في أنشطة بناء السلام. وتنتشر هذه المجموعات والمنظمات على المناطق الجغرافية المشمولة بالبحث، كما يبين الشكل (٥).

وجدت أكبر نسبة في محافظة الحسكة، حيث تعمل عشر مجموعات نسائية من أصل ١٤ في بناء السلام. ويمكن أن يعزى ارتفاع معدل المشاركة هذا إلى عوامل عدة، منها الوضع الأمني المستقر نسبياً في المنطقة ووجود بيئة مواتية للعمل المدني. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الخلافات التاريخية بين فئات المجتمع المختلفة وعقود من تمييز الدولة ضد بعض هذه الفئات، تعدُّ المنطقة، ذات التنوع السكاني، عرضةً لصراعات جديدة. وزاد إدراك منظمات المجتمع المدني لهذه الحقيقة، من تركيزها على أهمية السلم الأهلي، التعايش، والمصالحة. وفي دمشق وريفها، تعمل ثماني مجموعات من أصل إحدى عشرة في بناء السلام.[٤٥] وهنا، يمكن تفسير ارتفاع مستوى المشاركة مقارنةً بمناطق أخرى بوجود عدة مجموعات نسائية ناشطة أكثر رسوخاً في دمشق منها في المناطق الأخرى. إذ يتركز كثير من المنظمات النسائية في دمشق، وعلى الرغم من أن غالبيتها ظهرت بعد عام ٢٠١١، إلا أنّ مؤسِساتها وناشطاتها مخضرمات وكن ناشطات قبل الثورة بوقت طويل. كما أن دمشق، نتيجة لكونها العاصمة، تتمتع بتنوع ديني وعرقي وسياسي أكبر. وعلى غرار الحسكة، دفع هذا التنوع، مقترناً بحجم العنف والقمع الممارس من النظام،كثيراً من الناشطات ليكن سباقات وينفذن مشاريع تعزز التعايش السلمي أو يستجبن لمبادرات بناء السلام كلما كان هناك احتمالات بوقوع العنف.

تستهدف غالبية أنشطة بناء السلام لمجموعات هذه المنطقة الريف، لاسيما الغوطة الشرقية الخارجة عن سيطرة النظام منذ وقت طويل. وقالت الناشطات إنهن كن في السنوات الأولى

الشكل ٥: المجموعات النسائية العاملة في مجال السلام

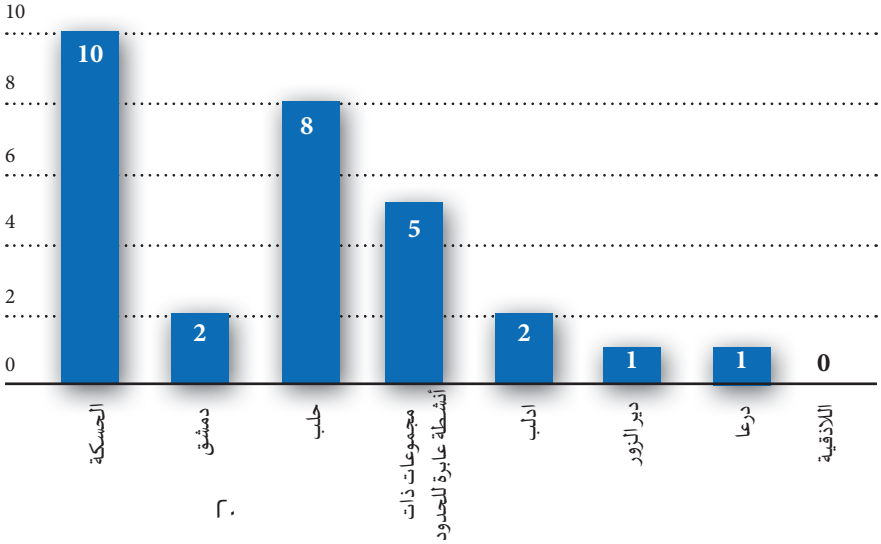

فن الشوارع في حلب، تقول العبارة إيد بإيد منعمّرها

أطفال يتعلمون في مدرسة مؤقتة في قبو بناء في مدينة دير الزور في عام ٢٠١٣ . منذ سيطرة الدولة الإسلامية على المنطقة في عام ٢٠١٤ ، تزايد مستوى صعوبة تولي النساء لمواقع عامة، كالتدريس.
مصدر الصورة: أ.ف.ب/زاك بيالي

بعد الثورة محترمات في الغوطة ويتمتعن بمستوى جيد نسبياً من التواصل والوصول إلى مفاوضات مع الفصائل المسلحة هناك، وأبرزها الجيش السوري الحر. وفي بعض الأحيان، سهلت هذه الفصائل المسلحة حتى تنفيذ مشاريع الناشطات. بيد أن الوضع تغير جذرياً عندما سيطر جيش الاسلام[٤٦] على المنطقة.

وفي حلب، تنفذ مجموعتان فقط من أصل ست مجموعات ومنظمات نسائية أنشطةً لبناء السلام، في حين تركز غالبية المجموعات المتبقية على التمكين الاقتصادي لتحسين معيشة النساء المستهدفات.[٤٧] ويعد انتشار مختلف القوات المسلحة في حلب وريفها أحد أسباب ضعف هذه المشاركة، وذلك لأنّ معظم هذه القوات يرى أعمال بناء السلام أفعال خيانة.[٤٨] كما عبرت بعض المجموعات النسائية والناشطات في حلب عن آراء سلبية إزاء بناء السلام، [٤٩] الأمر الذي ربما كان له أثر سلبي على انخراط المجموعات المذكورة في بناء السلام.

وفي إدلب، تنفذ مجموعتان من أصل أربع أنشطةً منظمةً لبناء السلام. وهنا، كان للتقاليد الاجتماعية التي تعتبر المرأة مربية أطفال ومدبرة منزل في المقام الأول أثرٌ ملحوظٌ على دور النساء في المجتمع مما أدى إلى تهميشهن قبل عام ٢٠١١ وبعده على حد سواء.[٥٠]

وبحسب ناشطات ومجموعات نسائية من إدلب، اقتصرت غالبية المشاركات النسائية في إدلب، في السنوات الأولى التي أعقبت ثورة آذار، على الجانب التنموي (اقتصادي أو تعليمي) على الرغم من أن مشاركة النساء في الحراك المدني العلني كانت واضحة وفي اتساع في مناطق سورية أخرى. بل ولم تجرؤ المجموعتان المدروستان هنا أن تعلنا صراحة أن برامجهما شملت أنشطة لبناء السلام، لأنهما ستتعرضان للمساءلة أمام الفصائل المسلحة في المنطقة، لاسيما المتطرفة منها. وبالإضافة إلى التحديات المذكورة آنفاً والمتمثلة في الحديث عن بناء السلام مع المجموعات المسلحة، حاولت الفصائل المتطرفة في إدلب حصر دور النساء في العمل الحرفي فقط. بل واستهدف المتطرفون حتى مجموعات التمكين الاقتصادي للمرأة ، كما يتضح في الهجوم على مركز مزايا في كفرنبل عام ٢٠١٤.[٥١]

وفي دير الزور، تعمل واحدة فقط من المجموعات الثلاثة في البحث بوضوح في مجال بناء السلام، في حين مازالت المجموعتان الباقيتان، على الرغم من تلقيهما التدريب في هذا المجال، ملتزمتين بالعمل على قضايا أخرى. ومنذ تموز/يوليو ٢٠١٤، عندما سيطرت داعش على دير الزور، تقلص دور النساء كثيراً في جميع المجالات واضطر الحراك النسائي، بما في ذلك جهود بناء السلام، إلى اللجوء إلى السرية المطلقة وإلى أطر مختلفة تماماً عن السابق.

وفي درعا، وافقت واحدة فقط من المجموعات النسائية التي تواصل معها فريق البحث على المشاركة في الدراسة. وبالتالي، فإن العينة صغيرة جداً ولا تصلح كأساس لتحليل شامل لانخراط المجموعات النسائية في بناء السلام في هذه المنطقة. ومع ذلك، تنفذ المجموعة التي شاركت في البحث أنشطةً لبناء السلام.

19
غير محددة على الخريطة
تم تحديد ١٩ عملية وساطة نفذتها ناشطات في مناطق مختلفة، ولكن لا يمكن تحديد أماكن هذه الأنشطة في هذه الخريطة لأسباب أمنية.
الحسكة
25
الحسكة: ٢٥
التعليم من أجل السلام
توعية الأطفال بشأن السلم الأهلي والتعايش والتسامح. وهذا يشمل تسريح الجنود الأطفال ومكافحة تجنيد الأطفال.
التوعية الاجتماعية بعواقب العنف
برامج تتعامل مع قضايا مثل القضاء على العنف لحل النزاعات، والقضاء على العنف ضد النساء، ومخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة.
مشاركة النساء في الحياة السياسية وعمليات التفاوض
ورشات عمل حول القيادة وبرامج للتمكين السياسي، وحملات مناصرة، وفعاليات لوقف العنف وإقامة حوار مع المجتمعات المحلية لإيجاد حلول لاعنفية لمشاكلها.
دير الزور
1
دير الزور: ١
مشروع واحد لبناء السلام.
الحد من تجنيد الأطفال
العمل أساساً على منع تجنيد الأطفال على يد داعش. ومن أجل سلامة المجموعات وضمان استمرارية برامجها، لن يناقش التقرير آلياتها أكثر.
13
المنظمات ذات الأنشطة العابرة للحدود: ١٣
التوعية الاجتماعية بأهمية التعايش السلمي ومكافحة العنف عبر الدورات التدريبية ومنتديات النقاش. وثمة مثال آخر هو تنفيذ برامج تعليمية وإعلامية بشأن هذه القضايا*.
تعزيز مشاركة النساء في الشؤون السياسية والاجتماعية
تنظيم جلسات «نساء من أجل السلام» مع نساء من مشارب مختلفة، حيث يتم نقاش قضايا حساسة اجتماعياً. وترتيب لقاءات بين مختلف الفئات الاجتماعية التي عانت من التهجير. وكذلك، إجراء تدريب على مهارات المناصرة والقيادة بهدف تمكين النساء وتعزيز قدراتهن ليصبحن قادرات على القيام بدور أكثر فاعلية في المجتمع.
الحد من تجنيد الأطفال
إبعاد الأطفال عن الصراع العنيف الدائر عبر التوعية بمخاطر التسلح.
إطلاق سراح المعتقلين
من الأمثلة على ذلك حملة «*سوريا: الوطن لا سجن*» الوطنية** التي ركزت على الإفراج عن عشرات الآلاف من المعتقلين والمختفين قسرياً في سجون النظام.
* لأسباب أمنية، لا يمكن كشف أية معلومات إضافية حول طرق أو أمكنة تنفيذ هذه البرامج في سوريا.
** نفذتها شبكة النساء السوريات.
العراق

أنواع أنشطة بناء السلام
حسب المنطقة
عدد مشاريع بناء السلام في تلك المنطقة
تركيا
ادلب
6
حلب
6
لبنان
دمشق
20
درعا
2
الأردن
حلب: ٦
الحد من تجنيد الأطفال
ورشات عمل لمحو الأمية كبوابات للتواصل مع النساء وتوعيتهن بالعواقب الخطيرة لتجنيد أطفالهن في الجماعات المسلحة. واعتمدت الناشطات هذا التكتيك بعد أن واجهن قدراً كبيراً من المقاومة عند طرح المسألة على نحو مباشر، حيث اعتقدت الأمهات المشاركات أن انخراط أبنائهن في القتال كان مهماً للدفاع عن وطنهم.
تعزيز السلم الأهلي والعيش المشترك
دورات توعية ونشر صحيفة محلية تعنى بقضايا مثل الآليات السلمية لحل النزاعات.
إدلب: ٦
التوعية بحقوق المرأة ودورها في المجتمع
معالجة قضايا متعلقة بحقوق المرأة لتأكيد دورها في المجتمع. وتشمل الأنشطة مشاريع التمكين الاقتصادي والسياسي والتعليمي.
تعزيز دور النساء في بناء السلام عبر التمكين السياسي
توعية النساء بالعديد من القضايا السياسية، بما فيها الديمقراطية والفساد والعدالة الانتقالية والمشاركة السياسية للمرأة. وفي مقاربتها لمناقشة الديمقراطية، عقدت المجموعات النسائية مناقشات لإظهار الروابط بين المبادئ الإسلامية مثل الشورى* وبين الديمقراطية.
تعزيز التعايش
عند تنظيم ورشات العمل الحرفية وغيرها من البرامج التي تهدف إلى بناء الثقة بين النساء، جرى أيضاً تناول فكرتي التسامح والتعايش بشكل غير مباشر.
الحد من العنف الحالي والمحتمل
على سبيل المثال، اتخذت حملة نظمت ونفذت في مخيم أطمة للاجئين موقفاً ضد استخدام الأسلحة الصغيرة وانتشارها.
* مبدأ الشورى في الإسلام
دمشق وريفها: ٢٠
التوعية الاجتماعية بحقوق المرأة ودورها في المجتمع
تُستخدم ورشات العمل والتدريب والنشرات الإعلامية والحوارات لمعالجة هذه الموضوعات.
إدراج مفاهيم النوع الاجتماعي في الدستور
التوعية بهذه المسألة وأهميتها بوصفها خطوة نحو سوريا المستقبل التي تصان فيها حقوق المرأة في القوانين والدستور. وقد أنتجت بعض المجموعات النسائية المشاركة أيضاً وثائق توضح كيف يجب على الدستور أن يراعي قضايا النوع الاجتماعي.
آليات العدالة الانتقالية
عدة برامج ومشاريع غير قضائية، بما فيها تنظيم جلسات استماع للناجين من الاعتداء الجنسي والشهود عليه. وعلى الرغم من أن جلسات الاستماع ركزت على أمثلة من بلد آخر لاعتبارات تتعلق بسلامة الشهود وحمايتهم، كان النشاط نفسه فريداً في معالجة هذه القضية شديدة الحساسية ثقافياً والحرب لا تزال مستمرة.
التمكين السياسي
تعزيز التمكين السياسي للنساء لزيادة مشاركتهن في عملية بناء السلام وفي حملات المناصرة لدعم حل سياسي للحرب عبر المفاوضات على أساس بيان جنيف ١.
درعا: ٢
تعمل مجموعة واحدة فقط في بناء السلام. بيد أن تلك المجموعة تقوم بعدد كبير من الأنشطة التي تتمحور حول هذا الموضوع، وبشكل رئيسي عبر:
تعزيز التمكين السياسي للنساء
تعزيز قدرات النساء وكفاءاتهن القيادية لزيادة مشاركتهن في العملية السياسية وتزويدهن بالأدوات اللازمة لتكن أكثر كفاءة على المستوى السياسي. وعقد دورات توعية وتشاور أجريت حول القرار ١٣٢٥ للبحث في آليات تكييفه مع الحالة السورية وتفعيل دور النساء في بناء السلام.

الشبكات والتحالفات

يبدو من الصعب على المجموعات النسائية التعاون على نحو وثيق مع ناشطات أخريات. فقد انضمت ٩ فقط، معظمها في دمشق وريفها، من أصل ٢٨ مجموعة ومنظمة نسائية، ،رسمياً إلى شبكة نسائية أو تحالف مدني. وقالت غالبية المجموعات والمنظمات المتبقية إنها لم تكن من أيّة جزءاً تحالفات رسمية من أي نوع. وكانت الأسباب التي قدمتها المجموعات هي الأوضاع الأمنية، وصعوبة التواصل، وأيضاً عدم دعوتها للانضمام إلى أي شبكة. وقال بعض المجموعات أنّها تفضل ألّا يكون لديها أيّة تحالفات لأنها تريد العمل على نحو فردي، دون أي ضغط خارجي من منظمات أخرى.

كما تعتقد بعض المجموعات النسائية أنّ للشبكات الحالية أطر تنفيذية وآليات صنع قرار غامضة. وذكرت هذه المجموعات أن ولادة كثير من هذه الشبكات تأثرت كثيراً بجهات دولية، وبدا أن الشبكات تعتمد منهجية من القمة إلى القاعدة للشبكات والتحالفات، مع فسح مجال ضيق جداً للقادمين الجدد ليشاركوا بفعالة في عملية صنع القرار. وقالت عدة مجموعات أنّ تعاونها مع مع منظمات أخرى كان في معظم الأحيان نتيجةً لكون تلك المنظمات قد حصلت على تمويل لمشروع معين، مما جعل من الممكن الحصول على الدعم المالي لأنشطة مماثلة كانت المجموعة تود القيام بها.

وفي المقابل، قالت ١٢ مجموعة أن لديها علاقات جيدة لغرض الدعم أو المشورة مع سياسيات سوريات بارزات أو مع منظمات نسائية مدعومة دولياً. وكانت المجموعات الموجودة في دمشق وريفها هي التي تملك أفضل العلاقات، تليها تلك الموجودة في الحسكة. وربما يعود ذلك، في حالة مجموعات دمشق، إلى أن كثيرات من السياسيات والناشطات السوريات الخبيرات، وبالتالي ذوات العلاقات الجيدة، هن اللواتي شكلنها أو ينتمين لها.

الشكل ٦: الشركاء المحليين

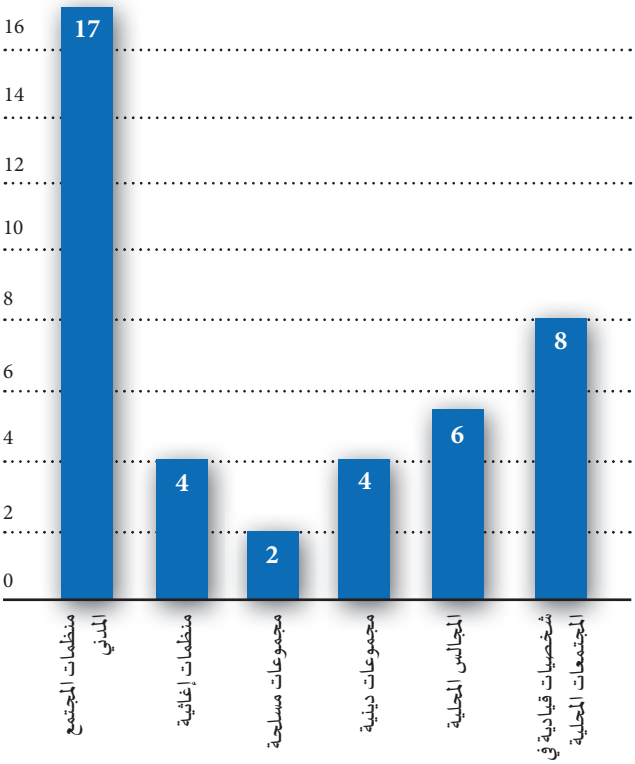

الشركاء المحليون

فيما يتعلق بالعلاقات المحلية، ذكرت ١٨ من أصل ٢٨ مجموعة نسائية أن لديها شركاء محليين من نوع ما.
وكما يبين الشكل (٦)، شكلت منظمات المجتمع المدني الأخرى أعلى نسبة من الشركاء المحليين. وذكرت المجموعات النسائية أنها وهذه المنظمات تتشاطران مهمات وأيديولوجيات متماثلة بالإضافة إلى كون منظمات المجتمع المدني الأخرى أكثر انفتاحا على إشراك المرأة في الشأن العام.

يلي منظمات المجتمع المدني من الشركاء المحليين الشراكات مع شخصيات محلية وقانونية واجتماعية، وقد ذُكر أن كثير من مبادرات النساء لحل النزاعات (عن طريق التفاوض أو الوساطة مثلاً) يعتمد بشكل أو بآخر على دعم شخصيات مهمة من هذا النوع، بما فيها الدينية التي لها سمعة جيدة في مجتمعاتها.

وجاءت المجالس المحلية[٥٢] في المركز الثالث. وكان هذا التعاون منتشراً بشكل خاص في محافظة الحسكة، حيث ذكرته ثلاث من المجموعات الستة هناك.

وكانت الجماعات المسلحة، تليها الجماعات الدينية، هي الأطراف المعنية الأقل تعاوناً. واعتبرت المجموعات المتطرفة عائقاً كبيراً أمام تنفيذ كثير من المشاريع وعقبة أمام أي نشاط تنظمه النساء، كما يتضح في حالة الغوطة الشرقية المذكورة سابقاً في هذا الفصل.

الدعم المطلوب

احتل الدعم المالي وتدريب الأعضاء أعلى قائمة الدعم الذي تحتاجه المجموعات النسائية. هذا ما ذكرته ١٧ مجموعة (انظر الشكل ٧). وذكرت بعض المجموعات أنّ مشاريعها علقت بسبب نقص التمويل، في حين تعيّن على مجموعات أخرى، كما ورد أيضاً في فقرة «الشبكات والتحالفات»، التعاون مع منظمات أخرى للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ أنشطتها.

وكان عدم التسجيل أحد الأسباب التي ذكرتها المجموعات النسائية لرفض طلبات التمويل المقدمة منها. وهذه عقبة هائلة لأن المجموعات النسائية المعنية هنا لا تستطيع التسجيل في سوريا، والدول المضيفة لمجموعات تعمل من خارج سوريا إما أنها تحظر مثل هذا التسجيل أو تجعل تحقيقه صعباً للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت المجموعات شكوكاً حول طلبات المنح ذات الشروط المسبقة التي ظنت المجموعات أنها يمكن أن تتدخل في سياساتها وتغير من أنشطتها. ويمكن أن يكون من الأسباب الأخرى لرفض التمويل اختلاف أجندات الجهات المانحة ومصالحها أو ضعف صياغة الطلبات ومهارات التخطيط لدى المجموعات النسائية نفسها.

وفيما يتعلق بتدريب الكوادر، شددت المجموعات على ضرورة التدريب في مجال بناء السلام. وفي الواقع، أعربت كافة المجموعات الـ٢٨ أنها ترغب في الحصول على التدريب (أو المزيد منه) في هذا المجال، على الرغم من أن ١٨ مجموعة قالت إنها سبق وتلقت بعض التدريبات. وفسرت المجموعات هذا بأنها وجدت هذه المهارات مهمة جداً وبحاجة لتحديث دوري، لاسيما في ظل تصاعد النزاع المسلح وما يترتب عليه من زيادة في العنف.

وكان تمكين المرأة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على رأس مواضيع التدريب الأخرى التي طلبتها الناشطات، وذلك لتوعية النساء بحقوقهن، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وكذلك لتعزيز دور المرأة في بناء السلام.

الشكل ٧ : الدعم المطلوب من المجموعات العاملة على بناء السلام لتطوير برامجهم وأنشطتهم

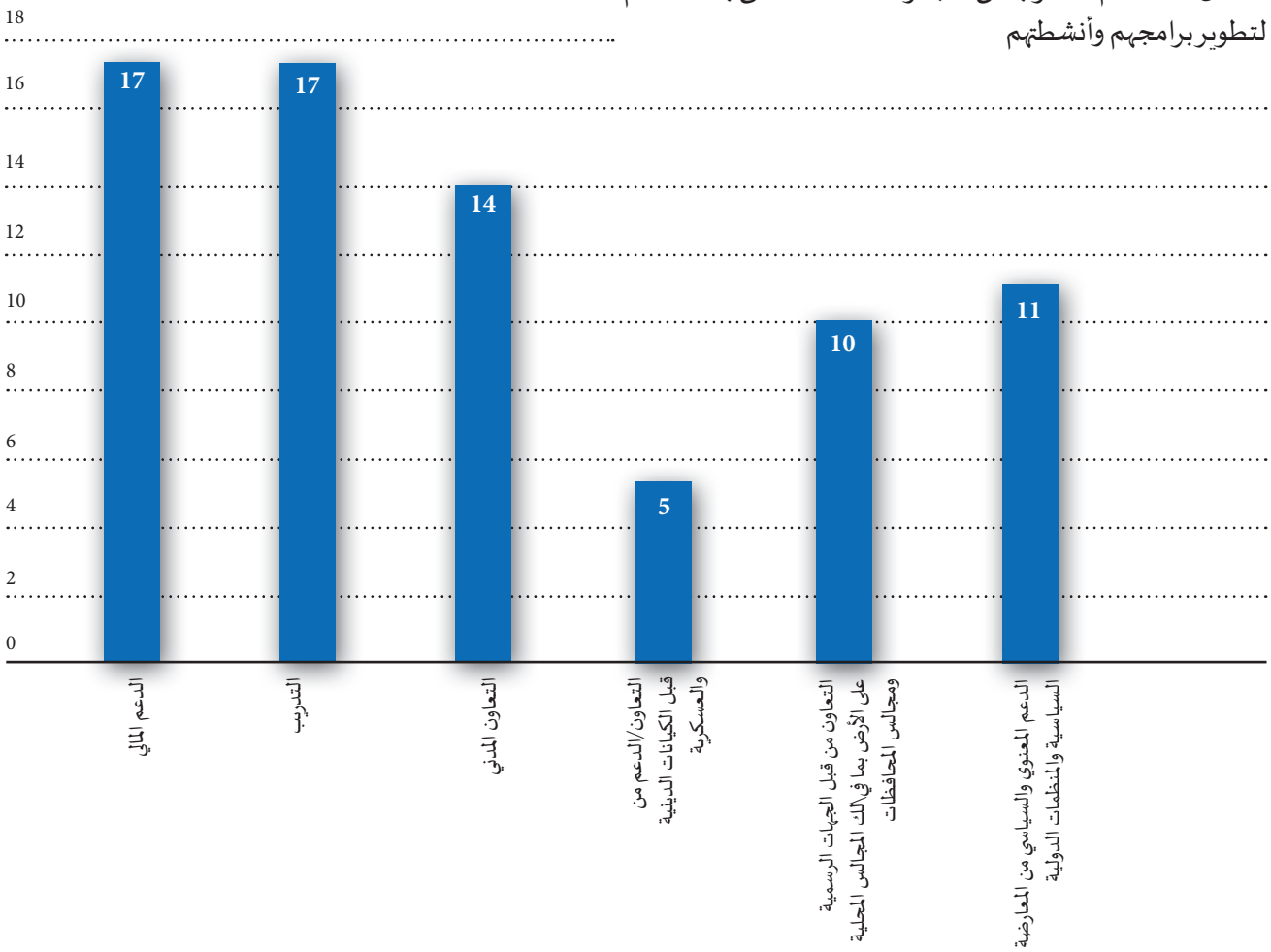

وأشارت مجموعاتٌ كثيرة إلى أنّ تنظيم هذه التدريبات سيواجه عقبات متعددة، كالقيود المفروضة على التنقل في المناطق المحاصرة، والوضع الأمني المتدهور (لاسيما في دمشق وريفها)، والمقاومة المجتمعية لهذه المواضيع الحساسة في بعض المناطق، ونقص الكوادر المدربة، والتقاليد التي تمنع النساء من السفر إلى الخارج، وعدم وجود مراكز تدريب متخصصة. بيد أن المجموعات أشارت إلى أن هذه المعوقات لا تجعل الحاجة الماسة إلى مهارات بناء السلام أقل إلحاحاً، بل على العكس.

وشدد نصف المجموعات على ضرورة التعاون المدني، لسبب رئيس هو أن المقاومة المجتمعية، بين الحين والآخر، لبناء السلام شكلت أحد أكبر التحديات التي تعيق تنفيذ مشاريعها (كما هو موضح في الفصل الثالث). وأشارت المجموعات أيضاً إلى أن المجتمع يقاوم أنشطة بناء السلام أكثر عندما تنظمها نساء، لأن ذلك يعني مشاركة مزيد من النساء في السياسة والشأن العام. وبالعكس، عندما تنفذ الناشطات مشاريع مدرة للدخل، مثل ورشات الخياطة، تكون الاعتراضات أقل.

وفي إجاباتها على سؤال بشأن التعاون مع الجهات الرسمية والسياسية في مناطقها، قالت ١٩ مجموعة أنه لا يوجد أي تعاون. ولذلك، ليس من المستغرب أن تذكر ١١ مجموعة حاجتها إلى هذا النوع من التعاون لتتمكن من تطوير عملها. وقالت المجموعات إنه إذا ما كانت هناك علاقات جيدة، فهي في الغالب شخصية بين ناشطات فرادى وكبار الشخصيات العاملة في هيئات رسمية أو سياسية.

وذكرت خمس مجموعات أنها تعاونت مع مسؤولين ووصفت هذا التعاون بـ «تلقي التشجيع»، وتوفير أماكن آمنة لتنفيذ الأنشطة، بل ومشاركة بعض المسؤولين في بعض الأنشطة..

وكانت الحاجة الأقل ذكراً هي التعاون مع الكيانات المسلحة والدينية، تليها هيئات الحكم المحلي. وذلك لا يعني أن هذا النوع من التعاون موجود بمستوى مقبول، بل أن المجموعات النسائية اعتبرته غير مرغوب أو حتى مستحيل.
وعلى الرغم من أن المجالس المحلية هيئات إدارية غير عسكرية، إلا أنها همشت وجود المرأة وأدوارها وهي ترفض مشاركتها حتى في مستويات دنيا. وذكر معظم المجموعات أن أياً من الكيانات الدينية والعسكرية ليس بشريكٍ أو داعمٍ للمبادرات النسائية. بل أنّ هذه الكيانات غالباً ما تمنع تنفيذ أي برامج من شأنها تفعيل الأدوار الاجتماعية للنساء بشكل عام ومشاركتهن السياسية بشكل خاص. وهذا هو الحال خاصة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المتطرفة حيث تهمش النساء إلى حد كبير.

و قالت بعض المجموعات النسائية أنها مرت بتجارب سلبية تقلص أي أمل في التعاون. وعبرت مجموعات عدة أيضاً عن خوفها من التعامل مع الجماعات المسلحة أو الدينية.

جهود فردية

إن للنساء اللواتي ينظمن أنفسهن في مجموعات، تأثيراً مميزاً وفعالاً في تعزيز دور النساء في المجتمع وزيادة مشاركتهن عموماً. ومع ذلك، أثناء تنفيذ هذا البحث وُجدت أيضاً مبادرات فردية مهمة عديدة قامت بها ناشطات محليات يعملن بمفردهن أو ضمن مجموعة صغيرة من المعارف خارج أي منظمة أم. ووجدت غالبية هذه الجهود في دمشق وريفها.[٥٣]

وتلعب عوامل عديدة دوراً مهماً في تسهيل جهود بناء السلام الفردية. كان أحدها التجارب السابقة لهؤلاء النساء. وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة نفذتها ناشطات شابات، فإن مبادرات بناء السلام الفردية - وعلى الأخص في دمشق وريفها - نفذتها في المقام الأول ناشطات بارزات لديهن **خبرة واسعة** في العمل السياسي والنسوي.

وإلى جانب تلك الخبرة، كان لدى كثير من هذه النساء أيضاً **معرفة واسعة في مجال حقوق الإنسان**. وبدا ذلك عاملاً إيجابياً بشكل خاص عند مشاركتهن في التفاوض أو عمليات الوساطة، وفي التدريب وبناء قدرات النساء الأصغر سناً.

كما استفادت الناشطات من تمتعهن **بعلاقات جيدة** مع النساء المحليات أو شخصيات بارزة في المجتمع ودعم محلي لاحق نتيجةً لهذه العلاقات. وفي كثير من الحالات، نفذت الأنشطة بإشراف أو مشاركة محلية. وقد أثبت ذلك صحته لاسيما في أنشطة حل النزاعات في دمشق وريفها، بما في ذلك المثال الذي ذكر سابقاً من الغوطة الشرقية.

وكانت ثمة سمة أخرى مفيدة بالقدر نفسه هي ما يسمى **السمعة الطيبة**. وقد كان ممكناً كسب هذه السمعة عبر الأنشطة السابقة للنساء أو منظماتهن في المنطقة. وفي كثير من الأمثلة، كانت مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة جسراً للناشطات لبناء الثقة في المجتمعات المحلية، بما فيها تلك الأكثر انغلاقاً ومحافظة. ومن ثم تمكنت الناشطات تدريجياً من التأثير في المجتمعات المحلية وكسب مكانة محترمة عبر مشاريعهن المستمرة.

ويعتبر **العمر** من العوامل المهمة للناشطات الفرادى ليتمكنّ من تنفيذ مبادرات بناء السلام. ففي حالات عدة، كانت النساء الأكبر عمراً هن اللواتي غامرن في التدخل في حل النزاعات بين الفصائل المسلحة أو الوساطة لتحرير سجناء أو مخطوفين. وبالطبع، يمكن أن يعزى ذلك إلى أن النساء الأكبر عمراً يمتلكن خبرة ومعرفة أكبر بسبل التصرف والرد على هذه الأنواع من الحالات. كما أشير إلى «عدم الفساد» أو «الإخلاص لتطلعات المجتمع» بوصفهما صفات أساسية للناشطات لينجحن في بناء السلام. وفي حال كانت هاتان الصفتان جزءاً من صفاتهن، أعطى كبر السن هؤلاء النساء مزيداً من الفرص لإثبات ذلك.

كما يمكن أن يكون البحث قد وجد ناشطات بارزات من كبار السن أكثر من الأصغر سناً لأن كثير من النساء الأصغر سناً هربن من سوريا في السنوات الأربع الأخيرة من النزاع، وبالتالي لم يكن موجودات داخل سوريا. ومع ذلك، واستناداً إلى أمثلة تكررت في المعلومات المجمعة، لا يمكن إغفال أن المجتمع السوري بشكل عام يحترم ويستجيب للنساء الأكبر سناً والمتزوجات أكثر من الأصغر سناً والعازبات، بغض النظر عن إنجازاتهن.

وتتعلق أنشطة بناء السلام التي شاركت فيها ناشطات بمفردهن في المقام الأول بمفاوضات من نوع ما، مثل حل نزاع عنيف بين طرفين أو حماية المدنيين من النزاعات المسلحة في المنطقة. وذكرت مبادرات مماثلة هي التوسط في خلافات بين أحزاب سياسية أو قرى متجاورة أو جهات معارضة (في مظاهرة مثلاً). ولأسباب أمنية، كانت المعلومات الواردة في الأمثلة التي قدمتها الناشطات موجزة للغاية، لاسيما المتعلقة منها بمفاوضات لا تزال جارية. وأكدت الناشطات كثيراً على أن قدرة النساء على بدء المفاوضات والمشاركة فيها تقلصت إلى حد كبير بسبب تصاعد العنف وهيمنة الفصائل المتطرفة على حد سواء.

ومع ذلك، وعلى الرغم من زيادة التعقيد والمخاطر، لا تزال

امرأة سورية في الزبداني تتحدث مع رئيس فريق مراقبي الأمم المتحدة (٢٠١٢)
مصدر الصورة: أسوشيتد برس/مظفر سلمان

مبادرات عدة جارية. ومن الأمثلة على ذلك «حركة الأمهات»[٥٤] حيث نظمت ناشطات محليات مظاهرات للمطالبة بالإفراج عن أبنائهن الذين اعتقلهم جيش الإسلام، فيما تجنب الرجال انتقاد سلوك هذه الجماعة المسلحة خشية مزيد من القمع والاعتقال. ولا يبدو أن لهذه الصعوبات المتزايدة الدرجة ذاتها من التأثير مناطق الحكم الذاتي الكردي في شمال سوريا.

إذ أشارت بعض الناشطات إلى التزام إدارة الحكم الذاتي بإشراك النساء في وفود التفاوض ومواقع صنع القرار عبر ما يسمى بالإدارة المشتركة[٥٥] واعتماد نسبة مشاركة نسائية في جميع الوفود السياسية والتفاوضية. وأكدت ناشطات أخريات أن وجود عنف أقل في مناطقهن أتاح مزيداً من السلطة للنساء، كالمشاركة في المفاوضات المحلية مثلاً.

ومن الأنشطة الأخرى التي نفذتها ناشطات بمفردهن جهود الوساطة لإطلاق سراح معتقلين اختطفتهم فصائل مسلحة مختلفة. وقال كثير من الناشطات إن هذا الدور سهلته الصورة النمطية للمرأة على أنها سلمية وليس لديها أيّة غايات سياسية أو عسكرية. على العكس، اعتبر النظراء وساطتهن بأنها تهدف فقط إلى تحقيق مكاسب عاطفية وإنسانية من حيث لم شمل نساء أخريات مع أولادهن أو أفراد أسرهن أو معارفهن. وبغض النظر عن التأثير السلبي لتلك الصور النمطية للجنسين، والتي كانت الناشطات مدركات لها، تكللت جهود النساء في كثير من الحالات بالنجاح في تحرير المعتقلين.

وثمة مشاركة مهمة أخرى لبعض الناشطات الفرادى في الجهود الرامية إلى الوقاية من عنف محتمل. ومن الأمثلة على ذلك آليات ردع الانتقام التي نظمتها ناشطات ومجموعات نسائية على حد سواء، مثل الزيارات التي ذكرت سابقاً لأسر الضحايا بعد اشتباك عنيف لتقديم التعازي.[٥٦]

وفي كثير من الحالات، ذكرت ناشطات إن وفودهن ضمت نساء من شتى فئات المجتمع، بما في ذلك المجموعة التي يمكن أن تلام وتحمل مسؤولية الوفاة. على سبيل المثال، قتل رجل

من سقبا، إحدى ضواحي دمشق، على يد اللجان الشعبية [٥٧] في جرمانا، وزاد التوتر بين المنطقتين. فاستجابت ناشطة بتنظيم مبادرة مصالحة بمشاركة ناشطات أخريات وكبر في السن من كلا المدينتين لتقديم العزاء لأسرة الضحية نيابة عن سكان جرمانا. ووقعت حوادث مماثلة أيضاً في الكسوة وزاكية، وهما أيضاً من ضواحي دمشق.

أمثلة من أنشطة بناء السلام

إدلب

مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة في مخيم أطمة للنازحين

العديد من النساء الناشطات اللواتي شاركن في هذه المبادرة لم يعتبرن بالضرورة هذا النشاط عملاً من أعمال بناء السلام (كما هو مبين في الفصل الثالث). على نحوٍ مشابه، قال مركز تمكين المرأة الذي نظم الحملة وأطلقها إنّ بناء السلام لم يكن أحد أهداف المركز. لكن عندما واجهت الناشطات احتمال تصاعد العنف في مناطقهن، وجدن أن عليهن التحرك.

بدأ الأمر بخلاف شخصي على صنبور المياه العام في المخيم، والذي أشعل بدوره توترات أخرى خفية. وسرعان ما تصاعد الشجار إلى حادثة إطلاق نار قتل فيها رجل كان يحاول تهدئة الوضع.

وأوضحت أحلام، وهي ناشطة في المخيم: «كان انتشار الأسلحة الشخصية في المخيم من ناحية، وعدم وجود قانون ناظم من ناحية أخرى السببين الرئيسين وراء هذا النوع من الحوادث المتكررة. ففي كل خيمة توجد قطعة سلاح واحدة على الأقل».

قررت أحلام وزميلاتها في مركز تمكين المرأة تنظيم حملة تستهدف السبب الأساسي لإطلاق النار، وهو انتشار الأسلحة الصغيرة.

أُطلقت الحملة في يوم التطوع العالمي في عام ٢٠١٤. ورافقها برنامج تطوعي سمي معاً من أجل حياة أفضل وتضمن مبادرة تنظيف نفذتها الناشطات (كوسيلة لجمع عمل نزع السلاح مع عمل اجتماعي لتسهيل قبول الأول). وفي المجمل، شاركت في الحملة نحو مئة امرأة.

وتم توزيع أكثر من مئتي منشور تحمل الرسائل التالية على الناس في المخيم:

- لا لهدر الماء أو الشجار على طابور الانتظار.
- لا للتسول أو التعدي على حقوق الآخرين.
- لا لاستخدام الأسلحة داخل المخيم.

وكان في المنشورات أيضاً رسم لقلم رصاص خارج من سلاح بدلًا من الرصاصة.

ولضمان نجاح الحملة، أوضحت أحلام أنها استفادت من وضعها الاجتماعي وعلاقاتها الجيدة مع معظم النساء اللواتي يترددن على مركز منظمتها. وعموماً، كانت ثقة مجتمع المخيم في المركز الذي يقدم خدمات متنوعة للنساء، كالتوعية والتثقيف والحرف والدعم النفسي، مفيدة في كسب هذا التجاوب الإيجابي مع الحملة.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد تعاون إدارة المخيم الناشطات في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة.

وبسبب عدم وجود أيّة أساليب دقيقة لتحديد العدد الدقيق للأسلحة الصغيرة الموجودة في المخيم، فإنه من الصعب تقييم أثر الحملة. بيد أن الشعور العام للناشطات يقول بحصول انخفاض في الأعداد، خصوصاً في عدد حوادث استخدام أسلحة.

حلب

الحد من تجنيد الأطفال

في ظل تصاعد الصراع وظهور قوى مسلحة ذات أيديولوجيات متطرفة، أصبح أي نشاط مدني محتمل في مناطق مثل حلب صعباً للغاية. وكما ذكرت إحدى الناشطات: «وسط هذا الجو غير المنطقي، كثير من التغييرات المهمة والانتهاكات الخطيرة آخذة في تفكيك مجتمعنا وكان لدينا مجال ضيق نحن النساء للرد أو الاعتراض.»

أطفال يلعبون بأسلحة منزلية الصنع من قطع خشبية وخرداوات في بنّش ، ريف إدلب. *مصدر الصورة: عبد حكاواتي*

مع ذلك، عندما بدأت ناشطات المجموعة النسائية التي تنتمي إليها هذه الناشطة برؤية أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يحملون أسلحة للانضمام إلى الجماعات المسلحة، شعرن أن عليهن فعل شيء لحماية الأطفال. ولذلك، قررن التدخل باستخدام وسائل مُقنَّعة.

ورأت الناشطات في التأثير على الأمهات وتوعيتهن بالعواقب الوخيمة للانضمام إلى الحرب على أطفالهن فرصتهن الوحيدة لمكافحة تجنيد الأطفال.

ولأن المجموعة النسائية كانت تعمل عادة في قضايا تمكين المرأة، استطاعت الناشطات تنظيم هذا المشروع بحيث يبدو وكأنه ورشة عمل لمحو الأمية للنساء، بينما قمن، أي الناشطات، بتنفيذ برنامج توعوي وتعليمي سراً حول التهديدات المتصلة بظاهرة الجنود الأطفال. كما شددت الناشطات من خلال برنامجهن على دور النساء كأمهات في التأثير على أبنائهن وعائلاتهن لوقف ا لتجنيد .

> «كان انتشار الأسلحة الشخصية في المخيم من ناحية، وعدم وجود قانون ناظم من ناحية أخرى السببين الرئيسين وراء هذا النوع من الحوادث المتكررة. ففي كل خيمة توجد قطعة سلاح واحدة على الأقل».
>
> *أحلام، ناشطة في مخيم أطمة للنازحين*

استمر المشروع لمدة ثلاثة أشهر، وشاركت فيه ١٨ امرأة. لكن البرنامج عُلِّق لأسباب عدة منها نقص التمويل وعدم توفر المكان المناسب لإجراء الدورات وحلقات النقاش.

إن اختيار طريقة غير مباشرة للعمل يدل بوضوح على المخاطر الهائلة التي واجهتها الناشطات والخوف الذي شعرن به بسبب ذلك. وفي كثير من الحالات، لم تعلن الناشطات هدف البرنامج بوضوح للنساء الراغبات في الالتحاق به. واستخدمت النقاشات العلنية لتوجيه المناقشات نحو معالجة مسألة التجنيد، وكانت تحديات أخرى تظهر في كثير من الأحيان، إذ عبرت بعض المشاركات عن الدهشة والاستياء من رسالة البرنامج، زاعمات أنّ من واجب أبنائهن الدفاع عن شعبهم وأرضهم.

وأكدت الناشطات أنّ أكبر مساعدة في تصميم المشروع وتحديد أهدافه وآلياته جاءت من تدريب ميداني على بناء السلام كانت الناشطات قد حضرنه سابقاً و قدمته منظمة سورية أخرى في المنطقة. فقد ساهم هذا التدريب في تطوير قدرات المجموعة على وضع استراتيجية عمل واضحة.

أصبحت الناشطات الآن مشاركات بنشاط في المقاومة المدنية ضد الحرب والتسلح، ويزداد شعورهن تدريجياً بأنهن أكثر استعداداً للتعامل معهما. وبانتظار تأمين التمويل اللازم لاستئناف دورات محو الأمية، تتعاون الناشطات حالياً مع مختلف منظمات المجتمع المدني التي تكافح تجنيد الأطفال في المنطقة أيضاً.

الحسكة

ركزت غالبية المشاريع والمبادرات المحلية في منطقة الجزيرة شمال سوريا[٥٨] على السلم الأهلي والتعايش المشترك بين سكان المنطقة المتنوعين.[٥٩] وفيما يلي مثالان على نشاطين من الحراك الجماعي في المنطقة قامت بهما النساء بأدوار أساسية.

مهرجان الربيع

في مشروع مهرجان الربيع، استخدمت الناشطات الفن كمدخل لبناء السلام وأداة تفاعلية لتعزيز مفاهيم التعايش المشترك والمصالحة بين شتى الجماعات العرقية والدينية الكثيرة في منطقة الجزيرة.

وجاءت فكرة المهرجان من ائتلاف شباب سوا. إذ قدموها إلى منظمات أخرى في المنطقة، وأنشئ ائتلاف صغير من منظمات المجتمع المدني والناشطين لإطلاق المبادرة.

وطوال عمر المهرجان البالغ ثلاث سنوات، ركزت أنشطته عموماً على طرق الاعتراف بالثقافات الأخرى، بشكل رئيس عبر الموسيقى والفنون الشعبية والمعارض والأفلام. وكان الهدف خلق جو من التلاحم والتبادل بين مختلف المكونات الثقافية واللغوية لمجتمع الجزيرة. على سبيل المثال، أديت الأغاني بلغات عديدة، كالآشورية والكردية والعربية والتركمانية والأرمينية وكلها في أغنية واحدة، ما لقي استحسان الجمهور الغني بتنوعه. وأضاف المؤدون أيضاً إلى المزيج الثقافي من خلال الغناء بلغات غير لغاتهم.

وعلى صعيد مشابه، عكست المسرحيات التي أديت في المهرجان واقع الحرب المستمرة في سوريا. وكان الجانب الجديد إشراك الأطفال في إيصال الرسائل. ففي مهرجان الربيع الثالث، ظهر أكثر من ٢٥ طفلاً في حفل موسيقي، وأدوا أيضاً مسرحية بعنوان «قبور بلا شواهد» تحكي قصة زقاق تحت القصف الشديد.

وبالإضافة إلى ذلك، كان المهرجان منبراً للمواهب المحلية، عبر تنظيم عروض أفلام لمخرجين محليين على سبيل المثال. وبهذا العمل، تمكن الناشطون من تفعيل دور الفن في معالجة نزاعات سابقة وراهنة بالاعتماد على القدرات والموارد المحلية فقط.

في أول سنتين (٢٠١٣ و٢٠١٤)، كان حضور المهرجان، تبعاً لنوع النشاط، يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ شخص. وارتفع هذا العدد إلى ٩٠٠ في عام ٢٠١٥. وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى السمعة الطيبة التي اكتسبها المهرجان في السنوات الماضية. ولأن فكرة المهرجان هي أن التفاعل الثقافي ومعالجة النزاعات الحالية والسابقة تدريجياً سيغيران نمط العلاقات الاجتماعية في المنطقة، يعد وجود جمهور متزايد أمراً مهماً جداً.

وقد حدثت بعض التغييرات الملموسة بسبب المهرجان. على سبيل المثال، تحسنت العلاقة بين الجماعات السياسية والعرقية الرئيسة في المنطقة، وخصوصاً بين الأحزاب السياسية الكردية والآشورية المشاركة. وقد أعرب المشاركون عن زيادة الوعي بضرورة بناء جسور التواصل والثقة المتبادلة، ما أدى إلى زيارات متكررة بينهم والمشاركة في الأعياد الوطنية لبعضهم. ففي عيد النوروز [٦٠] مثلًا، زار ممثلون عن الأحزاب الآشورية الأكراد حاملين لافتات وأعلام لتقديم التهاني، وردت الأحزاب الكردية المبادرة أثناء المهرجان الآشوري آكيتو.[٦١]

وقد حسّن المهرجان أيضاً العلاقات بين مجموعات المجتمع المدني المنظمة. وأدت نشاطاته إلى زيادة الاعتراف المتبادل بين المنظمات بهوياتهم الثقافية المختلفة. وهذا، بدوره، أسفر عن تعاون أكبر بينهم وتنظيم أنشطة مشتركة حتى خارج المهرجان.

ومن هذه المبادرات باص السينما المتنقلة، الذي بدأ بعد مهرجان الربيع الأول. وهو عبارة عن باص متنقل يعرض أفلاماً تهدف إلى التوعية بآثار الحرب ويقدم تجارب لبناء السلام من بلدان أخرى. وقد عرضت الأفلام في مناطق عدة، كديريك والدرباسية والقامشلي وعامودا والحسكة.

لكن على الرغم من نجاح المهرجان، واجه منظموه معوقات عدة أثناء تحضيره. وكان العامل الأمني دائمًا تحدياً لإمكانية تنفيذ أنشطته، وخصوصًا في عام ٢٠١٣ عندما شهدت منطقة القامشلي اشتباكات مسلحة.[٦٢]

وأثرت الخلافات السياسية أيضاً على نحو مباشر، وأحياناً على نحو غير مباشر، على المهرجان. وللتغلب على ذلك، دعا المنظمون أعضاء من مختلف الأحزاب لحضور فعالياته، وكان لهذا تأثير كبير على تغيير المواقف وخلق تقارب في وجهات النظر، بالإضافة إلى مزايا أخرى نوقشت سابقاً.

بيد أن هذه الصعوبات بالإضافة إلى صعوبات أخرى متعلقة بالأمور اللوجستية وعدم وجود تمويل كاف لم تمنع منظمي المهرجان من مواصلة أنشطتهم بالموارد المتاحة. وهم يخططون الآن لمهرجان الربيع الرابع.

أوركسترا أطفال السلام

نظراً للتنوع العرقي والديني في منطقة الجزيرة،اضطرت الناشطات إلى بذل جهود مكثفة لبناء السلام من أجل تعزيز التعايش المشترك والثقة بين مختلف المكونات. وهذا ما دفع مجموعة **نساء من أجل السلام** التابعة لمركز معًا من أجل عامودا لإطلاق مبادرة **أوركسترا أطفال السلام**، والتي تندرج تحت إحدى أهم التصنيفات ضمن مجال بناء السلام المستدام، ألا وهي: التعليم من أجل السلام.

بوجود مجموعة من الأطفال المحليين ذوي المواهب الموسيقية، اجتمع ١٦ فتى و٦ فتيات تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٥ عاماً لتشكيل الفرقة الموسيقية. وشملت دورات التدريب العزف على الآلات والغناء بالسريانية والعربية والكردية، وكذلك مناقشات مع الأطفال ركزت على التعايش والتسامح. وكحال مهرجان الربيع، استخدم الترفيه لمقاربة النزاعات الحساسة في المنطقة وتجسيد الأبعاد الثقافية للسكان الحاليين المتنوعين. وبالتالي خدمت الأزياء التقليدية للأطفال وظهورهم معاً على خشبة المسرح الهدف الأساسي وهو تعزيز التعايش المشترك.

وتلقت الفرقة الكثير من الدعوات والاقتراحات من ناشطات أخريات لإشراك أطفال الأسر النازحة إلى الجزيرة بعد اندلاع العنف في مناطقها، بعد مشاهدة أداء الأوركسترا أو السماع عنها، وتشجعت نساء كثيرات على تسجيل أبنائهن في المشروع. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات المشاركة والحضور.

> «أعتقد أن ظهوري على خشبة المسرح، كامرأة محجبة من عائلة محافظة، ألهم نساء أخريات لأن ذلك يعني أن أية امرأة أخرى يمكن أن تنجح أيضاً».
>
> *إيمان، إحدى مؤسسات أوركسترا أطفال السلام*

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت إيمان، وهي إحدى المؤسسات، أن مشاركتها كان لها آثار إيجابية. وأوضحت: «أعتقد أن ظهوري على خشبة المسرح، كامرأة محجبة من عائلة محافظة، ألهم نساء أخريات لأن ذلك يعني أن أية امرأة أخرى يمكن أن تنجح أيضاً».

بيد أن مجموعة نساء من أجل السلام أيضاً واجهت تحديات كثيرة في المشروع. فبعض الأهالي السريان لم يحضروا تجارب الأداء والحفلات الموسيقية بانتظام، على الرغم من مواظبتهم على إرسال أبنائهم. وبحسب إيمان، كان يمكن تجنب ذلك لو عقد المؤسسون مزيداً من الاجتماعات مع أسر الأطفال لكسب ثقتهم وشرح أن هذا النشاط أكثر من مجرد موسيقى. ولكن، لم يكن ذلك ممكناً بسبب ضيق الوقت.

علاوة على ذلك، انقسم رد فعل المجتمع على المؤسسين: كانت النساء راضيات ومشجعات، فيما انتقد الرجال اهتمامات إيمان الموسيقية التي شعروا أنها لا تتماشى مع أصولها الدينية المحافظة. لكن السبب الرئيسي لوقف نشاط الأوركسترا مالي. فنقص التمويل أدى الى توقف المشروع .

٤٤. ستكون هذه هي المجموعات التي حققت مقاربة بناء السلام التي اعتمدها هذا البحوث وشرحت في المقدمة.
٤٥. في دمشق خاصة، اتصل الباحثون الميدانيون بعدد أكبر من المجموعات ، ولكن العديد منها رفض المشاركة في البحث لأسباب أمنية.
٤٦. تحالف لإسلاميين وفصائل الجيش السوري الحر السابقة تشكل في أواخر عام ٢٠١٣.
٤٧. كما جاء في الفصل الثالث، لا تعتبر هذه الدراسة أنشطة التمكين الاقتصادي أنشطةً لبناء السلام، على الرغم من أهمية هذه الأنشطة البالغة لتمكين النساء بشكل عام.
٤٨. كما نوقش في الفصل الثالث.
٤٩. أيضاً تم نقاشه في الفصل الثالث.
٥٠. يقال إن تغييراً طفيفاً حدث بعد افتتاح جامعة إدلب في عام ٢٠٠٠، إذ تشجعت كثير من النساء على مواصلة دراستهن الجامعية. ومع ذلك، على الرغم من زيادة عدد الخريجات الجامعيات، ظلت مشاركة المرأة في المجال العام محدودة.
٥١. انظر/ي:
https://www.facebook.com/mazaya.kafranbel.mm?fref=ts
٥٢. أشارت الناشطات في الغالب إلى المجالس المحلية التابعة لإدارة الحكم الذاتي الكردية المحلية في شمال سوريا، وليس بالضرورة المجالس المحلية التابعة لهيئات سياسية أخرى مثل الحكومة المؤقتة.
٥٣. يأتي هذا مغايراً للوضع في الحسكة، التي كان لغالبية المبادرات والأنشطة النسائية فيها سمات تنظيمية، فالنشاط المدني لجميع الأحزاب والمجموعات في الحسكة يميل إلى المأسسة، لاسيما بين السوريين الأكراد.
٥٤. لمشاهدة فيديو «حركة الأمهات» كاملًا، انظر/ي:
https://www.youtube.com/watch?v=fvUz6LEnBq8&feature=youtu.be&app=desktop
٥٥. https://www.youtube.com/watch?v=IpUyopaBs4c
٥٦. قامت إحدى المجموعات في دمشق بالقيام بنشاط مماثل كما يوضح الفصل الثالث.
٥٧. ميليشيات شبه عسكرية سلحها النظام لحماية أحيائها كما يزعم.
٥٨. تتكون منطقة الجزيرة من الحسكة و دير الزور و الرقة.
٥٩. لعبت سلسلة من الأحداث التاريخية ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في جميع النزاعات الناشئة بين كثير من الجماعات العرقية المختلفة في المنطقة: مع كون العرب والأكراد والآشوريين الجماعات الرئيسة الثلاثة. ولفهم أفضل للخلفية، يمكن الاطلاع على مقدمة موجزة عن تاريخ النزاع في منطقة الجزيرة في:
التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية، بقلم محمد جمال باروت؛ ودراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية الاجتماعية السياسية، بقلم محمد طلب هلال (مسؤول أمني سابق في محافظة الحسكة)، ١٩٦٣.
٦٠. احتفال قومي كردي بمناسبة اليوم الأول من فصل الربيع.
٦١. رأس السنة الآشورية.
٦٢. اشتباكات بين النظام وحزب الوحدة الديمقراطي (PYD)، أبريل/نيسان ٢٠١٣.

متطوعو الهلال الأحمر وهم يقدمون الدعم الاجتماعي للأطفال في المدارس.
مصدر الصورة: براء الحلبي

التحديات والموارد

- يستخدم هذا الفصل بشكل رئيس البيانات التي جمعت في المقابلات الفردية، لكنه يشير أحياناً إلى بيانات من الاستبيانات وحلقات النقاش.

كما تؤكد جميع أقسام هذه الدراسة، يواجه الناشطون، لاسيما النساء منهم، تحديات كثيرة عند محاولة العمل في بناء السلام في سوريا اليوم. وفي الوقت نفسه، هناك موارد متاحة تدعم نضالهم، بما في ذلك الأدوات والطرق التي سبق أن طورها الناشطون بأنفسهم لتذليل العقبات المعنية. يناقش هذا الفصل النقاط التي أكدت عليها الناشطات أنفسهن.

التحديات

استمرار النزاع المسلح

يشكل الوضع الأمني الراهن وتداعياته في سوريا تحديات معيقة لسائر جهود بناء السلام. وبالنظر لكل ما يلي - انعدام الأمان، والفوضى وعدم تطبيق القانون، والقصف المستمر للمناطق المدنية، والقتل والاعتقال العشوائيين، وتهجير الملايين، والاختطاف والاختفاء القسري، والضائقة الاقتصادية، ومحن الحرب الكثيرة - ذكرت غالبية الناشطات أن أي حديث عن بناء السلام أو أعماله يرجح تجاهله على الفور أو وضعه في أسفل قائمة اهتمامات أيّ سوري أو سورية.

إن عسكرة الصراع ليست عقبة بحد ذاتها فحسب، بل أسفرت أيضاً عن كثير من التطورات المقلقة على أرض الواقع، كالتسلح وانتشار الأسلحة فضلًا عن كثرة الجماعات والميليشيات المسلحة الحكومية وغير الحكومية والتي يبدو أنها جميعاً تتنافس وتتقاتل فيما بينها، كما قالت الناشطات. يضاف الى ذلك ظهور الجماعات المتطرفة المسلحة وتزايد قوتها كجبهة النصرة وداعش، وعمليات السلب والنهب على يد مقاتلين من كافة الأطراف المتحاربة، وتورط مقاتلين أجانب، واستحالة محاسبة أيّ من الجناة.

نظام عنيف ومعارضة مشتتة

ذكر كثير من الناشطات أن قمع النظام العنيف للمظاهرات السلمية في عام ٢٠١١ وطريقة تمسكه بالسلطة باستخدام

حل عسكري للأزمة المتصاعدة قادا سوريا منذ ذلك الحين إلى طريق مسدود من العنف والعنف المضاد. كما أفسح المجال للمصالح الإقليمية والدولية لإطالة أمد الصراع عبر مساعدة مختلف الأطراف المتحاربة وتمويلها.

ورأت الناشطات أيضاً في الوضع الراهن للمعارضة السورية تحدياً لأيّة عملية سلام. وأشرن إلى أن عقوداً من القمع السياسي والتهميش جعلت المعارضة ضعيفة وغير منظمة، وهي تفتقر اليوم إلى خطاب سياسي موحد أو رؤية واضحة تمكنها من أن تصبح لاعباً قوياً في أي عملية سلام.

وبحسب الناشطات، لا تتوفر لدى أيّ من الأطراف المتحاربة حالياً الإرادة السياسية لتحقيق السلام. وفي الوقت نفسه، وصلت سوريا إلى نقطة لا يستطيع معها لا النظام ولا المعارضة حل الأزمة من طرف واحد. كما يبدو أن كافة الأطراف الخارجية التي تؤجج القتال وتتحكم به تريد استمراره.

ضعف الوعي الاجتماعي

تنتشر مواقف اجتماعية سلبية أو لا مبالية إزاء بناء السلام في سوريا. وبصرف النظر عن الوضع الأمني المنهك، تعزو الناشطات هذا إلى نقص عام في المعرفة في مجال حل النزاعات وبناء السلام كان قد دام لعقود عديدة، إذ عاش المواطنون في ظل جهل سياسي وهيمنة شديدة لدولة عوملوا فيها على أنهم عديمو الأهمية.
وفي مواجهة الحجم المرعب للعنف، يجد كثير من الناس مفاهيم مثل اللاعنف والمقاومة المدنية غريبة. ويمكن أن تؤدي قلة الفهم هذه، وغياب الثقة أيضاً، في بعض الأحيان إلى مقاومة ظهور منظمات المجتمع المدني وزيادة قوتها النسبية.

وعلى الرغم من أن الوضع بدأ يتغير، أكدت الناشطات أنه يلزم بذل جهود تدريجية وطويلة الأمد لنشر المعرفة السياسية وتشجيع الناس جميعاً على المشاركة في بناء الدولة.

الانقسامات الاجتماعية والشللية

اعتبرت الناشطات تنامي الانقسامات والتوتر الاجتماعي على حد سواء تحدياً قائماً أمام بناء السلام وتهديداً مستقبلياً محتملاً للاستقرار والتعايش السلمي. بل وتبدو قطاعات من المجتمع أنها قبلت الحرب، وأعطتها أبعاداً طائفيةً جاعلةً إياها حرباً ضرورية من أجل البقاء. وتعزو الناشطات هذه المواقف العدائية جداً إلى الخوف وانعدام الثقة والجهل.

وعلاوة على ذلك، يطبق الأفراد معايير مزدوجة عند معالجة الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، مع رفض المساءلة عندما يتعلق الأمر بجناة ينتمون إلى فئتهم الاجتماعية أو عقيدتهم السياسية.

شح الموارد

هناك نقص في الموارد المالية والبشرية اللازمة لتصميم أنشطة بناء السلام وتنفيذها. وعلى حد تعبير إحدى الناشطات، «لا يستطيع الناشطون الاستمرار في التطوع بوقتهم ومالهم لأنهم سيستنزفون أنفسهم في نهاية المطاف». وعلى سبيل المثال، حتى عندما كانت مشاريع التمكين الاقتصادي تنجح في إحداث فرق، كانت القيود المالية تعرقل توسع هذه المشاريع أو حتى مجرد الحفاظ عليها أحياناً. كما أفادت بعض الناشطات أنّه من الصعب أحياناً إيجاد متطوعين يؤمنون بالعمل من أجل السلام ويرغبون بممارسته.

النظام الأبوي والأدوار المقولبة للنساء

بالإضافة إلى التحديات المذكورة آنفاً، يتعين على النساء عموماً والناشطات خصوصاً التغلب على هيمنة الرجل في صنع القرار في سوريا. وتميل التصورات التقليدية عن المرأة ودورها في المجتمع إلى إضعاف النساء وعدم الاكتراث بجهودهن. وقد تحدث معظم الناشطات عن صعوبات واجهت نشاطهن في بناء السلام بسبب المقاومة الاجتماعية أو الضغط والقلق العائليين. على سبيل المثال، تم توجيه النقد للعديد من الناشطات بسبب إهمال واجباتهن المنزلية، بما في ذلك التفرغ لرعاية الأطفال.

وأكدت العديد من الناشطات أن الرجال يعترضون على مشاركة النساء في الشأن العام بسبب «الخوف من فقدان السلطة عليهن» أو بسبب «التفكير الذكوري السائد» في المجتمع أو لأن الرجال «لن يتخلوا عن امتيازاتهم التي تمتعوا بها لقرون» للنساء بشكل عام ونساء الأسرة بشكل خاص. ونتيجة لذلك، أشارت الناشطات إلى أن بعضهن قد يشعرن بثقة أقل في أنفسهن وعملهن، أو يتعين عليهن النضال ضد الصور النمطية وأدوار الجنسين في المجتمع، بالإضافة إلى النضال ضد العنف في البلاد.

وبالمثل، تُستبعد النساء بصورة منهجية من صفوف كل من النظام والمعارضة. وأشارت إحدى الناشطات إلى أن المرء ينبغي أن يتساءل لماذا تبدو النساء مؤهلات فقط لتولي مناصب مثل وزير الثقافة، المنصب الوحيد حالياً الذي تشغله امرأة في حكومة النظام السوري، وكذلك في الحكومة المؤقتة. وذكرت الناشطات أيضاً، وكثيراتٌ منهن من حلب، أنهن لسن قادرات على شغل مواقع صنع القرار في مجالسهن المحلية أو سلطاتهن لأنهن نساء. وقالت إحداهن إنها اضطرت لترك منظمة شاركت في تأسيسها عندما حرمها زملاؤها الرجال من أي منصب رفيع، مستخدمين الدين ذريعة وزاعمين أن النساء في الإسلام لا تضطلعن بأية مناصب تنفيذية رفيعة.

الاضطهاد والقيود

كجميع ناشطي المجتمع المدني وحقوق الإنسان، تواجه الناشطات تهديدات أمنية من النظام و/أو معارضيه، كالاعتقال والتعذيب والاعتداء الجنسي [٦٣] والمحاكمات الجائرة. كما لقي نشاط النساء مراقبة إضافية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المتطرفة. وقالت الناشطات أنهن اضطررن إلى فصل الرجال والنساء في ورشات العمل، الالتزام بما يسميه المتطرفون «اللباس الشرعي»، وأحياناً البقاء في المنزل بسبب منع النساء من مغادرة منازلهن. وأصبحت المشاريع أيضاً معلقة أو محظورة. على سبيل المثال، علق مشروع لمحو الأمية تديره ناشطات في حلب على الرغم من أنه كان ناجحاً.

نساء يركضن إلى ملجأ بعد أن أسقطت مروحية تابعة للنظام
براميلاً متفجراً في حي مدني في حلب.
مصدر الصورة: براء الحلبي

الموارد والأدوات

المجتمع المدني والأفراد المؤثرون

أكدت الناشطات أن ظهور منظمات المجتمع المدني السورية ونموها في السنوات الأخيرة ساهم إلى حد كبير في نشر المعرفة والوعي ببناء السلام. وتوجد مجموعات المجتمع المدني ومبادراته في كافة أنحاء البلاد تقريباً، وتنظم حملات وتدير ورشات عمل وتدريبات وحلقات نقاش بشأن مفاهيم كالمواطنة والعدالة والمصالحة وتسوية النزاعات والمقاومة اللاعنفية وتبني ثقافة التعددية والثقة والتضامن والتعاون. وإذا تمت الاستفادة من هذه المعرفة والثقافة المتنامية، فهي لن تدعم جهود بناء السلام فحسب، بل وتساهم فيها وتضيف عليها. وقد أكدت الناشطات أن المواطنين سيصبحون دعاة لبناء السلام بمجرد أن يدركوا أن لديهم القدرة على تغيير واقعهم وإعادة بناء بلدهم لضمان المساواة في الحقوق والعدالة.

وقد أظهرت منظماتٌ كثيرة المثابرة والصمود في مواصلة عملها، حتى في المناطق التي جعلت فيها الوقائع اليومية للحرب والحصار والقصف أفكار بناء السلام تبدو غير مفهومة أو مقبولة للسكان المحليين. وكانت المنظمات تتكيف ببساطة، وتغير المصطلحات أو الطابع الظاهر لأنشطتها للاستجابة لتحفظات المجتمع.

بيد أن الناشطات أكدن مرة أخرى على أهمية استمرار الدعم المالي والمساعدة التقنية من المنظمات غير الحكومية الدولية للمجتمع المدني السوري ليتمكن من الحفاظ على مكامن قوته وتطويرها.

ومن الموارد الأخرى لبناء السلام الأشخاص المؤثرون والناشطون المحليون الذين كسبوا احترام المجتمع وثقته. ويمكن أن يكون هؤلاء، على سبيل المثال، قيادات دينية أو اجتماعية تستطيع دحض التفسيرات والممارسات المتطرفة بحجة الدين أو ناشطين اكتسبوا سمعة طيبة بسبب أنشطة ناجحة نفذوها محلياً.[٦٤]

حلول محلية

أكدت جميع الناشطات المشاركات في هذا البحث أن الأمثلة الكثيرة على الحلول المحلية الناجحة وجهود بناء السلام في سوريا مصدر لا يقدر بثمن لتتعلم منها مشاريع السلام الوطنية. فهذه التجارب المحلية ونتائجها، وبعضها سلط عليه الضوء في هذا التقرير، تقدم تفاصيل وإرشادات لتصميم خطة وطنية شاملة تكون أيضاً ملائمة للظروف المحلية وتستفيد من الخبرات والناشطين المحليين.

وأشار عدد من الناشطات أيضاً إلى أن جهود بناء السلام يمكن أن تستفيد من مناطق سورية وضعها الأمني مستقر نسبياً، كتلك التي لا يسيطر النظام ولا الجماعات المتطرفة المسلحة عليها. ويمكن فيها إطلاق عملية سلام تشمل سوريا بأسرها في نهاية المطاف.

تكنولوجيا التواصل

أشارت الناشطات إلى أن التكنولوجيا المتقدمة وشبكات الإعلام الاجتماعية اليوم تساعد في تعزيز السلام ونشر المعرفة ببناء السلام وما يعنيه في سوريا على نطاق أوسع بكثير من ذي قبل. وأضاف بعضهن أنه يمكن استخدام وسائل التواصل الجديدة هذه، في غياب التضامن الدولي على مستوى السلطات الحكومية والإقليمية، بهدف الوصول مباشرةً إلى الناس في جميع أنحاء العالم، وطلب دعمهم وتضامنهم.

التعب من الحرب

من المثير للاهتمام أن عدداً كبيراً من الناشطات اعتبرن الأزمة المستمرة فرصة لتشجيع اللاعنف والبدء في إنشاء الهيكليات اللازمة لإرساء سلام مستدام. قالت الناشطات إن تجربة السوريين المباشرة مع العسكرة والعنف والعنف المضاد أثبتت لهم أن هذه الأفعال لن تؤدي إلا إلى حلقة مفرغة من الحرب والعداوة طويلتي الأمد. فقد سئم الناس الحرب، ويرى معظمهم السلام السبيل الوحيد للخروج منها.

وشددت إحدى الناشطات كذلك على أن حالة الفوضى الراهنة يمكن أن تجعل الناس يتدخلون ويستلمون زمام السيطرة، سواء بوصفهم أفراد أو أعضاء في مؤسسات مدنية، لإعادة بناء بلدهم وتحقيق سلام دائم.

الدعم المتوفر للناشطات

الدعم الدولي

ذكرت الناشطات أن هناك الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية والناشطين والمانحين الذين يريدون حقاً دعم حراك النساء لبناء السلام في سوريا والوصول إلى الناشطات السوريات للتعرف على احتياجاتهن ومناقشة السبل المحتملة للمساعدة. وقد استفاد كثير من الناشطات على المستوى المحلي والوطني من التدريب التقني وأنشطة التوعية والدعم المالي ومن دعوات لعرض آرائهن ومطالبهن في المحافل الدولية.

وتملك الناشطات أيضاً عدداً من الأدوات الدولية المتاحة لدعم عملهن. فقد أكدت بعض الناشطات تحديداً على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن،[٦٥] وصلته الوثيقة بالحالة السورية وينبغي استخدامه من قبل الناشطات السوريات المنخرطات في أية جهود لبناء السلام. على سبيل المثال، ذكرت مبادرة *نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية*[٦٦] أنها استخدمت القرار ١٣٢٥ على نطاق واسع في دعوتها لإحلال السلام، مما أدى بدوره إلى نشوء المبادرة.

الدعم من المجتمع المدني

محلياً، اعتُبر المجتمع المدني المتنامي حليفاً قوياً للناشطات اللواتي يعملن في بناء السلام. وقد قدمت منظمات المجتمع المدني لكثير من الناشطات فرصاً للتنظيم ولبناء القدرات أو قدمت لهن شبكات حلفاء محليين محتملين.

وكما يوضح الشكل حول العلاقات بين المجموعات النسائية

والأطراف المعنية المحلية في الفصل الرابع، قال أكثر من ٤٠ بالمئة من المجموعات النسائية المشمولة بهذه الدراسة إن الشركاء الرئيسيين كانوا منظمات مجتمع مدني أخرى. بيد أن الناشطات في جلسات النقاش الجماعية اعتقدن أن هذه النسبة هي أعلى من ذلك حتى، وعزون ما اعتبرنه تناقضاً بين الأرقام والواقع إلى مشكلة مصطلحات ربما أساءت فيها المجموعات النسائية فهم من يوصف بأنه «حليف» أو «طرف معني»، أو لأن بعض المجموعات ربما اختارت إخفاء هذه المعلومات لأسباب أمنية.

الدعم من القوى السياسية الوطنية

قالت بعض الناشطات إنهن استطعن الاستفادة من دعم ما سمينه الأحزاب السياسية «الديمقراطية الوطنية» والمنظمات التي تؤمن ببناء السلام ودور النساء في المجتمع. وعلى الرغم من أن الناشطات اللواتي أشرن إلى ذلك جئن من مناطق مختلفة في سوريا، إلا أن ناشطات الجزيرة أعطين أمثلة على هذه القوى، مثل حركة المجتمع الديمقراطي TAVDAM، وهي الحزب السياسي الكردي الذي يقود الائتلاف السياسي الحاكم لمناطق الحكم الذاتي في شمال سوريا.

البناء على الإنجازات

أكدت الناشطات أنّ النساء أظهرن الكثير من الإمكانيات والقدرات عندما خرجن إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة والتظاهر ضد النظام وأن الكثيرات منهن لازلن مشاركات بوصفهن ناشطات في حقوق الإنسان أو عاملات إغاثة أو مدافعات صراحة عن العدالة والمساواة في مجتمعاتن المحلية منذ ذلك الحين.

كما شاركت الناشطات في أنحاء سوريا في وساطات محلية ناجحة وجهود حل النزاعات. على الصعيد الوطني، أطلقت الناشطات حملات عديدة لبناء السلام، بعضها كبر وكسب اهتماماً دولياً. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية، التي بدأت كجهد تعبوي من مجموعة من الناشطات السوريات من شتى المشارب والمنظمات وحصلت بسرعة على دعم دولي ومن الأمم المتحدة. واتفقت الناشطات على أن هذه النتائج لجهود تنظيم النساء ينبغي أن تستخدم كمرتكزات في المعركة من أجل السلام والمساواة في سوريا.

وتعد هذه المشاركة الملحوظة للنساء في المجال العام أحد الأسباب الرئيسية لزيادة اعتراف مختلف الجهات المعنية السورية بحقوقهن وأدوارهن. على سبيل المثال، اتفقت الناشطات، لاسيما في دمشق، خلافًا للوضع منذ ثلاث أو أربع سنوات، على أن حقوق المرأة أصبحت الآن جزءاً من خطاب معظم الأحزاب السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن التزام الأحزاب الفعلي بهذه الحقوق مثار جدل، لم يكن بوسع الأطراف المعنية مواصلة استبعاد مناقشات حقوق المرأة بشكل منهجي كما اعتادت. وهذا يعطي الناشطات مجالًا أكبر لتعزيز أفكارهن ونشرها.

المزايا الاجتماعية

قالت الناشطات إنهن استطعن الاستفادة من المزايا الاجتماعية النسبية التي تتمتع بها المرأة في سوريا. وأكدن أن النساء كن «دائماً موضع ترحيب في بيوت الآخرين»، وبالتالي استطعن التواصل مع نساء أخريات بكل سهولة إذ لا توجد أيّة قيود على النساء في الوصول إلى نساء أخريات. يمكن، على سبيل المثال، استخدام ذلك للوصول إلى أمهات من الأطراف المتنازعة ومن ثم نشر أفكار بشأن بناء السلام وتعبئتهن تدريجياً لتعزيز هذه القيم بين أفراد أسرهن ومكافحة التسلح وتعزيز السلام بين المجموعات المختلفة. ففي دمشق، على سبيل المثال، جمعت الناشطات بين نساء مواليات للنظام مع نساء فقدن أحد أفراد الأسرة أو نزحن أو اعتقلن على يد النظام. وفي كثير من الحالات، كان بعض الموالين للنظام قد فقدن أيضاً أحد أفراد الأسرة في القتال. وركزت هذه الأنشطة على الحوار وطلبت من النساء الثقة ببعضهن والاستماع إلى بعضهن.[٦٧] وفي الوقت نفسه، بعد الوصول إلى هؤلاء النسوة، استطاعت الناشطات التعرف على احتياجاتهن وتطلعاتهن هذا ما يمكن له أن يمكّن الناشطات من تمثيلهن على نحو أفضل.

واستفادت الناشطات أيضاً من هذا القبول من النساء اللواتي يتحدثن مع بعضهن لخلق ما سمينه «شبكات الأمان». والمقصود بها في هذا السياق اجتماع النساء الصديقات أو اللواتي يعملن معاً في مكان آمن لدعم بعضهن. ورأت الناشطات أن لا غنى لهن عن هذه الشبكات ليتمكنّ من مواصلة عملهن و «صحتهن العقلية» في خضم كل هذا الغموض وعنف الحرب.

الاستفادة من الصور النمطية

انطلاقاً من أن معظم النساء السوريات لم يشاركن في القتال المسلح الدائر، أشار عدد كبير من الناشطات إلى أنهن، كما ورد في الفصل الرابع، يمكن أن يستفدن من الرأي السائد أن المرأة سلمية بالفطرة للتأثير في الوساطات المحلية وتحقيق السلام. وأشارت الناشطات إلى أنّ مشاركة النساء، مقارنة بالرجال، كانت أكثر قبولاً في جهود السلام، لأن المجتمع بشكل عام يعتقد أن النساء ليس لديهن مكاسب عسكرية يحققنها من اتفاقات السلام المحلية، إلا الأمان. بيد أن بعض الناشطات نهن إلى ضرورة عدم تجاهل الفرضية الضارة المتضمنة في قبول أن بعض المزايا كانت متاحة للنساء لأن المجتمع اعتبرهن غير مؤذيات. وأضفن، لأن هذا جزء من التحيز السائد على نطاق واسع في المجتمع والذي يسم المرأة بأنها «أقل فعالية» في كثير من المجالات الأخرى غير ساحة المعركة. وفيما أشارت بعض الناشطات إلى أن بعض الصور النمطية للنوع الاجتماعي، والتي عادةً ما يحاربنها، يمكن أن تشكل فائدةً جدلية، قالت كثيرات منهن أن على النساء أن يستفدن من هذه المواقف المجتمعية لتحقيق السلام في الوقت الراهن. بينما قالت كثيرات أنّ النساء، مع ذلك، يجب أن يستفدن من هذه المواقف المجتمعية لتحقيق السلام في الوقت الراهن بينما تبني النساء ما يكفي من الزخم والقوة للدفاع عن حقوقهن وصورتهن في المجتمع.

ومن الأمثلة الأخرى المذكورة على طرق تحويل القمع إلى أدوات للنشاط استخدام النقاب،[٦٨] الذي فرضته الجماعات المتطرفة، لإخفاء هوية النساء الناشطات. وبالمثل، عندما تمنع من الخروج، يمكن أن تستخدم الناشطات البقاء في منازلهن لتخطيط الأنشطة أو تنفيذها.

وأكد كثير من الناشطات أن معظم النساء السوريات يعرفن أن التمييز في العادات والتقاليد وكذلك قوانين الدولة يمارس بحق جميع النساء في البلاد، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء السياسي.[٦٩] واعتبرت هذه التجربة المشتركة فرصة لتعبئة النساء وبناء شبكات تتجاوز كافة الانقسامات وتدعو إلى المساواة وبناء السلام في سوريا.

٦٣. https://www.hrw.org/news/24/06/2013/syria-detention-and- abuse-female-activists

٦٤. من الأمثلة الواردة في هذا التقرير حملة ضد انتشار الأسلحة في مخيم أطمة (الفصل الرابع).

٦٥ http://www.un.org/press/en/20001031/2000.sc6942.doc.html

٦٦. http://www.swipad.org

٦٧. توقف كثير من هذه الأنشطة خشية الملاحقة من جانب النظام، بما في ذلك خشية المواليات للنظام من ملاحقة النظام لهن.

٦٨. قماش يغطي الوجه ما عدا العينين.

٦٩. مثل قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المتعلقة بجرائم الشرف.

نساء يصنعن التغيير

على الرغم من الوضع الأمني الخانق وتصاعد العنف وما سمته الناشطات التهميش الممنهج لناشطي المجتمع المدني على يد القوى السياسية في سوريا، استمر حراك النساء السوريات بل أنه نما حتى في السنوات التي تلت ثورة اذار ٢٠١١. وتبين بوصفهن هذه الدراسة كيف تشارك النساء بنشاط في مجتمعاتهن – بوصفهن يقدمن خدمات ودعماً ضرورياً لمحيطهن من النساء والرجال ويلعبن دوراً فاعلاً في تسوية النزاعات لا عنفياً. وهي تعرض كيف جرى التحايل على العقبات الجسيمة على الأرض عبر مشاريع وأنشطة صممتها الناشطات لتتجاوب مع الواقع، وكيف يستخدمن حلولًا ووسائل مبتكرة للحفاظ على نشاطهن وتأثيرهن. وحتى لو أعطي بناء السلام أسماء أخرى، يدل تركيز الناشطات المتطور على بناء السلام وتمكين المرأة الشامل على إيمانهن بأن كليهما، ضروريان لتحقيق سلام مستدام حقيقي في سوريا.

وتشمل أنشطة بناء السلام التي تنفذها الناشطات السوريات نشر الوعي بمفاهيم التعايش السلمي وحل النزاعات لا عنفياً، ومكافحة تجنيد الأطفال، والتعليم من أجل السلام، وتعزيز المساواة في حقوق الإنسان، ونشر الوعي القانوني. وفي كل نوع من أنواع هذا الحراك، لبت الناشطات الاحتياجات التي حددنها في مجتمعاتهن المحلية. وتبين بعض الحالات العيانية المعروضة أن الأثر التراكمي لنشاط النساء قد أثمر في ظروف عديدة، ما أفسح لهن مجالًا أكبر للتأثير في مجتمعاتهن وتعزيز حقوق الإنسان وحل النزاعات بشكل لاعنفي. ولم تكن الناشطات في سوريا ضحايا سلبيات للعنف والتهميش. بل على العكس،هن قادرات على تحديد وتحدي الأسباب الكامنة وراء هذا التهميش وقدّمن حلولًا يوجهها، في معظم الأحيان، النضال من أجل حقوق الانسان لمواجهة تصاعد العنف.

ولم تشارك الناشطات في سوريا في القتال الدائر في البلاد وهن يقفن على مسافة متساوية من جميع الجناة. وقد أظهرن أيضًا التزامًا بالعدالة وبناء السلام وقدرة واسعة على التغلب على التحديات والاستمرار رغم التغييرات الجذرية. هناك حاجة واضحة إلى النساء كي يتحقق السلام في سوريا.

وفي الوقت نفسه، تظهر هذه الدراسة أنّ لدى المجموعات النسائية والناشطات مجالًا كبيرًا للتطور على المستوى التنظيمي أو لجهة بناء العلاقات. ولتوفير الوقت والجهد، ينبغي أن تسعى الناشطات للتعاون وتنسيق عملهن ما أمكن، وهذا سيمكنهن من تحقيق نتائج أفضل ووصولٍ أوسع. وهناك أيضًا كثير من الامكانات أمامهن نظرًا لتنامي الاعتراف الدولي بالحاجة إلى حلول محلية وبسبب زيادة خبراتهن في جهود التفاوض والوساطة وأنشطة بناء السلام الأخرى.

ويوفر هذا الأساس من الناشطات ذوات الدافع والتأثير فرصة للمجتمع الدولي لدعم ولادة مستقبل مستقر تم تصميمه محلياً لسوريا عادلة وتعددية.

ولكن ليكون كل ذلك ممكنًا، يتعين على كثير من الجهات الفاعلة غير الناشطات أنفسهن التدخل وتحمل المسؤولية في مناطق نفوذها. وأهم الإجراءات التي يجب اتخاذها مدرجة تحت العناوين الثلاثة أدناه.

١) تمكين المشاركة الفعالة للنساء في عمليات السلام

إن إشراك النساء في المفاوضات ومشاركتهن في جميع مراحل العملية السياسية المتمثلة في المصالحة وبناء الدولة أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى سلام دائم في سوريا. وكما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، يقع على عاتق المجتمع الدولي التزام وواجب هو ضمان مشاركة النساء في جميع مراحل عملية السلام. ومن طرق ضمان دور مهم للنساء في عمليات السلام المستقبلية في سوريا فرض نسبة تمثيل للنساء (كوتا) على الأطراف المشاركة في المفاوضات. وثمة طريقة أخرى تتمثل في دعم تأسيس هيئة استشارية تتألف من المجتمع المدني، بما فيه المجموعات النسائية، للتأثير على ترتيبات وقف إطلاق النار وبناء السلام والعمليات الانتقالية بعد النزاع ومراقبتها جميعاً (بما في ذلك عملية دستورية تراعي النوع الاجتماعي).

ولزيادة تأثير النساء وقوتهن، يعد الدعم طويل الأمد أمرًا ضروريًا بما فيه تزويدهن بمهارات القيادة السياسية والتفاوض ووسيلة لفتح فرص لمزيد من النساء لينشطن سياسيًا. وهذه بالطبع مسؤولية مشتركة، إذ يجب أن تحسن الهيئات السياسية في المعارضة السورية عملها على إشراك

النساء بطريقة هادفة - لا كديكورات لإرضاء الأطراف الدولية الفاعلة، بل كصانعات قرار مؤثرات على قدم المساواة مع الرجال. ويتعين على الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك منظمات المجتمع المدني الدولية تكثيف دعمها للمجموعات والمنظمات النسائية ولبرامج تدريب النساء اللواتي ينشطن في المجتمع المدني أو السياسة.

ويعد التشدد في شروط منح تأشيرات السفر للناشطات السوريات عقبة شديدة في طريق مشاركتهن في جهود بناء السلام وعمليات التشاور الإقليمية والدولية. إن تبني مقاربة شاملة وتشاركية يتطلب تسهيل تنقل الناشطات السوريات.

إن النساء غائبات إلى حد كبير عن شغل مواقع صنع القرار في المجالس المحلية في سوريا. وإشراك النساء في هذه المجالس ليس مهماً فقط لتعزيز قيادتهن السياسية، بل ولتأمين خطة فعالة لتلبية احتياجاتهن أثناء النزاعات المسلحة وكذلك لضمان وسائل لحمايتهن.

توصيات للمجتمع الدولي:

- دعوة النساء على الدوام إلى طاولة المفاوضات.
- فرض نسبة لتمثيل النساء في سائر وفود أطراف التفاوض قدرها ٣٠ بالمئة كحد أدنى.
- دعم إنشاء هيئة استشارية لعملية السلام تتكون من الفاعلين في المجتمع المدني بمن فيهم النساء.
- توفير فرص تدريب للنساء على مهارات القيادة السياسية والتفاوض، قبل المفاوضات.
- السعي لإشراك عدد أكبر من الناشطات اللواتي يعشن ويعملن داخل سوريا عند دعم أو تنظيم الفعاليات والنشاطات في الخارج. وممارسة الضغط على النظام السوري لضمان سلامة المشاركات عند عودتهن.
- تشجيع إجراءات أكثر عملية للتأشيرة لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في العمليات المتصلة بسوريا.
- ضمان إشراك خبراء في المساواة بين الجنسين في فرق الوساطة.

توصيات للهيئات السياسية للمعارضة السورية:

- إشراك النساء في الهيئات السياسية واللجان وفرق العمل وما إلى ذلك وتشجيع النساء على شغل مناصب في هيئات صنع القرار، كالمجالس المحلية.
- ضمان وجود هيكليات داخل أحزاب المعارضة المختلفة تمكن النساء من التنظيم والتعبئة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- تشجيع مبادرات السلام المحلية والتشديد على دور النساء في التجارب الناجحة.

توصيات للمنظمات والمجموعات النسائية السورية:

- دعم الناشطات سياسيًا وتشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي.
- إيصال مطالبكن ومطالب النساء اللواتي يعملن معكن إلى النساء الناشطات سياسيًا.

٢) تقوية المجموعات النسائية السورية التي تناضل في سبيل حقوق المرأة ودعم عملها من أجل السلام

ظهر كثير من المجموعات النسائية في سوريا في السنوات القليلة الماضية في ظروف استثنائية من الصراع العنيف. وهي تفتقر إلى المهارات التنظيمية الأساسية، وتعمل تحت تهديدات أمنية مستمرة، وتواجه صعوبات مالية جمة. ويعد الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي بالغ الأهمية لتقوية المنظمات النسائية في سوريا وتمهيد الطريق لدورها المستدام والفعال في المستقبل. كما أن التدريب والدعم التقني ضروريان، بالإضافة إلى تسهيل عقد اجتماعات مع منظمات نسائية ذات خبرة من نزاعات مسلحة أخرى، لتبادل المعارف والخبرات والدروس.

وثمة عائق كبير يتمثل اليوم في الصعوبات التي تواجهها المجموعات والمنظمات النسائية في الحصول على التمويل، مثلًا التمويل من الاتحاد الأوروبي. كما أن التمويل غالبًا قصير الأمد، ما يعني أن كثيرًا من المجموعات النسائية يجب أن تمضي الكثير من الوقت في السعي وراء الدعم المالي وكتابة التقارير بدلًا من العمل على التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ. كما أن معظم المانحين يمولون مشاريع أو أنشطة محددة، الأمر الذي يجعل من الصعب على المجموعات النسائية الحصول على التمويل الأساسي لتغطية تكاليف الكوادر والحفاظ على نفسها كمؤسسات. ويجب أن تصبح استدامة هذه المجموعات والمنظمات أولوية لدى الجهات المانحة. كما يجب أن تبدأ هذه الجهات في أخذ القيود على تسجيل المنظمات السورية بعين الاعتبار، لاسيما في الدول المجاورة. ويجب أن تتوافق قيود الجهات المانحة على التسجيل مع الظروف التي يعمل فيها المجتمع المدني السوري وتمكنه من الحصول على التمويل.

وثمة مشكلة أخرى هي أن الدول المجاورة تعرقل الأنشطة العابرة للحدود التي تنظمها منظمات المجتمع المدني السورية، والتي تتطلب من المشاركين السفر داخل سوريا وخارجها. كما

يعرض عدم ضمان سلامة الناشطين الذين يعبرون الحدود حياة كثير منهم للخطر.

ويعد تحسين التعاون والتشبيك بين المجموعات والمنظمات النسائية السورية ضروريًا أيضًا لتعزيز أعمالها وبناء الثقة المتبادلة وتحديد قيمها الموحدة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم لتعزيز حقوق المرأة في سوريا تحسين إمكانيات النساء لإعالة أنفسهن وأسرهن. فالمرأة المستقلة اقتصاديًا تملك سيطرة أكثر على حياتها وصوتًا أقوى في المجتمع.

وكذلك الأمر، هناك حاجة ملحة إلى معالجة أزمات التعليم، بما يتيح مزيدًا من الأموال لدعم البرامج والمبادرات التعليمية الحالية للأطفال السوريين داخل سوريا وفي الدول المجاورة ولإيجاد المزيد من هذه المبادرات والبرامج. كما أن زيادة الجهود الرامية إلى الاستثمار في التعليم والتمكين الاقتصادي ستتصدى بدورها لنفوذ الجماعات المسلحة والتجنيد المحتمل للأطفال من جانبها.

توصيات للمجتمع الدولي:

- حث الدول المجاورة، حيث يجري قدر كبير من التدريب وبناء القدرات والعديد من الاجتماعات لتبادل الخبرات، على تسهيل رحلات الناشطين، مثلًا عبر إنشاء ممرات آمنة لهم لعبور الحدود، والاعتراف بخطابات الدعوة إلى الفعاليات كإثباتات صالحة للسفر أو الدخول.

- زيادة دعم الأنشطة المدرة للدخل والتعليم للنساء والفتيات لبناء قدراتهن ومهاراتهن وكرامتهن وصمودهن على المدى الطويل.

- التركيز على تعليم الأطفال اللاجئين في البلدان المجاورة بتشجيع ودعم الدول المضيفة لتسجيل مزيد من الأطفال في مدارسها ودعم المبادرات التعليمية غير الرسمية لناشطي المجتمع المدني.

- تسهيل تبادل الدروس المستفادة من عمل المجموعات النسائية في سياقات مختلفة لنزاعات مختلفة.

- زيادة الدعم، بما في ذلك التمويل الأساسي للمبادرات المحلية، لإتاحة وجود إعلام بديل يروج للمواقف والممارسات غير العنفية وكذلك المساواة بين الجنسين.

توصيات للمنظمات والمجموعات النسائية السورية:

- تعزيز ودعم الفرص الناشئة للتواصل والتشبيك بين المجموعات النسائية لتحسين التنسيق وتنفيذ مشاريع مشتركة لبناء الثقة.

- الاستثمار في التطوير التنظيمي لتعزيز تصميم المشاريع وتنفيذها وكذلك تحسين مهارات جمع التبرعات والحصول على التمويل.

- تلبية ما تحددنه أنتن (أي المنظمات والمجموعات النسائية) كاحتياجات على أرض الواقع وليس ما تتطلبه سياسات المانحين وبرامجهم.

- البحث عن إمكانات لتبادل أفضل الممارسات والدروس مع ناشطي حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم للاستفادة منها عند التعبئة.

توصيات للمجتمع المدني السوري:

- دعم حراك النساء لرفع مستوى الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة وتنظيم حملات لتغيير القوانين التمييزية.

- العمل في شراكات مع المجموعات النسائية لتصميم أنشطة لتحسين أوضاع النساء وتنفيذ هذه الأنشطة.

- إدماج وتأهيل مزيد من النساء في منظمات ولجان وفرق عمل المجتمع المدني نفسه.

٣) وضع حد للعنف والإفلات من العقاب

يحتل وضع حد للعنف رأس قائمة أولويات جميع المواطنين السوريين، ذكورا كانوا أم إناث. ولتحقيق ذلك، يتعين على الحكومات المشاركة في تسليح الأطراف المتحاربة أن توقف فورًا دعم العسكرة بالسلاح والتمويل. وينبغي التأكيد هنا بوضوح أن هذا يشمل الأموال والأسلحة المتاحة للنظام السوري، لأنه يعتبر حاليًا أكبر مرتكبي العنف وأكثرهم تجهيزًا في سوريا.

وبالقدر نفسه من الأهمية يأتي وضع حد للإفلات من العقاب. فالمحاكم الدولية، وأبرزها المحكمة الجنائية الدولية، ينبغي أن تحثّ على إنجاز عمليات تحقيق فعال لمحاكمة جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا في السنوات الأربعة الماضية، بغض النظر عن هوية الجناة. وينبغي محاسبة سائر مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وبسبب الحساسية الثقافية لهذه الجرائم، يمكن عقد المحاكمات في محاكم وطنية خاصة تتعاون بشكل وثيق مع هيئات قانونية دولية، أو في محاكم دولية مستقلة. وينبغي إيلاء عناية إضافية لمساعدة الناجين

والناجيات في الشفاء والاندماج في المجتمع.

ولضمان سلام مستدام في سوريا، ينبغي تعديل الدستور والقوانين لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وكذلك ضمان المحاسبة على الجرائم التي ترتكب ضد النساء. ويجب أن ترافق هذه الإصلاحات القانونية مع حملات توعية واسعة لمواجهة هيمنة الرجال في صنع القرار ومواقف المجتمع التمييزية إزاء النساء. كما لابد من مواجهة وإزالة الصور النمطية السائدة عن المرأة، والتي غالبًا ما تُضاعف مظلومية النساء الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

توصيات للمجتمع الدولي:

• الوقف الفوري لتسليح الأطراف المتحاربة. وفرض حظر أسلحة على النظام السوري وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية.

• محاسبة الجناة. ينبغي أن تبدأ الأمم المتحدة تحقيقات مناسبة حول انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاسبة الحكومة السورية وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية على الفظائع التي ارتكبت في سوريا بإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• التأكد من إعطاء الأولوية للمحاكمات ضد مرتكبي جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وأن تجري هذه المحاكمات مع احترام الناجين وبالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني المحلي والمجموعات النسائية المحلية.

• إعطاء الأولوية للإصلاحات القانونية لحماية النساء و تنظيم حملات التوعية لمواجهة هيمنة الذكور في عملية صنع القرار في المجتمع.

• الدعوة إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، وضمان ظروف احتجاز إنسانية وتراعي الفوارق بين الجنسينأثناء المحاكمات، وتنظيم مساعدة طبية ونفسية لدعم المفرج عنهم.
• في فترة العدالة الانتقالية، إنشاء لجان خاصة تراعي قضايا النوع الاجتماعي وتعمل في مجال حقوق المرأة وإشراكها في جميع العمليات الانتقالية.

• دعم قدرات المجموعات النسائية وتعزيزها لإدارة الملاجئ وتنظيم أنشطة إعادة تأهيل للناجيات.

توصيات للمنظمات والمجموعات النسائية السورية:

• التأكد من فضح مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على الدوام عبر توثيق الانتهاكات وتقديم هذه الوثائق إلى القائمين بالملاحقة القانونية أو المسؤولين عنها.

• العمل على نحو وثيق معًا ومع المجتمع الدولي للاستجابة لجرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتزويد المجتمع الدولي بالإرشادات والملاحظات.

• تقديم مطالب واضحة إلى المجتمع الدولي للحصول على دعم لأنشطة مجموعات لحماية النساء الناجيات من جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وإعادة إدماجهن.

• العمل على تغيير المواقف السلبية المجتمعية إزاء النساء الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

قائمة الاختصارات

CSOs	منظمات المجتمع المدني
FSA	الجيش السوري الحر
GBV	العنف المرتكز على النوع الاجتماعي
GWU	الاتحاد النسائي العام
IC	المجتمع الدولي
IDP	النازحون داخليا
INGOs	المنظمات الغير حكومية الدولية
IS	الدولة الإسلامية و تعرف أيضا ب ISIS أو ISIL
SGBV	العنف القائم على الجنس و النوع الاجتماعي

المراجع وقراءات إضافية

غالتونغ، يوهان (١٩٩٦) السلام بمعانٍ مسالمة، السلام والنزاع، التنمية والحضارة. أوسلو: معهد أبحاث السلام العالمي.

هيلر، بيتر، ب. (١٩٧٤) الدستور السوري الدائم ١٣ آذار١٩٧٣. مجلة الشرق الأوسط.

هيومن رايتس ووتش (٢٠١٥) سوريا: هجمة بعدد كبير من القنابل البرميلية.
https://www.hrw.org/news/2015/
24/02/syria-new-spate-barrel-bomb-attacks
(تم التصفح بتاريخ ٢٥ آب ٢٠١٥)

هيومن رايتس ووتش (٢٠١٢) سوريا: نشطاء سلميين أحرار، صحفيين، عمال إغاثة من أمنستي.
https://www.hrw.org/news/2012/
25/10/syria-free-peaceful-activists-journalists-aid-workers-amnesty
(تم التصفح بتاريخ ٢٥ آب ٢٠١٥)

خلف، ر– رمضان، ع – شتولايز، ف. (٢٠١٤). حراك مدني في ظروف عصيبة: مجموعات المجتمع المدني في سوريا. (٢٠١١-٢٠١٤). بيروت: بدائل وفريدريش ايبرت.

ميشيل كاورك (٢٠٠٦) بناء السلام: آراء نظرية و مجردة في السلام والتغيير. المجلد ١٣ ، رقم ٤: جمعية دراسات السلام و العدالة.

محمد جمال باروت (٢٠١٤) سفر التكوين الحديث في منطقة الجزيرة في سوريا. قطر: مركز العرب للأبحاث و الدراسات العامة.

محمد طالب هلال (٢٠٠٣) دراسة لمحافظة الجزيرة في النواحي النظرية، القومية، الاجتماعية والسياسية. دار عامودا للنشر للثقافة الكردية.

روزا ياسين حسن (٢٠٠٨) «سلبي». معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

المكتب السوري المركزي للإحصاء (٢٠١١) المكتب المركزي للإحصاء – مجموعة الإحصاءات - تقديرات عدد السكان المقيمين فعلا في سوريا من حيث المحافظة والجنس في ١ كانون الثاني ٢٠١١
http://www.cbssyr.sy/yearbook/
2011/Data-Chapter2/TAB2011-2-2-.htm
(تم التصفح بتاريخ ١٣ آب ٢٠١٥).

نوال يازجي (٢٠١٣) المجتمع المدني و قضية الجندرة في سوريا، في: أصوات سوريّة من سوريا قبل الثورة: المجتمع المدني رغم كل الصعاب، تحرير: سلام كواكبي. لاهاي: هيفوس – برنامج المعرفة، المجتمع المدني في غرب آسيا.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول النساء، السلام، والأمن، ٣١ تشرين الأول عام ٢٠٠٠
S/RES/1325 (2000) http://www.refworld.org/docid/3b00f4672e.html (Accessed 1 September 2015)
(تم التصفح في ١ أيلول ٢٠١٥)

جمعية المرأة في الأمم المتحدة (١٩٩٥) المؤتمر العالمي الرابع حول النساء: العمل من أجل المساواة، التنمية و السلام. منصة عمل بكين، الصين أيلول ١٩٩٥.
http://www.un.org/womenwatch/

daw/beijing/platform
(تم التصفح بتاريخ ٣ تموز ٢٠١٥).

يوميات وذكريات سقبانية (سقبا: أمهات المحتجزين يقطعون الطرق وينذرون جيش الإسلام بإشعار مدته ساعة واحدة لإطلاق سراح أبنائهن وإرسالهم إلى المحكمة)
http://www.youtube.com/watch?v=fvUz6LEnBq8
(تم التصفح بتاريخ ١٨ تموز ٢٠١٥).

مؤسسة كفينا تل كفينا
منظمة سويدية تعمل على تمكين النساء في مناطق الحروب و المناطق المتأثرة بالنزاعات. و تتعاون مع منظمات تعمل للدفاع عن حقوق النساء وتعزيز الحلول الغير عسكرية للنزاعات. توفر المنظمة الدعم حاليا ل ٣١١ منظمة نسائية ضمن الشرق الأوسط، جنوب القوقاز، أفريقيا و دول البلقان.
زوروا موقع المنظمة: www.kvinnatillkvinna.se/en

مؤسسة فريدريش إيبرت
مؤسسة خاصة غير ربحية ألمانية تلتزم بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية. تعمل المنظمة على تحقيق تلك المبادئ من خلال التثقيف السياسي، تعزيز و ترسيخ الديمقراطية، الدفاع عن الحريات و حقوق الإنسان، تيسير التنمية و العدالة الاجتماعية، تعزيز الأمن و المساواة الجندرية و المشاركة في الحوار الدولي في ألمانيا و على الصعيد الدولي على حد سواء. زوروا موقع المنظمة
www.fes.de

مؤسسة بدائل
هي مؤسسة غير حكومية سورية، ملتزمة بتمكين التجمعات والمنظمات المدنية في سوريا، والتي تنشط أو تريد أن تنشط في ترويج أو تطبيق نشاطات من شأنها التخفيف من العنف القائم، كسر دائرته، الاستجابة للنزاع والتحضير لسوريا تعددية عادلة في المستقبل.
للمزيد من المعلومات: www.badael.org